

التقرير القطري رقم 23/323
الصادر عن صندوق النقد الدولي

المملكة العربية السعودية

مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 – البيان الصحفي، وتقرير الخبراء، ومرفق المعلومات

سبتمبر 2023

طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 مع المملكة العربية السعودية، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- **بيان صحفي** يتضمن ملخصاً لأراء أعضاء المجلس التنفيذي كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ 20 يوليو 2023 حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية.
- **تقرير الخبراء** الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لإطلاع المجلس التنفيذي في جلسة المناقشات المنعقدة في 20 يوليو 2023، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية في 28 مايو 2023 حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 7 يوليو 2023، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
- **مرفق المعلومات** الذي أعده خبراء الصندوق.

وطبقاً لسياسة الصندوق بشأن الشفافية يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه الحكومة بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣

٧ يوليو ٢٠٢٣

أهم القضايا

السياق: يشهد اقتصاد المملكة العربية السعودية حالة من الازدهار، إذ بلغ معدل البطالة أدنى مستوياته، وأمكن سد فجوة الناتج واحتواء التضخم، كما أعيد بناء هوامش الأمان المالية والخارجية. ومع استمرار الإصلاحات في ظل "رؤية السعودية ٢٠٣٠" تمكنت المملكة من المضي قدما بتنفيذ خطتها لتحقيق التنوع الاقتصادي، بما في ذلك من خلال الحد من الاعتماد على النفط.

الآفاق والمخاطر: يُتوقع استمرار زخم نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، في ظل قوة الإنفاق الاستهلاكي والتعجيل بتنفيذ المشروعات ودورها في تعزيز الطلب. وسوف يتراجع الإنتاج النفطي على المدى القريب، حيث يتوقف على قرارات مجموعة أوبك+. وبينما تحيط بالآفاق المتوقعة احتمالات متوازنة، فسوف يتعين اتخاذ تدابير لمواجهة الطوارئ في حالة تحقق سيناريو النشاط الاقتصادي المحموم.

سياسة المالية العامة: مع التحول نحو الزيادة في الإنفاق الكلي خلال عام ٢٠٢٢، من المتوقع أن تظل حسابات المالية العامة في مستوى قريب من التوازن في الأجل المتوسط. وينبغي اتخاذ إجراءات إضافية لضبط أوضاع المالية العامة للتخفيف من المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار النفط وتلبية احتياجات تحقيق العدالة بين الأجيال. وينبغي أن تواصل جهود الضبط المالي الاعتماد على تعبئة الإيرادات غير النفطية، وإصلاحات أسعار الطاقة، مع الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات المالية الهيكلية التحولية. وينبغي تعزيز الجهود المبذولة للفصل بين الإنفاق وتقلبات أسعار النفط عن طريق وضع قاعدة للمالية العامة وتطبيقها بحسم. ومن شأن اعتماد إطار الإدارة المتكاملة للأصول والخصوم أن يساعد على التخفيف من حدة المخاطر.

القطاع النقدي والمالي: ينبغي الالتزام بسياسة نقدية مشددة تواكب سياسة نظام الاحتياطي الفيدرالي - وتدعمها قوة إدارة السيولة - بحيث تواصل دعم نظام ربط سعر الصرف، الذي لا يزال النظام الأنسب للمملكة. ولا يزال الجهاز المصرفي في المملكة ماضيا على مسار قوي، مرتكزا على الجهود المستمرة لتحديث الأطر التنظيمية والرقابية.

الإصلاحات الهيكلية: لا يزال تنفيذ خطة الإصلاح في ظل "رؤية السعودية ٢٠٣٠" - الذي أدى إلى تحسينات كبيرة في البيئة التنظيمية ومناخ الأعمال - مستمرا دون معوقات نحو تحقيق اقتصاد منتج وأخضر. ويتعين معايرة برامج الاستثمار بدقة لضمان تحقيق آثار حافزة وتجنب مزاحمة القطاع الخاص. وينبغي أن تكون خطة السياسة الصناعية داعمة لجهود الإصلاح الهيكلي، مع وضع آليات الحماية اللازمة للحد من أوجه عدم الكفاءة. ويمثل تنفيذ "مبادرة السعودية الخضراء" مطلباً ضرورياً لمساعدة المملكة على تحقيق هدف الانبعاثات الصفرية الصافية.

اعتمد هذا التقرير زين زيدان

أجريت المناقشات في الرياض خلال الفترة من ١٤-٢٨ مايو ٢٠٢٣. وضم الفريق أمين ماتي (رئيس الفريق)، وجيروم فاكر، وسيدرا رحمن، ويوان غاو رولينسن، وغريتا بولو (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وفاسيلي بروكوبنكو (من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية). وشارك جهاد أزور (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) في الاجتماعات الختامية. وراقت البعثة هند آل الشيخ مستشار المدير التنفيذي الممثل للمملكة العربية السعودية، كما حضر عبد الله بن زرعه المدير التنفيذي الممثل للمملكة العربية السعودية الاجتماعات الختامية. والتقى فريق البعثة بمعالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبد الله الجدعان، ومعالي الأستاذ أيمن بن محمد السيارى محافظ البنك المركزي السعودي "ساما"، ومعالي وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ومعالي وزير الاستثمار الأستاذ خالد بن عبد العزيز الفالح، ومعالي وزير الاقتصاد فيصل بن فاضل الإبراهيم، ومعالي وزير الصناعة والثروة المعدنية بندر بن إبراهيم الخريف، ومعالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات عبد الله بن عامر السواعة، ولفيف من كبار المسؤولين، إلى جانب ممثلين من مجلس الشورى والقطاع الخاص والأكاديميين. وقم فريق نموذج "الدين والاستثمار والنمو والموارد الطبيعية" (DIGNAR) (إدارة البحوث) بالصندوق مساعدة ممتازة في إطار المحاكاة باستخدام النماذج. وقدمت إستر جورج (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) دعماً فنياً متميزاً من المقر الرئيسي للصندوق، بالإضافة إلى مساهمتها في إعداد التقرير.

المحتويات

٤	خلفية
٥	آخر التطورات الاقتصادية
٩	الآفاق والمخاطر والتداعيات
١٤	سياسات النمو والاستقرار في ظل اقتصاد عالمي يتسم بارتفاع أسعار النفط والتجزؤ
١٤	ألف- سياسة المالية العامة
٢٢	باء- السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف
٢٥	جيم- سياسات القطاع المالي
٢٩	دال- الإصلاحات الهيكلية لتحقيق نمو قوي ومستدام وشامل للجميع
٣٨	تقييم خبراء الصندوق

الأطر

٢٦	١- أداء الشركات السعودية وصلابتها في مواجهة الصدمات
٣٧	٢- من آبار البترول إلى الخلايا الشمسية: التحول المناخي في المملكة العربية السعودية

الأشكال البيانية

٤٢	١- تطورات القطاع الحقيقي
٤٣	٢- تطورات التضخم
٤٤	٣- تطورات القطاعين النقدي والمالي
٤٥	٤- تطورات القطاعين المصرفي والمالي

- ٤٦- تطورات القطاع الخارجي
- ٤٧- تطورات المالية العامة
- ٤٨- تطورات سوق العمل
- ٤٩- تغير المناخ (٢٠١٩ أو آخر بيانات متاحة)
- ٥٠- سيناريو التطورات الإيجابية وسيناريو التطورات السلبية في سعر النفط

الجدول

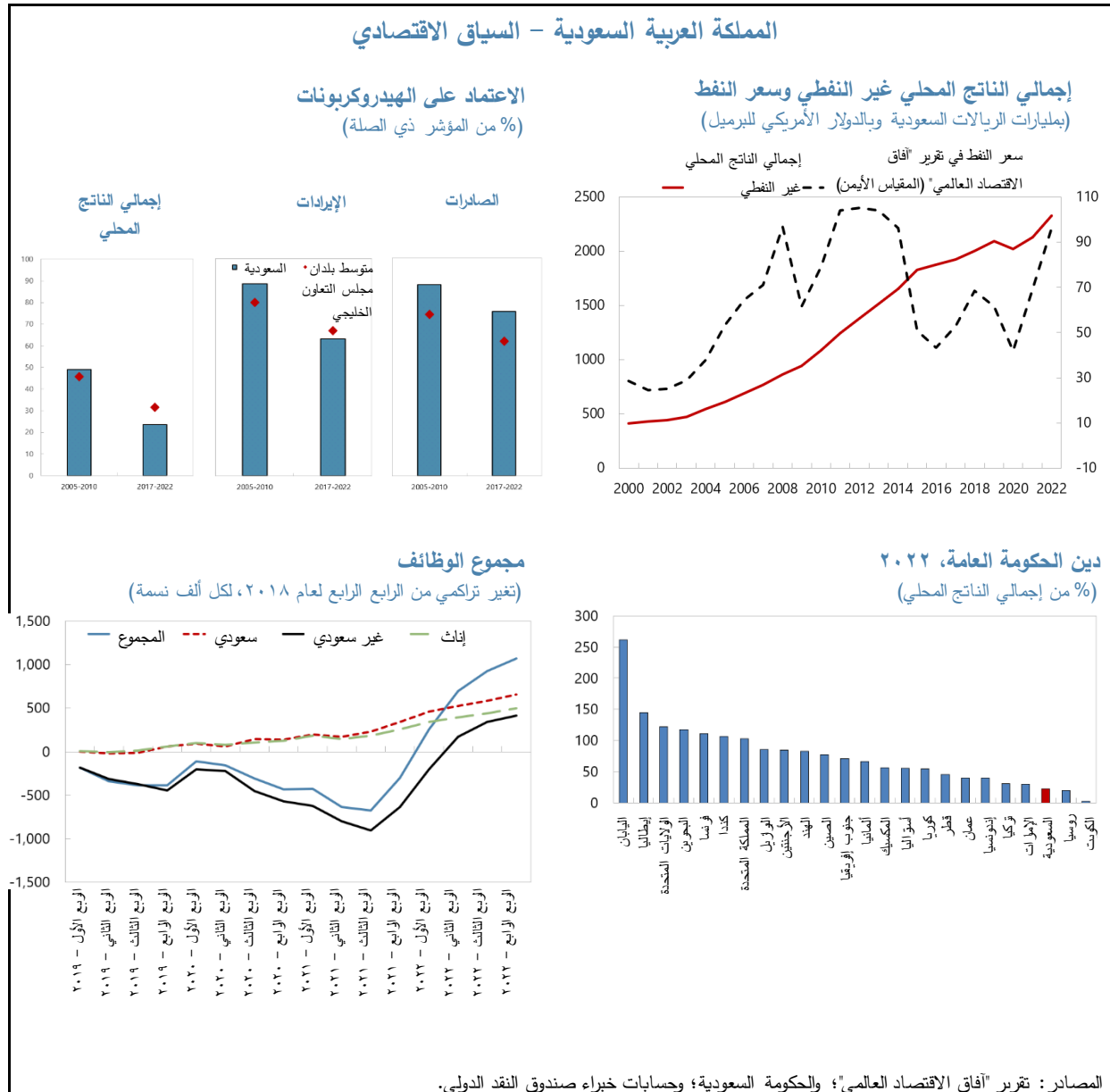
- ٥١- مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٩ - ٢٠٢٨
- ٥٢- عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، ٢٠١٩-٢٠٢٨
- ٥٣- عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، ٢٠١٩-٢٠٢٨
- ٥٤- ميزان المدفوعات، ٢٠١٩ - ٢٠٢٨
- ٥٥- المسح النقدي، ٢٠١٩ - ٢٠٢٨
- ٥٦- مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٦-٢٠٢٢

المرفق

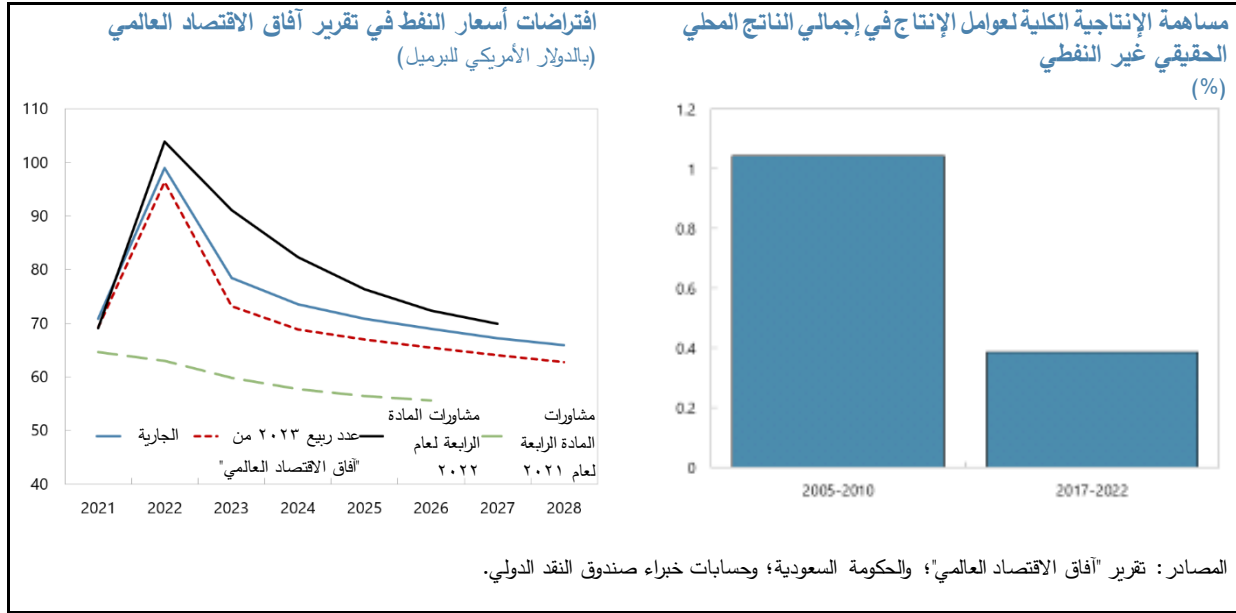
- ٥٧- حالة تنفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٢
- ٥٨- مصفوفة تقييم المخاطر
- ٦١- تقييم استدامة أوضاع المالية العامة والمديونية
- ٦٧- تطورات السيولة في القطاع المصرفي
- ٧٢- تقييم القطاع الخارجي
- ٧٣- سوق الإسكان
- ٧٧- حالة تنفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧
- ٧٩- رؤية ٢٠٣٠: النتائج الفعلية مقابل مستهدفات الحكومة
- ٨٢- التقييم الطوعي لجوانب الفساد عبر الحدود الوطنية
- ٨٤- السياسة الصناعية في المملكة العربية السعودية

خلفية

١ - تمضي مسيرة التحول الاقتصادي في المملكة بخطى حثيثة. فمنذ بدء تنفيذ خطة الإصلاح في ظل رؤية السعودية ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٦، ورغم تباطؤ النشاط الاقتصادي الذي اقترن بجائحة كوفيد-١٩، أحرزت المملكة تقدماً على مسار تنويع اقتصادها من خلال خفض مساهمة القطاع النفطي في مختلف أبعاد الإيرادات والصادرات والإنتاج. وقد أعيد بناء هوامش الأمان المالية والخارجية، وزادت تعبئة الإيرادات غير النفطية إلى الضعف، وبلغ معدل البطالة أدنى مستوياته، وزادت مشاركة الإناث في القوة العاملة متجاوزة نسبة الثلاثين في المائة المستهدفة في إطار رؤية ٢٠٣٠، كما ارتفعت كفاءة القطاع الحكومي (بما في ذلك من خلال التحول الرقمي).

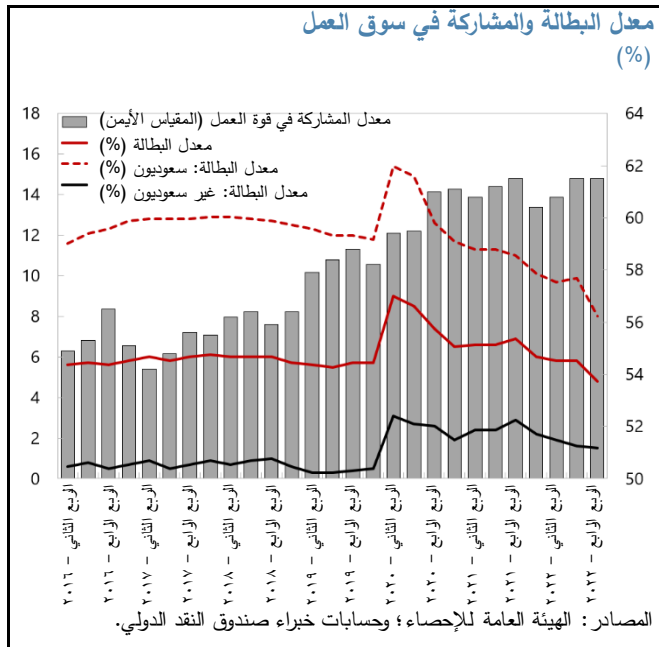
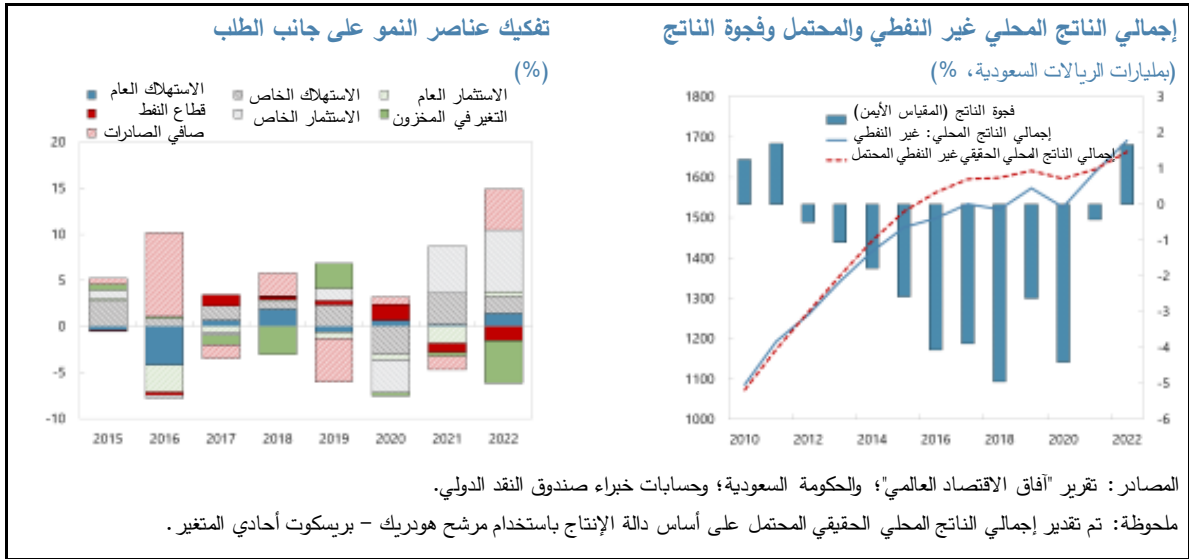


٢- وسوف يكون الحفاظ على زخم الإصلاح، بغض النظر عن مستوى أسعار النفط، عاملاً مهماً في تحقيق النمو الشامل لكل شرائح المجتمع وتعزيز الصلابة. فمن شأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار مع مواصلة الإصلاحات الهيكلية أن يقوي القدرة التنافسية ويعزز الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ومن ثم يعطي دفعة كبيرة للنمو غير النفطي، الذي سيكون مطلباً حيوياً لخفض البطالة بصورة أكبر وتنويع الاقتصاد والاستجابة للديناميكية المتغيرة لمزيج الطاقة العالمي. وينبغي عند معايرة الإنفاق الاستثماري - بدعم من إصلاحات المالية العامة - تجنب مساهمة الاتجاهات الدورية والمخاطر المحتملة لفورة النشاط الاقتصادي مع تخفيض المخاطر الناجمة عن المشروعات العملاقة والسياسات الصناعية. ويعد تنفيذ أحدث توصيات الخبراء في إطار مشاورات المادة الرابعة دلالة على جهود الحكومة السعودية من أجل الإصلاح (المرفق الأول).



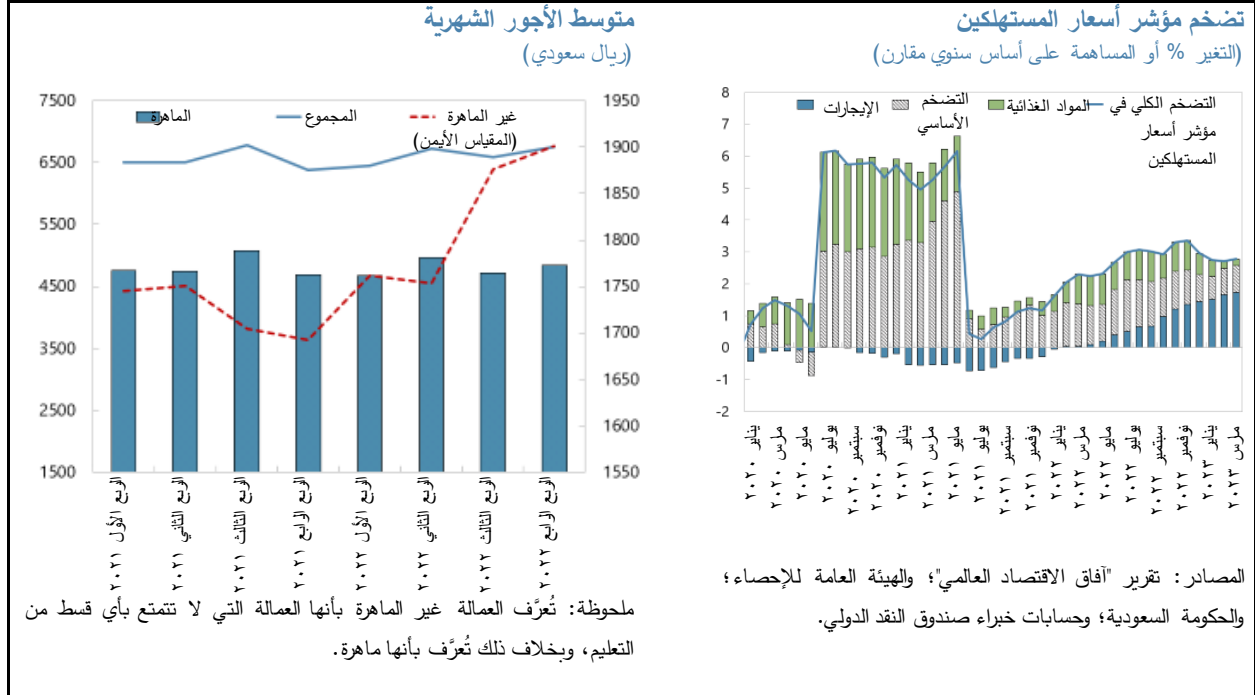
آخر التطورات الاقتصادية

٣- خلال عام ٢٠٢٢، كانت المملكة العربية السعودية الأسرع نمواً بين اقتصادات مجموعة العشرين. فقد بلغ النمو ٨,٧٪ على أساس سنوي مقارنة بفضل الزيادة في إنتاج النفط الخام بنسبة قدرها ١٦٪ وزيادة النمو غير النفطي بنسبة ٤,٨٪ على أساس سنوي مقارنة مدفوعاً بالانتعاش المسجل في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم، وارتفاع النمو في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وفي قطاع البناء - مع تراجع مساهمة القطاع العقاري في النصف الثاني من العام نتيجة ارتفاع أسعار القروض العقارية. وعلى جانب الطلب، ارتفعت مستويات الاستهلاك الخاص بنسبة قدرها ٤,٨٪ على أساس سنوي مقارنة، وإن كانت الدفعة الأكبر جاءت من الاستثمارات الخاصة غير النفطية التي ارتفعت بنسبة قدرها ٤٥٪ نتيجة لتسارع وتيرة تنفيذ عدة مشروعات عملاقة. وكانت التداعيات الناجمة عن الحرب في أوكرانيا وتشديد الأوضاع المالية العالمية محدودة، وتشير التقديرات إلى أنه يمكن سد فجوة الناتج خلال عام ٢٠٢٢.



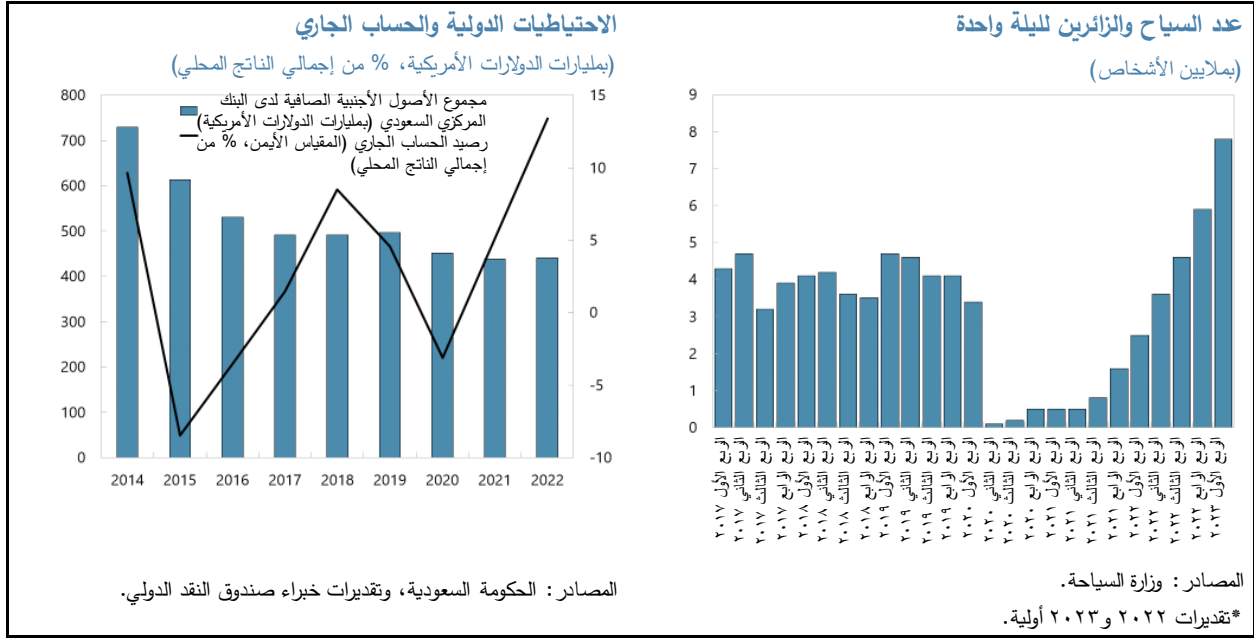
٤ - وقد انخفض معدل البطالة إلى أدنى مستوياته التاريخية. ونتيجة للنمو الاقتصادي الملحوظ، انخفض معدل البطالة الكلي إلى ٤,٨% في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢، مقابل ٩% خلال جائحة كوفيد - وهو ما يعكس الارتفاع الجيد في أعداد السعوديين العاملين في القطاع الخاص، وارتفاع أعداد العمالة الوافدة مجدداً (معظمها في قطاعي البناء والزراعة) مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة في ظل زيادة نسب المشاركة الكلية في القوة العاملة. فقد انخفض معدل البطالة في المملكة إلى ٨% في عام ٢٠٢٢ - وهو أدنى مستوياته على الإطلاق؛ وتراجع كذلك معدل بطالة الشباب إلى النصف مسجلاً ١٦,٨% في عام ٢٠٢٢ مقارنة بمستواه أثناء الجائحة؛ بينما انخفض معدل بطالة النساء إلى ١٢,٩% في ظل ارتفاع مشاركة الإناث السعوديات في القوة العاملة إلى أعلى مستوياتها بنسبة قدرها ٣٧% (مقارنة بنسبة قدرها ١٨% في ٢٠١٧).

٥ - وأمكن احتواء التضخم، فقد بلغ متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك ٢,٥% في عام ٢٠٢٢، في ظل احتواء التضخم جزئياً بفضل الدعم المحلي وفرض حدود قصوى للأسعار وقوة الدولار الأمريكي، وإن كانت قوة الدولار قد أخذت في الانحسار مؤخراً. ورغم ارتفاع التضخم الكلي في أوائل ٢٠٢٣ إلى ٣,٤% فقد انخفض مرة أخرى إلى ٢,٨% في شهر مايو ٢٠٢٣، مدفوعاً بآثار فترة الأساس المواتية بينما تم تحييد أثر الزيادة المستمرة في الإيجارات بتراجع مساهمات قطاع النقل وأسعار الغذاء. وبينما ارتفعت أجور العمالة ذات المهارات المنخفضة بنسبة قدرها ١٢% على أساس سنوي مقارنة بالربع الأخير من ٢٠٢٢، فقد ظلت الضغوط التضخمية محدودة في ظل احتواء متوسط الأجور - لأسباب منها المرونة النسبية في عرض العمالة الوافدة وزيادة المشاركة في القوة العاملة.

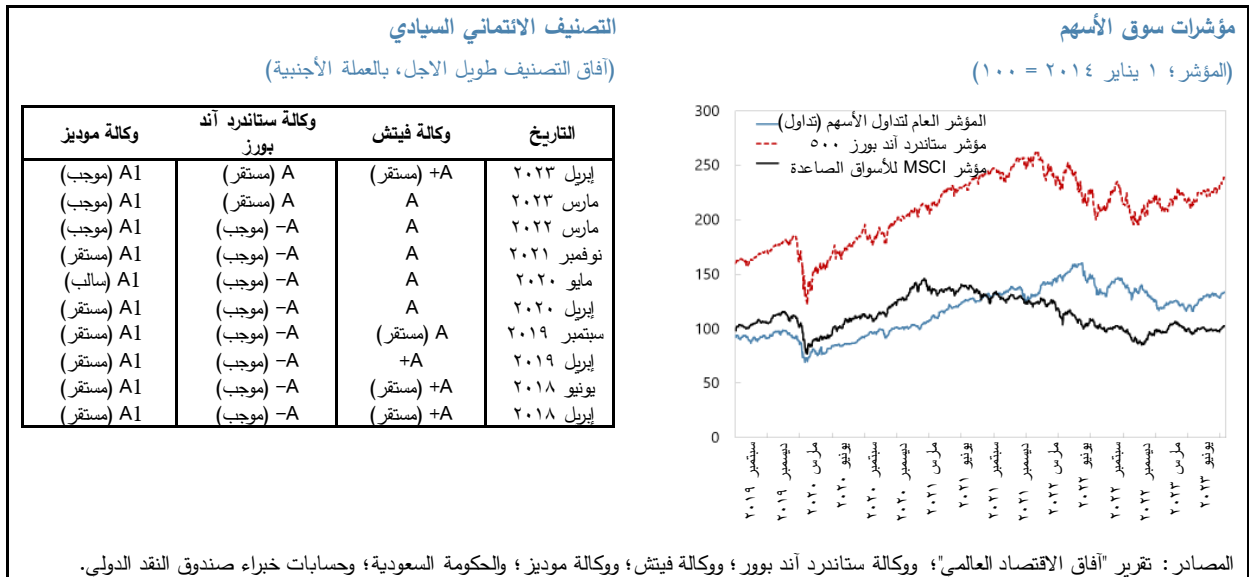


٦ - ساهم ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي في تحسين أوضاع الحساب الجاري، حيث بلغ الفائض في العام الماضي أعلى مستوياته خلال ١٠ أعوام. لا يزال مستوى الصادرات المرتفع - من النفط أساساً مع اقترانه بمستوى الصادرات غير النفطية القياسي (خمس مجموع الصادرات) وقوة التدفقات الداخلة من السياحة - مستمرا في تجاوز النمو القوي في الواردات والتدفقات الخارجة الضخمة من تحويلات العاملين في الخارج رغم انخفاضها قليلاً مقارنة بالمستوى المشاهد في ٢٠٢١. غير أن الفائض في إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٢ بنسبة قدرها ١٣,٦٪ - أي ما يعادل ١٥٠,٨ مليار دولار - لم يؤد إلا لزيادة قدرها ٤,٥ مليار دولار في الاحتياطيات مقارنة بعام ٢٠٢١، على الرغم من أن صافي الأصول الأجنبية ظل ثابتاً في حدود غطاء الواردات البالغ ١٩,٤ شهراً متجاوزاً بدرجة مطمئنة مقياس "تقييم كفاية الاحتياطيات" (المرفق الخامس). ويمكن تفسير هذه الزيادة المحدودة في الاحتياطيات غالباً بتراكم كثير من الأصول في الخارج، بما في ذلك عن طريق "صندوق الاستثمارات العامة" وشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو).^١ وفي الآونة الأخيرة، تراجعت الاحتياطيات أكثر بنحو ١٧,٧ مليار دولار في شهر مايو ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٢، مما يرجع في المقام الأول للزيادة الكبيرة في نسب استهلاك الأصول.

^١ شركة أرامكو، على سبيل المثال، كان لديها احتياطيات قيمتها ١٣٥ مليار دولار أمريكي في هيئة نقد واستثمارات قصيرة الأجل في نهاية ٢٠٢٢ (بما يعادل ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي)، معظمها في الخارج.



٧- ولا يزال تعميق سوق رأس المال مستمرا. وفي ظل الاتجاهات العامة السائدة في العالم وتزايد أسعار الفائدة العالمية سجل "مؤشر تداول لجميع الأسهم" انخفاضا قدره ١,٧% في ٢٠٢٢، رغم أن فروق العائد على السندات السيادية ظلت منخفضة (بمقدار ٧٢ نقطة أساس مقارنة بالمتوسط اليومي في ٢٠٢٢). ومع ازدياد رأس المال السوقي (تاسع أكبر سوق لأسهم رأس المال في العالم) وزيادة ثقل المملكة في مؤشر MSCI للأسواق الصاعدة (مما يرجع أيضا لاستبعاد روسيا) ازدادت جاذبية السوق السعودية للمستثمرين الأجانب. ويلاحظ أن أنشطة تعبئة الديون - مثل إصدار سندات سيادية بمبلغ ١٠ مليارات دولار، وقيام صندوق الاستثمارات العامة بطرح صكوك بمبلغ ٦ مليارات دولار وسندات خضراء (٣ مليارات دولار في أكتوبر ٢٠٢٢ و ٥,٥ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٣) - تساعد حاليا في تنويع خيارات المملكة للتمويل طويل الأجل، رغم أنها لا تزال معتمدة على الأسواق الدولية وفي ظل التعميق التدريجي لأسواق الدين المحلية. ورفعت وكالات التصنيف الائتماني العالمية درجة التصنيف الائتماني السيادي للمملكة إقرارا منها باستمرار زخم الإصلاح الذي سيعزز فرص وصول المملكة إلى الأسواق العالمية.



الآفاق والمخاطر والتداعيات

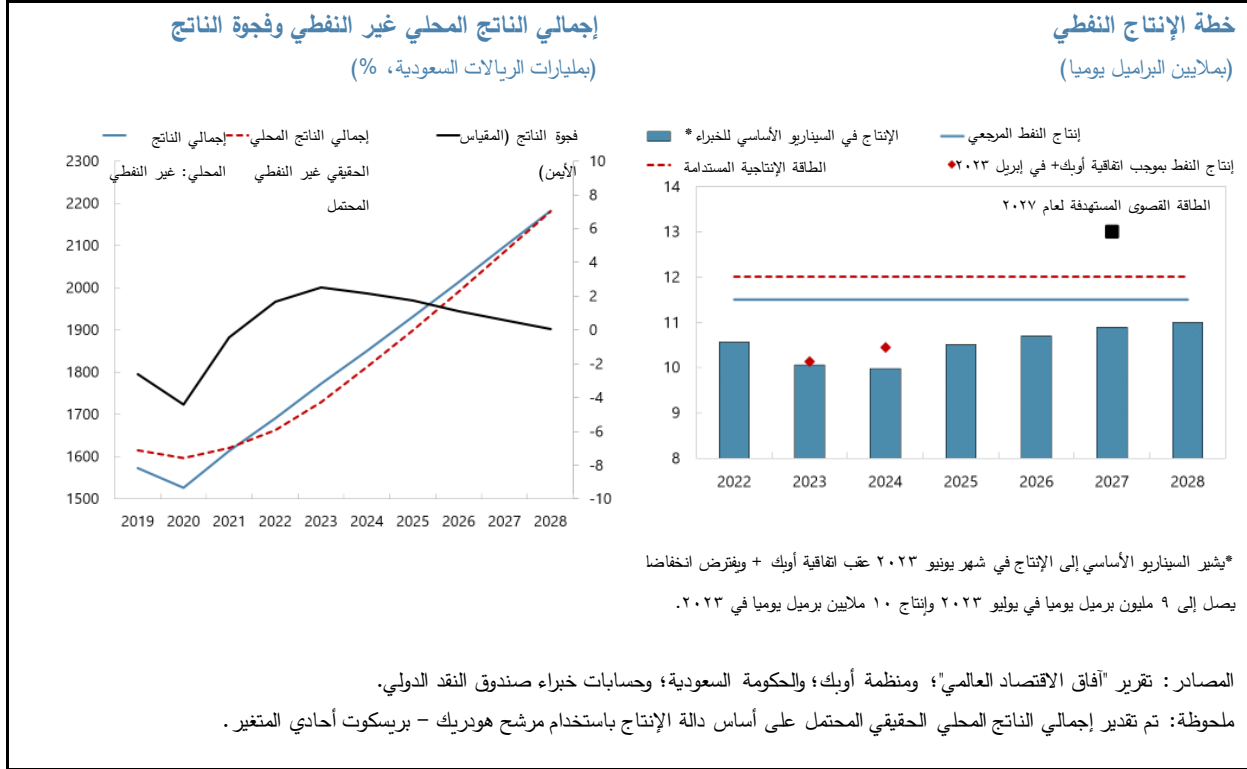
٨ - تتسم الآفاق المتوقعة بالقوة على الرغم من البيئة الخارجية المشوبة بعدم اليقين. ففي إطار السيناريو الأساسي الحالي، من المتوقع أن يصل متوسط أسعار النفط الدولية في ٢٠٢٣ إلى ٧٨ دولارا للبرميل (بانخفاض بنسبة ٢١٪ مقارنة بمتوسط سعر النفط في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" في عام ٢٠٢٢). ومن الممكن أن تؤدي التعديلات المحتملة في الطلب العالمي وحوادث تحولات جديدة في أسعار السلع الأولية الدولية إلى إضفاء مزيد من عدم اليقين على السيناريو الأساسي الذي وضعه خبراء الصندوق:

• إجمالي الناتج المحلي غير النفطي والكلي: تبين المؤشرات الرائدة وتحليل التنبؤ الآني الذي يجريه الخبراء قوة زخم النمو غير النفطي في أوائل السنة، مع توقعات بلوغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي ٤,٩٪ في ٢٠٢٣ حيث تزداد قوة الطلب في ظل تسارع وتيرة تنفيذ المشروعات. وتماشيا مع اتفاق "أوبك+" الأخير (يونيو ٢٠٢٣)، من المتوقع تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي

تحليل التنبؤ الآني (التغير % على أساس سنوي مقارن)	
مؤشرات التنبؤ الآني الرائدة (شهريا)	
مؤشرات أسعار المستهلكين (٢٠١٨ = ١٠٠)	
أنون الخزائن لأربعة أسابيع (متوسط، %)	
سوق الأسهم: عدد المعاملات (العدد)	
سوق الأسهم: عدد الأسهم المتداولة (بالمليون)	
الصادرات غير النفطية (بالمليون ريال)	
سجل مؤشر السوق الرئيسية (نهاية الفترة، ١٩٨٥=١٠٠٠)	
مؤشر مديري المشتريات للتصنيع العالمي ماركيت (Markit) للولايات المتحدة	
سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية لثلاثة أشهر (متوسط، %)	
عمليات تسليم الأسمت (بالآلف طن)	
الاحتياطيات الأجنبية: الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية (نهاية الفترة، بالمليون ريال)	
النفط الخام: المملكة العربية السعودية (ألف برميل يوميا)	
الخام السعودي الخفيف: السعر الفوري لفظ الخام (دولار أمريكي/البرميل)	
الربع الأول -	الربع الثاني -
٢٠٢٣	٢٠٢٣
نتائج التنبؤ الآني	
النشاط غير النفطي	
٥,٨	٥,٤
التقديرات الأولية للهيئة العامة للإحصاء (مايو ٢٠٢٣)	٥,٤
القيم الفعلية حسب الهيئة العامة للإحصاء (يونيو ٢٠٢٣)	٥,٣
تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي (مايو ٢٠٢٣)	

المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يستند إطار التنبؤ الآني الذي يعده خبراء الصندوق إلى منهج غير معلّم يتكرر فيه أكثر من ١٩ نموذجا ويتناول مجموعة من المتغيرات تشمل ١٣٠ متغيرا من معدلات التواتر المختلطة. وتم اختيار النموذج الأمثل على أساس مستوى الأداء خارج العينة (على سبيل المثال "الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ" (RMSE)) - حيث تم تقدير التنبؤات الآنية للربع الأول والربع الثاني باستخدام خوارزمية شجرة القرار لدعم الميول العشوائية، ونموذج شعاع الدعم الآني ذي "دالة الأساس الشعاعي" (RBF) مع خطأ معياري واحد، على التوالي. وتمثل الأنشطة غير النفطية العرض الجديد من جانب الهيئة العامة للإحصاء الذي يستبعد الأنشطة الحكومية.

بنسبة قدرها ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٣، رغم تزايد إنتاج مصافي البترول. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي بنسبة ١,٩٪ في ٢٠٢٣. ومن المتوقع أيضا أن يواصل النمو غير النفطي زخمه في عام ٢٠٢٤ قبل أن يعود إلى مستواه الممكن على المدى المتوسط البالغ ٤٪ مع سد فجوة الناتج الموجبة، وبلوغ مشروعات الاستثمار مرحلة النضج، وازدياد الإنتاجية وتحقيق العائد من الإصلاحات. ومن المتوقع أن يمثل إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ٧١٪ من الاقتصاد بحلول عام ٢٠٢٨ (مقارنة بنسبة قدرها ٥٦٪ في ٢٠٢٢).



• ومن المتوقع أن يظل التضخم الكلي قيد السيطرة على الرغم من التعديل بالزيادة في التوقعات نتيجة للارتفاع المستمر في الإيجارات، والزيادة الأخيرة في أسعار الديزل، وبفاصل زمني سنة واحدة من التضخم العالمي. وتحد من هذا التأثير إعانات الدعم، والحدود القصوى المفروضة على أسعار منتجات معينة، وتباطؤ النشاط في سوق العقارات (نتيجة ارتفاع تكاليف التمويل). ورغم احتمال زيادة الضغوط التضخمية على المدى القصير نتيجة انحسار الركود في سوق العمل وازدياد الطلب في ظل انتعاش الاقتصاد، فمن المتوقع عودة التضخم على المدى الأطول إلى ٢٪ - وهو متوسط التضخم طويل الأجل في الولايات المتحدة.

• ومن المتوقع تراجع التحسن المُشاهد في المركز الخارجي. فمن المتوقع أن ينخفض فائض الحساب الجاري في الأجل المتوسط مع استقرار أسعار النفط وانتعاش الواردات. ومع الاستمرار في تنفيذ برنامج الإصلاح الطموح في ظل رؤية ٢٠٣٠ مدعوماً باستثمارات ضخمة - من المنتظر ازدياد واردات السلع الوسيطة والنهائية. وفي الوقت الذي توتّي فيه استراتيجية تنويع الاقتصاد ثمارها على المدى المتوسط يُتوقع زيادة الصادرات غير النفطية وإن كانت بوتيرة أبطأ من زيادة الواردات. وتشير التوقعات إلى استقرار صافي الأصول الأجنبية - المستبعد منها حيازات صندوق الاستثمارات العامة أو شركة أرامكو - عند مستوى منخفض، بحيث يصل غطاء الاحتياطيات بحلول عام ٢٠٢٨ إلى حوالي ١٣,٨ شهرا من الواردات أو ما يعادل ٣٦٪ من إجمالي الناتج المحلي.

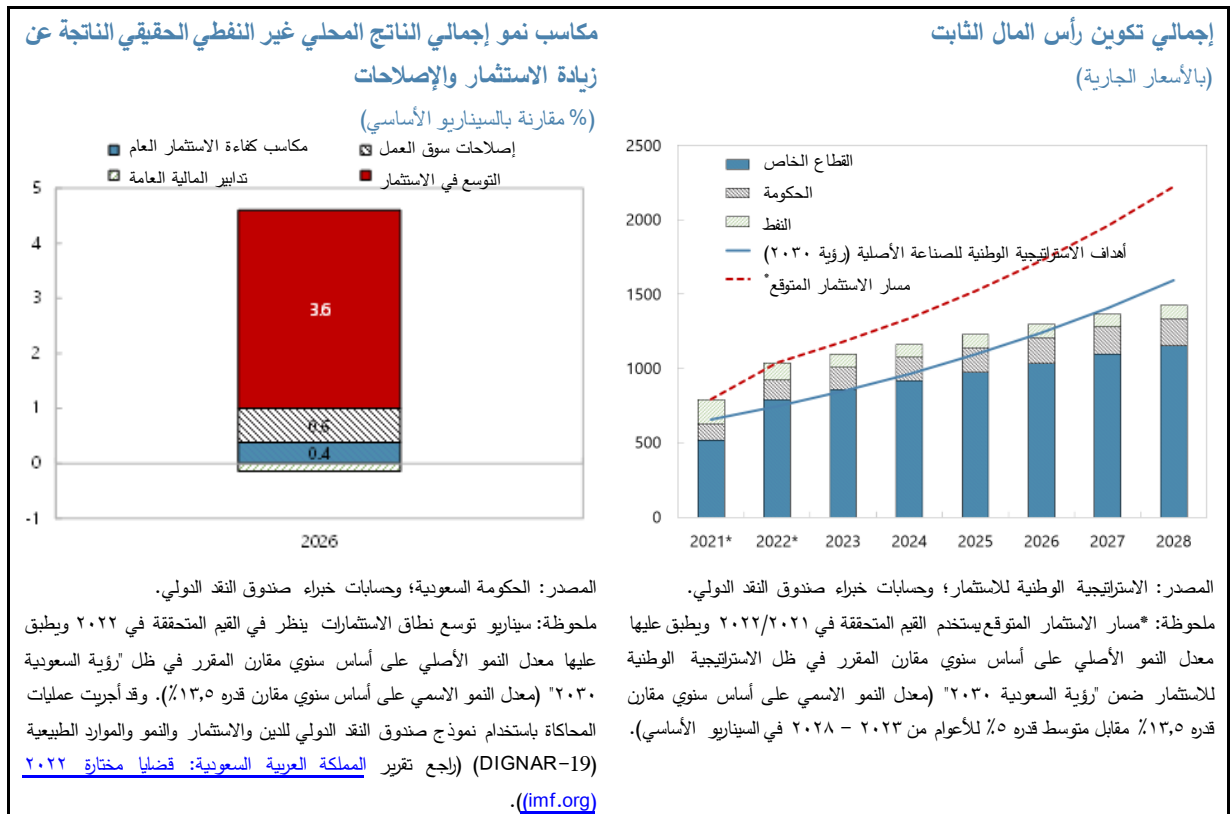
مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٢ - ٢٠٢٨

تقديرات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨
٨.٧	١٠.٩	٢.٨	٤.٢	٣.٣	٣.٣	٣.١
٤.٨	٤.٩	٤.٤	٤.٤	٤.٢	٤.٢	٤.٠
٢.٥	٢.٨	٢.٣	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٣.٦	٦.٥	٣.٥	٢.٧	١.٧	٠.٦	٠.٣-
٤٤٠.٥	٤٢٧.٨	٤١٣.١	٤١٢.١	٤٢٢.٧	٤٣٨.٨	٤٥٩.٢
١٩.٤	١٧.٥	١٥.٧	١٤.٦	١٤.٠	١٣.٩	١٣.٨

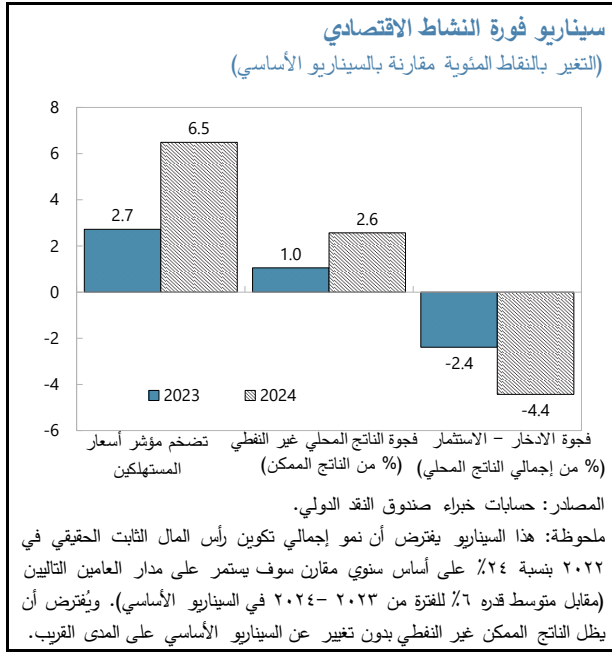
المصادر: السلطات الوطنية وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ الإثنا عشر شهرا القادمة.

٩ - تحيط بالآفاق احتمالات متوازنة (المرفق الثاني):

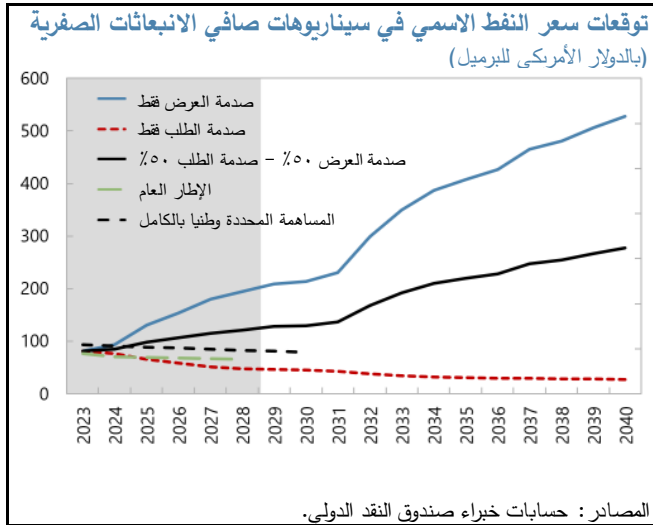
- فعلى جانب التطورات الإيجابية، سوف يتسنى دعم النمو وتحسين الآفاق في حالة زيادة إنتاج النفط أكثر من المتوقع إذا أُلغيت تخفيضات الإنتاج بموجب اتفاق أوبك+، وارتفاع أسعار النفط إذا استمرت توقعات نقص المعروض خلال النصف الثاني من ٢٠٢٣، وتسارع وتيرة الإصلاحات الهيكلية بدعم من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار بالكامل في ظل رؤية السعودية ٢٠٣٠ (التنفيذ حسب رؤية الخبراء يفترض نصف الزيادة المقررة على أساس سنوي مقارن). وسوف يسهم بيع الحكومة لمزيد من حصص شركة أرامكو حسب المتصور في تسهيل فرص الحصول على تمويل إضافي، وهو ما يمكن أن يفسح المجال أمام زيادة الإنفاق.



- وعلى جانب التطورات السلبية، تتمثل أهم المخاطر في تراجع أسعار النفط نتيجة تباطؤ النشاط العالمي (في الأجل القصير)، والتحول السريع في اتجاهات الطلب على الوقود الأحفوري (في الأجل المتوسط إلى الطويل)، والضغط لإنفاق الإيرادات النفطية المرتفعة والانحراف بعيدا عن الحصافة المالية، وتباطؤ تنفيذ برنامج الإصلاح، والنشاط الاقتصادي المحموم. وبالإضافة إلى تقلب أسعار النفط الذي سيؤثر مباشرة في نتائج الاقتصاد الكلي (الشكل البياني ٩)، هناك سيناريوهان يوضحان المخاطر المحتملة في الأجلين القريب والبعيد:



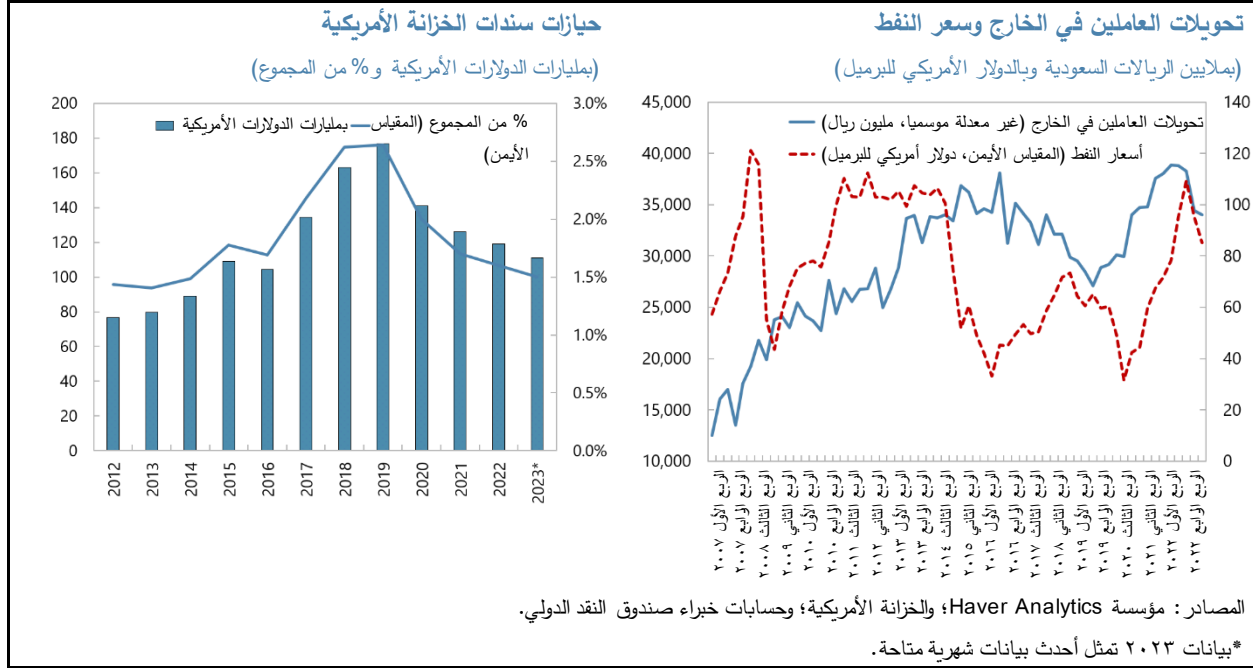
- **زيادة الاستثمار المؤدية إلى "فورة النشاط الاقتصادي":** مع زيادة تنفيذ المشروعات العملاقة، والنظر في التعجيل بتنفيذ المشروعات، قد تنشأ ضغوط الطلب على الاقتصاد مما يتسبب في زيادة اتساع فجوة الناتج والضغط التضخمية. وقد يؤثر ارتفاع نمو الواردات المصاحب على توازن المدخرات والاستثمارات، فيؤثر سلبا على الحساب الجاري ومتطلبات التمويل الضرورية. وفي هذا الوضع، بإمكان سوق العمل المرنة - بما في ذلك من خلال العمالة الوافدة حسب المشاهد أثناء الجائحة - أن تساعد في التخفيف من حدة المخاطر. فإذا ما تكشف مثل هذه الضغوط على الطلب، سوف يتعين النظر في اتخاذ تدابير لظروئ - مثل تشديد السياسة المالية والنقدية، بما في ذلك من خلال إعادة ترتيب أولويات المشروعات الرأسمالية.



- **تغير المناخ:** تتعرض المملكة لمخاطر التحول في مصادر الطاقة مع تحول العالم نحو تحقيق هدف انبعاثات الصفر الصافي، مما سيقضي الاستمرار في بناء الاحتياطات الوقائية في سياق أجواء عدم اليقين الكثيفة وفي حالة الانخفاض المحتمل في أسعار النفط على المدى الطويل. وحسب القوة النسبية لأثار العرض (مثل ضعف الاستثمار في النفط) وآثار الطلب (مثل التحول إلى الاستهلاك منخفض الكربون)، فمن المحتمل أن تطرأ تحركات على سعر النفط بما يتيح زيادة أو تقليص الحيز المالي. ومع ذلك، حتى في

سيناريو التحول حيث تقوم كل البلدان بتنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا وتلتزم المملكة بتنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا بخفض الانبعاثات بمقدار ٢٧٨ مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا بحلول عام ٢٠٣٠، فإن التأثير الواقع على الاقتصاد سيكون محدودا نظرا لاحتواء انخفاض أسعار النفط.

١٠ - احتمالات التداعيات الداخلة والخارجة نتيجة التطورات الأخيرة تبدو محدودة. لا تزال آثار التوترات المالية في الولايات المتحدة وأوروبا محدودة حتى الآن، لا سيما وأن القطاعين العام والخاص في المملكة لديهما استثمارات ضخمة في الخارج. فبالنسبة لحيازات أذون وسندات الخزانة الأمريكية، تراجع مستوى انكشاف المملكة في الفترة الأخيرة وإن ظل يمثل ما يعادل ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع حدوث تداعيات إيجابية من زيادة تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج نظرا لزيادة قوة النمو في المملكة وعودة العمالة الوافدة في أعقاب جائحة كوفيد. وارتفعت كذلك مستويات الدعم للبلدان الضعيفة حيث قدمت المملكة العربية السعودية ٢٨ مليار دولار أمريكي منذ أكتوبر ٢٠٢١، بما في ذلك للمساعدة في تخفيف آثار أزمة الأمن الغذائي.



آراء الحكومة

اتفقت الحكومة مع توقعات الخبراء للنمو في ٢٠٢٣، حيث من المتوقع أن يظل النمو على المدى القريب متجاوزا مستواه الممكن بفضل الإنفاق الاستهلاكي القوي والتعجيل بتنفيذ المشروعات ودورها في تعزيز الطلب. وعلى المدى المتوسط، وبينما تتفق الحكومة مع ضرورة الاستعانة بالتنبؤات الاحترازية فإنها على ثقة من أن الإصلاحات القوية وتنفيذ "برامج تحقيق الرؤية"، والاستراتيجيات القطاعية، والاستراتيجيات الإقليمية، والمشروعات العملاقة سوف تستمر في رفع مستوى النمو غير النفطي والنمو الممكن أعلى من المستوى المتوقع في السيناريو الأساسي الذي أعده الخبراء.

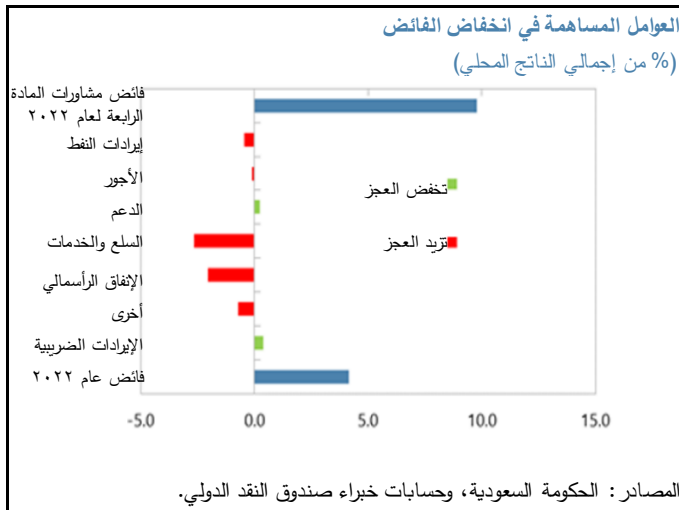
وتدرك الحكومة أن إصلاحات التحول الهيكلي الكبيرة سوف تجلب معها دائما المخاطر والفرص. وأفادت بأنها تواظب على تقدير تلك المخاطر مع استكشاف طرق استغلال الفرص، وذلك بسبل منها مراجعة متطلبات وطاقة التمويل اللازمة لتنفيذ خطة الإصلاح التي وضعتها في ظل "رؤية ٢٠٣٠". وأشارت الحكومة إلى أن مرونة سوق العمل والحد الأقصى المفروض حاليا على أسعار البنزين يمثلان اثنتين من عوامل تخفيف الآثار بما يجد من الضغوط التضخمية، بينما ستسهم جهود المتابعة والتقييم المستمرة في مساعدتها على إعادة ترتيب أولويات المشروعات والحد من الإنفاق لتجنب الدخول في سيناريو فورة النشاط

الاقتصادي. وأكدت الحكومة قوة عزمها على مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في إطار "رؤية ٢٠٣٠"، وهو ما تعتقد أن يؤدي إلى تداعيات إيجابية على المستويين الإقليمي والعالمي.

سياسات النمو والاستقرار في ظل اقتصاد عالمي يتسم بارتفاع أسعار النفط والتجزؤ

١١- ركزت المناقشات بشأن السياسات على إدارة الإيرادات النفطية الاستثنائية على نحو قابل للاستمرار، بما في ذلك تخفيف آثار المخاطر الناجمة عن حدوث زيادة سريعة في الاستثمار والتقلبات في أسعار النفط الدولية. ومن الأولويات في هذا الشأن: (١) المحافظة على الانضباط المالي من خلال الضبط واسع النطاق لأوضاع المالية العامة؛ (٢) ضمان تحقيق الاستقرار المالي في عالم تكتنفه الاضطرابات؛ (٣) مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لدعم تحقيق النمو القوي والمستدام والشامل لكل شرائح المجتمع.

ألف - سياسة المالية العامة



عمليات الحكومة المركزية حسب الميزانية وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي (بمليارات الريالات)

صندوق النقد الدولي	الميزانية	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الإيرادات		١,١٣٧	١,٢٧٧
الإيرادات غير الضريبية غير النفطية		٣٧١	٣٣٣
إيرادات أخرى		٧٦٦	٩٤٤
النفقات		١,١٨٥	١,١٧٣
المصرفيات		١,٠٢٦	١,٠٣٠
منها:			
تعميمات العاملين		٥٢٠	٥١٣
استخدام السلع والخدمات		٢٣٩	٢٥٨
الدعم (الإعانات المالية)		٢٨	٣٠
المنافع الاجتماعية		٨٥	٧٩
صافي اقتناء الأصول غير المالية		١٥٩	١٤٣
صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)		٤٨	١٠٤
صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-) (% من إجمالي الناتج المحلي)		١,٢-	٢,٥

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١٢- عززت ديناميكية سوق النفط المواتية مركز المالية العامة، وهو ما خلق أيضاً حيزاً لزيادة الإنفاق. وانخفض فائض المالية العامة في ٢٠٢٢ - للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٣ - إلى النصف مقارنة بتوقعات الخبراء الأولية بتحقيق فائض قدره ٥,٥% من إجمالي الناتج المحلي. ويرجع ذلك غالباً للزيادات في الإنفاق على السلع والخدمات والإنفاق الرأسمالي، بما في ذلك نفقات عسكرية إضافية بنسبة قدرها ٢% من إجمالي الناتج المحلي. ووفقاً لأحدث تقديرات الحكومة، شكّل ما يقارب ٣% من إجمالي الناتج المحلي نفقات استثنائية غير متكررة (نصفها تقريباً في السلع والخدمات). ويُقدّر الحيز المالي بأنه كبير، مع عدم وجود أي قيود ملحوظة على اتخاذ تدابير مالية مؤقتة، إذا استدعى الوضع الاقتصادي ذلك.

١٣- ومع هذا التحول نحو الزيادة في الإنفاق الكلي خلال عام ٢٠٢٢ - حوالي ١٨% مقارنة بالسيناريو الأساسي في مناقشات عام ٢٠٢٢ بموجب مشاورات المادة الرابعة - من المتوقع أن تظل حسابات المالية العامة في مستوى قريب من التوازن في الأجل المتوسط. ومع مراعاة النفقات المرتفعة - بما فيها تقديرات النفقات الاستثنائية غير المتكررة في عام ٢٠٢٢ - تشير تقديرات خبراء الصندوق إلى تسجيل عجز قدره

١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣. وربما تساهم الزيادة المحتملة في الأرباح الموزعة من شركة أرامكو في زيادة الإيرادات. وبينما يتوقع تحسن الرصيد الأولي غير النفطي بالتزامن مع زيادة تراكمية قدرها ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بحلول عام ٢٠٢٨، فإن مستويات الفائض الكلي تبدو محدودة وتظل مرهونة بحدوث أي تحول في سعر النفط. وهذا الاتجاه العام هو انعكاس للتنبؤات الاحترازية في السيناريو الأساسي، وهو ما يحافظ على ثبات الإيرادات غير النفطية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في غياب أي تدابير جديدة متعلقة بالإيرادات تتقدم بها الحكومة.

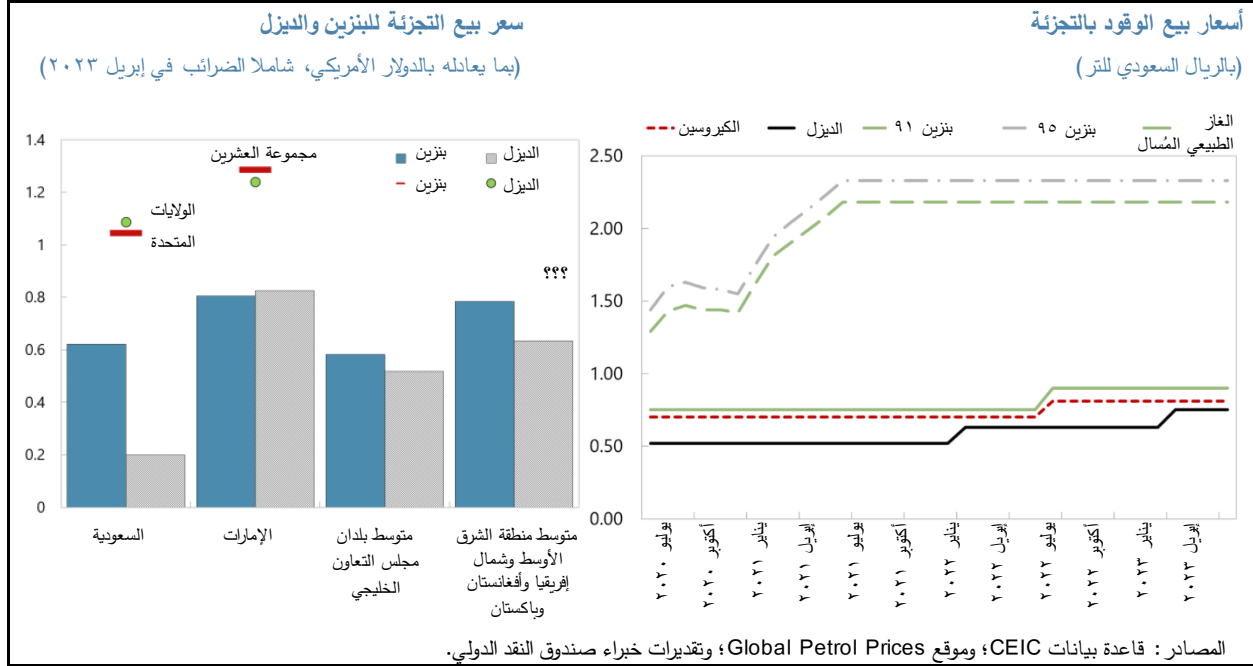
١٤- وينبغي المحافظة على اتساق الموقف المالي على المدى المتوسط مع استقرار نسبة صافي الأصول المالية للحكومة المركزية وتحقيق العدالة بين الأجيال. فتشير تحليلات الخبراء المحدثه إلى أن ارتفاع مستويات الإنفاق (حتى عام ٢٠٣٠) سوف يطيل الفترة الانتقالية لحين بلوغ الموقف المالي الذي يتسق مع استقرار نسبة صافي الأصول المالية للحكومة المركزية وتحقيق العدالة بين الأجيال بما يتوافق مع فرضية الدخل الدائم المطبقة على المدى المتوسط. وفي ظل السياسات الرهانة، من المتوقع أن يصل العجز الأولي غير النفطي إلى حوالي ٢٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بحلول عام ٢٠٢٨ ومع عدم مراكمة أي فوائض في المالية العامة تقريبا على المدى المتوسط، فإن نسبة صافي الأصول المالية للحكومة المركزية (التي لا تشمل بيانات صندوق الاستثمارات العامة) لن تشهد أي تحسن بحلول عام ٢٠٢٨، وتظل عند مستوى سالب. وسوف يقتضي الآن بلوغ المستوى المعياري لفرضية الدخل الدائم (المحسوب كدخل سنوي ثابت بالقيمة الحقيقية)^٢ اتخاذ تدابير جديدة على مدار فترة التحول بموجب السيناريو الأساسي بما يقارب ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بحلول عام ٢٠٢٨، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال ما يلي:

• ارتفعت الإيرادات الضريبية غير النفطية إلى الضعف على مدار الأعوام الأربعة الماضية لتصل إلى ١٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي و ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في ٢٠٢٢، ولا تزال أقل من متوسط بلدان مجموعة العشرين، بينما انخفضت الفجوة الضريبية مع الطاقة الضريبية التقديرية للمملكة إلى حوالي ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في ٢٠٢٢ (مقابل ١٥٪ في ٢٠١٩). وقد أمكن تحقيق ذلك بفضل الأداء الجيد من حيث الامتثال على الخصوص بضريبة القيمة المضافة، حيث يساهم تطبيق ضريبة القيمة المضافة البسيطة (بقليل من الإعفاءات) مع سلامة الامتثال التنظيمي في تحقيق مستوى أداء يتجاوز قليلا مستوى بلدان مجموعة العشرين من حيث حصيلة الإيرادات وكفاءة التحصيل، على حد سواء. ومن شأن الجهود الجارية لوضع استراتيجية شاملة للإيرادات أن تسهم في تضيق الفجوة الضريبية عن طريق ما يلي:

○ الإبقاء على أقل تقدير على معدل ضريبة القيمة المضافة (الذي تمت زيادته إلى ثلاثة أضعاف خلال فترة الجائحة) عند مستوى ١٥٪، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال تخفيض النفقات الضريبية، والنظر في خطط إصلاح الضرائب الانتقائية/الرسوم الجمركية، وضرائب دخل الشركات، ورسوم المقابل المالي على الوافدين، وفرض ضريبة عقارية (حيث لا توجد ضريبة عقارية في المملكة العربية السعودية في فترة من الرواج العقاري التي تشهدها البلاد، بينما الضرائب العقارية تمثل في المتوسط ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في مجموعة العشرين والاقتصادات الصاعدة وتصل إلى ٤٪ في بعض الاقتصادات المتقدمة).

^٢ للاطلاع على مناقشة بشأن الركيزة المالية المفضلة، راجع تقرير المملكة العربية السعودية: قضايا مختارة (imf.org).

حفظ الطاقة. ومن شأن تصحيح الصيغة الحالية لتعجيل تنفيذ الزيادات على أسعار أنواع الوقود الأخرى والكهرباء أن يساعد على احتواء زيادة دعم الطاقة المشاهدة مؤخرًا. وعلاوة على ذلك، فإن ذلك سيعزز جهود المملكة لتحقيق أهدافها المتعلقة بتخفيف الآثار.



- **ترشيد النفقات:** تؤدي التخفيضات الجزئية المقررة في الميزانية في السلع والخدمات في أعقاب الزيادات الاستثنائية غير المتكررة في عام ٢٠٢٢ وفي المنافع الاجتماعية/الدعم إلى تحقيق وفورات بنسبة ١,٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ميزانية عام ٢٠٢٣. وسوف يكون تطبيق هذه التخفيضات مليئا بالتحديات بالنسبة لمعظم بنود الإنفاق، بما في ذلك المنافع الاجتماعية. وسوف يتطلب الاستمرار فيها على المدى المتوسط الترشيد المتواصل لإعانات الدعم وفاتورة الأجور المرتفعة، بما في ذلك من خلال التخطيط الاستراتيجي وإجراء المراجعات اللازمة للقوى العاملة، وتعزيز التخطيط ورفع الكفاءة على المدى المتوسط في الاستثمارات العامة والإنفاق العام (راجع أدناه)، وإجراء المراجعات المنتظمة للإنفاق، وتحقيق الاستفادة الكاملة من منصة سلسلة الإنفاق الرقمية (اعتماد).

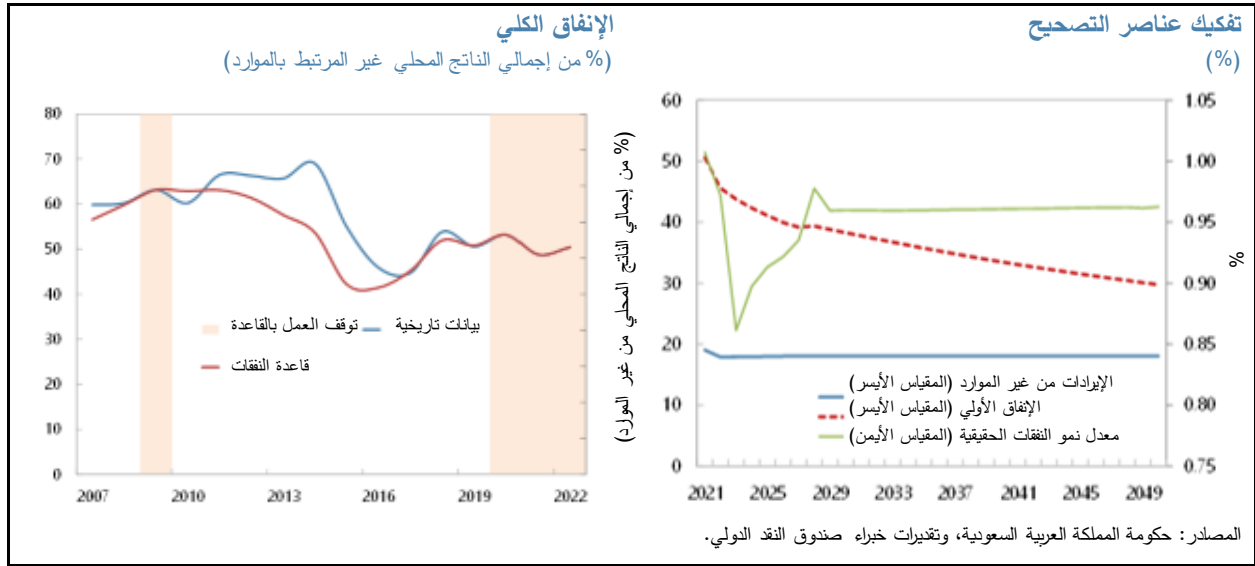
- **تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي:** رحب الخبراء بتفاصيل وضع استراتيجية جديدة للحماية الاجتماعية التي أحييت إلى السلطة التنظيمية للموافقة عليها. ولتعزيز إصلاحات دعم الطاقة، يوصي الخبراء بزيادة البرامج الاجتماعية الموجهة للمستحقين والمقيسة بالسعة المالية - مثل برنامج "ضمان" القائم على الاحتياجات - والتي يمكن تعزيزها كذلك بتخفيض التغطية الحالية "الموجهة لغير المستحقين" في برنامج حساب المواطن. ويمثل إنشاء السجل الاجتماعي الموحد خطوة جديدة بالترحيب وينبغي التعجيل بتنفيذها لضمان الاستمرار في توجيه المنافع للمستحقين والحد من التسرب. وسوف يسهم مسح جديد لمستوى معيشة الأسر - يجري حاليا بالتعاون مع البنك الدولي - في توفير ركيزة لمستوى الإنفاق الاجتماعي مع استخدام منهج قائم على قياس السعة المالية.

عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، ٢٠٢٠-٢٠٢٨									
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، ما لم يذكر خلاف ذلك)									
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)									
٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	
٤٠,٠	٤١,٨	٤٢,٥	٤٣,٠	٤٣,٠	٤٥,١	٥٤,٩	٤٥,٣	٣٨,٦	الإيرادات
٢١,١	٢٢,٩	٢٣,٦	٢٤,١	٢٤,١	٢٦,٢	٣٦,٨	٢٦,٤	٢٠,٤	النفطية
١٨,٩	١٨,٩	١٨,٩	١٨,٩	١٨,٩	١٨,٩	١٨,١	١٨,٩	١٨,٢	غير النفطية
١٤,٩	١٤,٨	١٤,٨	١٤,٨	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٣	١٣,٣	٩,٤	الإيرادات الضريبية
٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,٢	٣,٨	٥,٦	٨,٩	الإيرادات غير النفطية غير الضريبية
٤٠,٠	٤١,٥	٤٢,٧	٤٤,١	٤٥,٤	٤٧,٠	٥٠,٤	٤٨,٨	٥٣,٢	الإفناق
٣٤,١	٣٥,٣	٣٦,٤	٣٧,٨	٣٩,١	٤٠,٧	٤٤,٣	٤٣,٣	٤٥,٥	المصروفات
١٦,٦	١٧,٢	١٧,٩	١٨,٧	١٩,٦	٢٠,٦	٢٢,٠	٢٣,٣	٢٤,٤	تعويضات العاملين ^١
٧,٨	٨,٠	٨,٤	٨,٧	٩,٠	٩,٥	١١,١	٩,٦	١٠,٠	استخدام السلع والخدمات
٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٠	١,١	١,١	١,٣	١,٤	١,٤	الدعم (الإعانات المالية)
٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٣	٣,٤	المزايا الاجتماعية ^٢
٥,٩	٦,٢	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,١	٥,٥	٧,٧	صافي اقتناء الأصول غير المالية
٠,٠	٠,٢	٠,٢-	٠,٧-	١,٦-	١,٢-	٢,٥	٢,٣-	١٠,٧-	صافي الإهراض (+)/الاقتراض (-) (% من إجمالي الناتج المحلي)
١٥,٣-	١٦,٢-	١٧,٩-	١٩,٦-	٢١,٤-	٢٣,٧-	٢٩,٦-	٢٧,٢-	٣٥,٤-	الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي

المصادر: الحكومة السعودية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١٥ - من شأن وضع قاعدة للنفقات تقوم على ركيزة للمالية العامة مستمدة من فرضية الدخل الدائم، بمستوى معياري قائم على افتراضات حذرة، أن يخدم المملكة العربية السعودية على النحو الأفضل في تحقيق أهدافها للنمو والاستقرار. ويرحب الخبراء بالإصلاحات المهمة الجاري تنفيذها في إطار برنامج استدامة المالية العامة - بما في ذلك العمل الجاري والتجريبي حول قاعدة هيكلية للمالية عامة يتوقع تنفيذها في ٢٠٢٤ - والتي تهدف إلى تجنب مسايرة الاتجاهات الدورية وتقوم على تمهيد أسعار النفط على مدار ٥٠ عاما بالقيمة الحقيقية. غير أن الزيادات الأخيرة في الإفناق تستدعي سرعة تطبيق قاعدة للمالية العامة تفصل بوضوح بين قرارات الإفناق وأسعار النفط المرتفعة. وأكد الخبراء مشورتهم السابقة بتفضيل وضع حد أقصى للإفناق بقاعدة بسيطة، على أساس فرضية الدخل الدائم^٣. وتشير تقديرات الخبراء أيضا إلى أن قاعدة الإفناق التي تحدد معدل نمو حقيقي للإفناق بنسبة تتراوح بين ١,٥% و ٢% كان من الممكن أن تحقق نتائج طيبة في ظل تطورات أسعار النفط في السنوات القليلة الماضية (كان من الممكن أن تحدد هذه القاعدة حدودا قصوى أقرب إلى المستويات الفعلية وتحول دون نمو الإفناق المسابير لاتجاهات الدورة الاقتصادية خلال سنوات أسعار النفط المرتفعة).

^٢ في ظل فرضية الدخل الدائم، يُستخدم مجموع الثروة المالية (الثروة الرهنة وصافي القيمة الحالية لإيرادات النفط في المستقبل) لتمويل تدفق ثابت من الإيرادات بالقيمة الحالية أو بالقيمة الحقيقية للفرد، مع فرضية معدلة للدخل الدائم تسمح بفترة انتقالية (ويمكن أن يسمح هذا أيضا للبلدان بالأخذ في الاعتبار التأثير الإيجابي لهذا التحول على النمو، على سبيل المثال، إن كان يستخدم لزيادة الاستثمار بغية دعم آفاق النمو). ولدى مقارنته بمناهج أخرى (مثل منهج "الإفناق بالتوازي مع ارتفاع الإيرادات") يمكن أن يساعد ذلك في التوفيق بين أهداف المملكة للنمو والاستقرار، وبراعي احتياجات تحقيق العدالة بين الأجيال بصورة أفضل مع الحفاظ على مصداقية الميزانية العامة.



١٦ - تزداد في الوقت الراهن أهمية المشورة التي أسداها الخبراء منذ فترة طويلة بضرورة تعجيل الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة لوضع إطار "إدارة الأصول والخصوم السيادية" (SALM). ويرحب الخبراء بالعمل الجاري لوضع هذا الإطار - والذي بدأت أولى مراحلها بالتركيز على التحديد الكمي للأصول والخصوم المالية. ومع ذلك، نظرا لتزايد دور صندوق الاستثمارات

العام وصندوق التنمية الوطني وغيرهما من الكيانات في النفقات الرأسمالية والاقتراض، فإن الانتقال السريع إلى العمل بمنهج "إدارة الأصول والخصوم السيادية" يمثل خطوة بالغة الأهمية لمراقبة الانكشافات في الميزانيات العمومية للكيانات السيادية على نحو متكامل؛ ومن ثم يسمح للحكومة بتقييم الالتزامات الاستثمارية مستقبلا وتمويلها على نحو شامل وتطبيق أسلوب لإدارة ديون القطاع العام وأصوله على نحو يحقق قدرا أكبر م مردودية التكلفة. ولا ينبغي لمثل هذا التحليل المساس بالاستقلالية المؤسسية. وفي تقييم أولي للميزانية العمومية للقطاع العام

الميزانية العمومية للقطاع العام في المملكة العربية السعودية ١/
(في ٢٠٢١ أو آخر بيانات متاحة، % من إجمالي الناتج المحلي)

القطاع العام (المجموع)	البنك المركزي	صندوق الثروة السيادية	شركة النفط	الحكومة العامة	
				صناديق الضمان الاجتماعي	حسابات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية
٩٢١,٢		٨١,٢	٦٦٠,٩	٢٨,٩	١٥٠,٢
٧٨١,٦			٦٤٨,٧	٣٩,٣	١٣٣,٠
			٦٠٩,٣		١٣٣,٠
٨٢,٢	٥٢,٨		١٢,٢		١٧,٢
٦٩,٩	٥٢,٧				١٧,٢
لا ينطبق	لا ينطبق				
١٠٧,٤	٣٢,٧	٣٣,١	١١,٦	٢٨,٢	١٩,٢
				٩,٠	
٨١٣,٧	٢٠,١	٤٨,١	٦٤٩,٢		١٢٠,٢
لا ينطبق	٢٠,١	لا ينطبق	٠,٦		١٢,٨-
لا ينطبق	٢٠,١	لا ينطبق	-		١٢,٨-

١/ ميزانية عمومية مبسطة لا تشمل، بشكل خاص، جميع المؤسسات المملوكة للدولة وتشير إلى سنوات مختلفة حسب البيانات المتاحة. وبالنسبة لصناديق الضمان الاجتماعي (صندوق معاشات التقاعد)، فإنها لا تدرج الالتزامات ولا سيما الالتزامات الاكتوارية نظرا لعدم توافر المعلومات.

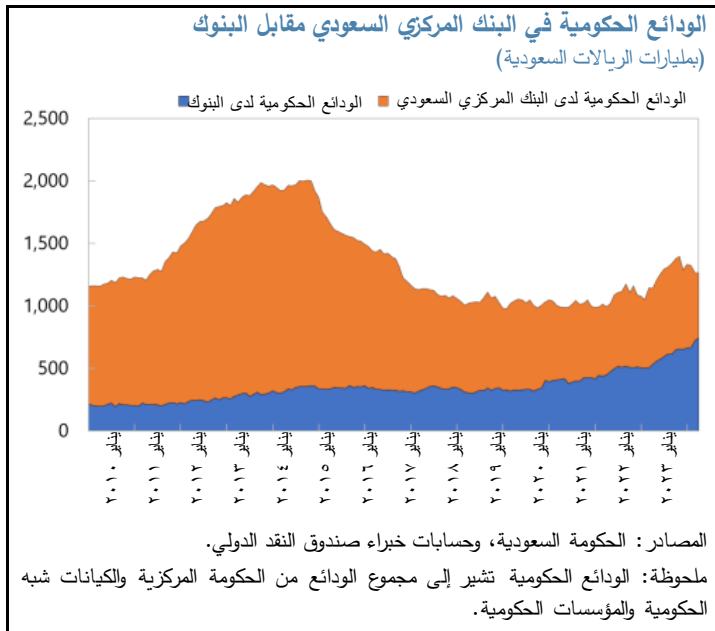
٢/ تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي باستخدام طريقة الجرد المستمر لرصيد رأس المال. وبالنسبة لشركة النفط (أرامكو) بناء على الكشوف المالية المنقحة.

٣/ صافي القيمة الحالية للثروة النفطية في باطن الأرض (على أساس تقديرات الاحتياطيات المثبتة حسب الوضع في ٢٠٢١).
المصادر: حسابات وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

والمعلومات المتوفرة عن خطط الإنفاق في صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني (ومصادر التمويل) يتضح أن الميزانيات العمومية تتمتع بسلامة وأوضاعها وبقدر كبير من الأصول مع قدر محدود من التمويل بالديون وإن تنفيذ زيادة كبيرة في الاستثمار سيتطلب توفير رأسمال إضافي (على سبيل المثال في حالة صندوق التنمية الوطني).

١٧ - ولضمان استدامة المركز المالي للدولة وقاعدة المالية العامة سوف يتعين الاستمرار في تقوية أطر المالية العامة، وهو ما يشمل ما يلي:

- ارتكاز سياسة المالية العامة على إطار للمالية العامة متوسط الأجل، وهو ما أصبح أولوية أكثر من أي وقت مضى في أعقاب زيادات الإنفاق في ٢٠٢٢ وتنفيذ المشروعات العملاقة. وينبغي أن يكون إطار المالية العامة متوسط الأجل المناسب مشتملا على مبادرات الإيرادات متعددة السنوات المقررة بالإضافة إلى أولويات الإنفاق لضمان استمرار موثوقيته. ويمكن كذلك دعم أهداف التخطيط عن طريق التعجيل بالتحول من إطار المالية العامة متوسط الأجل الحالي الذي تبلغ مدته ٣ سنوات إلى إطار مدته ٥ سنوات. ويمثل التقدم المحرز في وضع إطار للإنفاق متوسط الأجل (المستخدم حاليا على أساس تجريبي في ٦ وزارات) والتحول الوشيك إلى نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق خطوتين مهمتين نحو تحسين ترتيب أولويات الإنفاق وتطبيق الميزانية القائمة على الأداء حسب عزم الحكومة في ٢٠٢٧.



- تعزيز نظام إدارة الخزينة: يمضي حاليا تنفيذ "حساب الخزينة الموحد" بشكل جيد، حيث أمكن ضم أكثر من عشرة آلاف حساب حكومي منذ بدء العمل به. ومن المتوقع إحراز المزيد من التقدم في العام الجاري حيث ينتظر أن يتبقى هناك ثلاثة آلاف حساب بمجرد الانتهاء في العام الجاري من تحويل حسابات ١٨٨ جهة حكومية (تم تحويل حسابات ١٦٠ جهة حكومية حتى الآن). وينبغي توخي دقة التنسيق مع البنك المركزي السعودي (ساما) عند ضم الحسابات المتبقية، ذات المبالغ الضخمة، بما في ذلك من خلال توفير التدفقات النقدية من الخزينة للمساعدة في تحسين التنبؤ بالسيولة.

- تقوية تنفيذ الميزانية: أدى استخدام منصة "اعتماد" إلى تحسينات كبيرة في تنفيذ الميزانية ورصد "المدفوعات محل النزاع"، حيث يقوم الموردون حاليا بإدخال فواتيرهم مباشرة في منصة "اعتماد" لدى استحقاقها. ويساهم تسريع عملية الدفع للموردين - التي تحسنت كثيرا على مدار السنوات الثلاث الأخيرة - في تعزيز الشفافية، وتقديم رؤية أوضح عن حالة التنفيذ الفعلي للميزانية، فضلا على ما له من تأثير إيجابي على بيئة الأعمال. ومن شأن التحول المقترح إلى إعداد الميزانية على أساس الاستحقاق، الذي سيضع نهاية للمدفوعات المؤجلة بالكامل، أن يسمح بدقة تقدير المركز المالي (مثل التحول إلى نظام المحاسبة على أساس الحكومة العامة). وبالمثل، ينبغي الإفصاح عن تسوية التعهدات السابقة مع المؤسسات المملوكة للدولة وقيدها بالشكل الملائم.

- مراعاة مخاطر المالية العامة: تسهم جهود الحكومة السعودية في إعداد تقارير داخلية ربع سنوية وسنوية حول المخاطر المالية الكلية في تيسير متابعة المخاطر. وتماشيا مع الممارسات الدولية المثلى، فإن مثل هذه التقارير - التي تقوم بالفعل بتقييم عدة سيناريوهات للمخاطر - ينبغي أن تقوم بتقدير الالتزامات الاحتمالية من الشراكات بين القطاعين العام والخاص و ضمانات الائتمان وإتاحتها للاطلاع العام لتعزيز الشفافية. وتمثل الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة لتحسين أدوات تقييم

مخاطر المالية العامة (مثل وضع مصفوفة ومعايير لتقييم المخاطر، وتطوير سجل المخاطر، وتوسيع نطاق التغطية لتحليل المخاطر من الشراكات بين القطاعين العام والخاص) خطوة مشجعة في هذا الخصوص.

- **تعزيز شفافية المالية العامة:** تم إحراز تقدم ملحوظ على صعيد شفافية المالية العامة من خلال "بيان الميزانية" الموسع وزيادة معدل تواتر التقارير. وأطلقت الحكومة كذلك مسح "المشاركة المجتمعية في عملية إعداد الميزانية" في نهاية ٢٠٢٢. وتحث بعثة الصندوق الحكومية على مواصلة هذه الجهود، بما في ذلك عن طريق تقديم مزيد من التفاصيل عن بنود الإيرادات والمصروفات والاستمرار في توسيع التغطية المؤسسية تدريجياً، وإبلاغ تفسيرات وافية بشأن الانحرافات بين نتائج وخطط الميزانية، والتي يمكن تخفيضها أكثر من خلال تنبؤات أكثر واقعية للإيرادات والمصروفات أثناء مرحلة إعداد الميزانية. ومن شأن الجهود الحيوية المبذولة لزيادة شفافية عمليات صندوق الاستثمارات العامة - بما فيها نشر كشفه المالية قريباً - أن تساعد في دقة تحديد حالة الموارد العامة. وتماشياً مع الممارسات الدولية المثلى، وفي ظل العديد من برامج الإعفاءات والحوافز المعمول بها حالياً أو الجاري دراستها، ينبغي كذلك تحديد حجم كل النفقات الضريبية وإبلاغ بياناتها. وهذا سيساعد على إضفاء مزيد من الوضوح والشفافية، وإرشاد عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسات.

١٨ - **وينبغي مواصلة إدارة الديون بشكل سليم لدعم سياسة المالية العامة وتطوير السوق المالية.** فلا يزال مستوى الدين العام، الذي يناهز ٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، منخفضاً ويعتبر في حدود يمكن الاستمرار في تحملها (المرفق الثالث). وتشير نتائج سيناريوهات الضغوط إلى انخفاض المخاطر الكلية للضغوط السيادية، مع توافر هامش أمان يمكنها دعم فترات من العجز في المالية العامة (وهو ما يعزز من أهمية إعداد رؤية شاملة للأصول والخصوم السيادية). ومن المنتظر أن تظل استراتيجية الاقتراض مرنة ومبتكرة بما يسمح بإطالة آجال استحقاق الديون، وتحسين إدارة مخاطر الفوائد، وخفض تكاليف إعادة التمويل، وإنشاء منحنى عائد في الأسواق المحلية والدولية، وتطوير إصدار السندات الخضراء، وزيادة تعميق سوق الدين المحلية (على سبيل المثال، بتعيين مجموعة من المتعاملين الأوليين الدوليين). وبالنسبة للضمانات الحكومية فهي مقصورة على ما يبدو على إصدارات سندات الدين من جانب الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري (٣،٠٪ من إجمالي الناتج المحلي)، وإن كان يمكن تخفيف المخاطر بصورة أكبر على المالية العامة بتقدير وإبلاغ المعلومات عن كل الالتزامات الاحتمالية الممكنة المرتبطة بزيادة مشاركة القطاع الخاص، بما فيها الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإصدارات سندات الدين من صندوق الاستثمارات العامة.

آراء الحكومة

أكدت الحكومة أن استدامة أوضاع المالية العامة والانضباط المالي على أساس ركيزة مالية عامة متوسطة الأجل لا يزالان يمثلان أولوية لديها. وأعربت عن رأيها بأن توليد الثروة في الوقت الراهن - بما في ذلك من خلال زيادة النفقات الرأسمالية وتسريع وتيرة الاستثمارات متى أمكن ذلك - سيعود بالنفع على الأجيال القادمة ويبرر الانحراف الطفيف عن الحدود القصوى للإنفاق التي سبق وضعها، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى عجز محدود في السنة المالية الجارية. وفي السياق نفسه، سلطت الحكومة الضوء على التحسينات الكبيرة على مستوى تعزيز شفافية المالية العامة منذ انطلاق "رؤية ٢٠٣٠"، مما سيوفر المزيد من المعلومات عن عملية صنع سياسة المالية العامة.

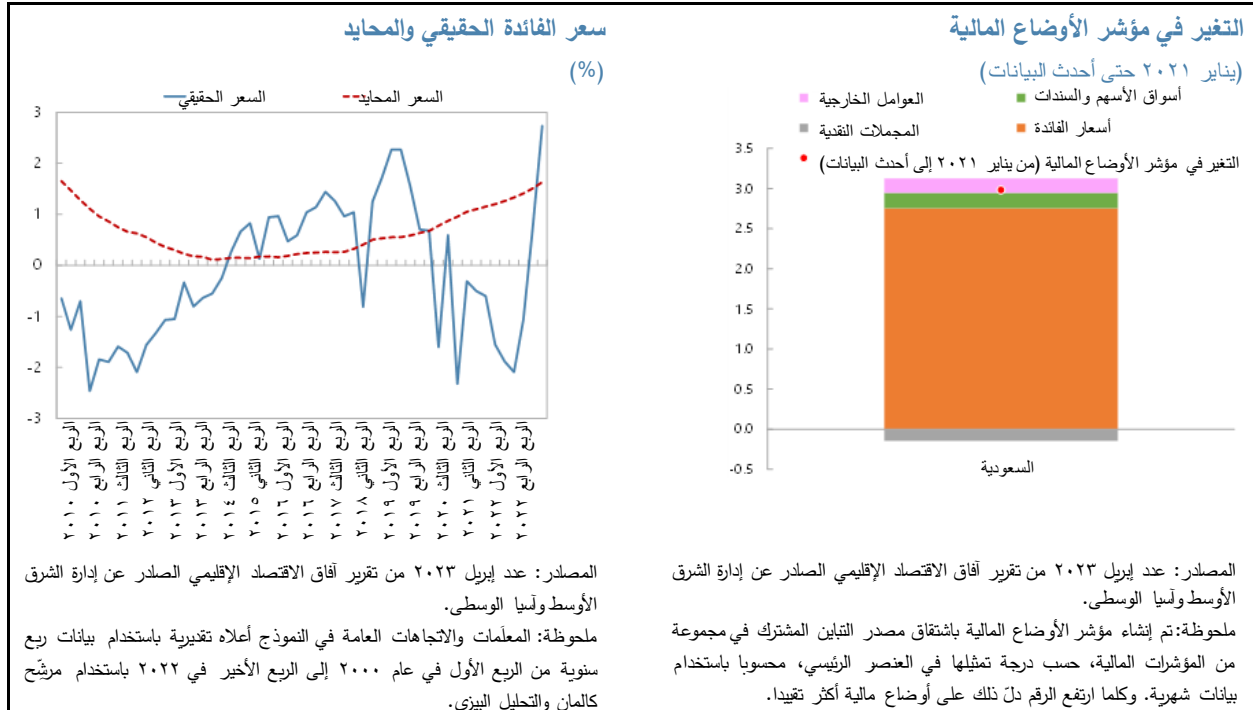
وأفادت الحكومة بأنها تنظر في الوقت الراهن في تطبيق قاعدة للمالية العامة تضع حدوداً قصوى للإنفاق منفصلة عن أسعار النفط ولها معايير واضحة بالنسبة لتخصيص الفائض. وتعرب الحكومة عن توقعاتها بأن يكون ضبط أوضاع المالية العامة مدفوعاً بالنفقات، لا سيما من خلال كفاءة الإنفاق، وأن يستمر تنفيذ إصلاحات دعم أسعار الطاقة. ورغم وجود برامج شبكة الأمان الاجتماعي الموجهة بدقة للمستحقين، ترى الحكومة أن الحد الأقصى المطبق على أسعار البنزين لا يزال ضرورياً، مما

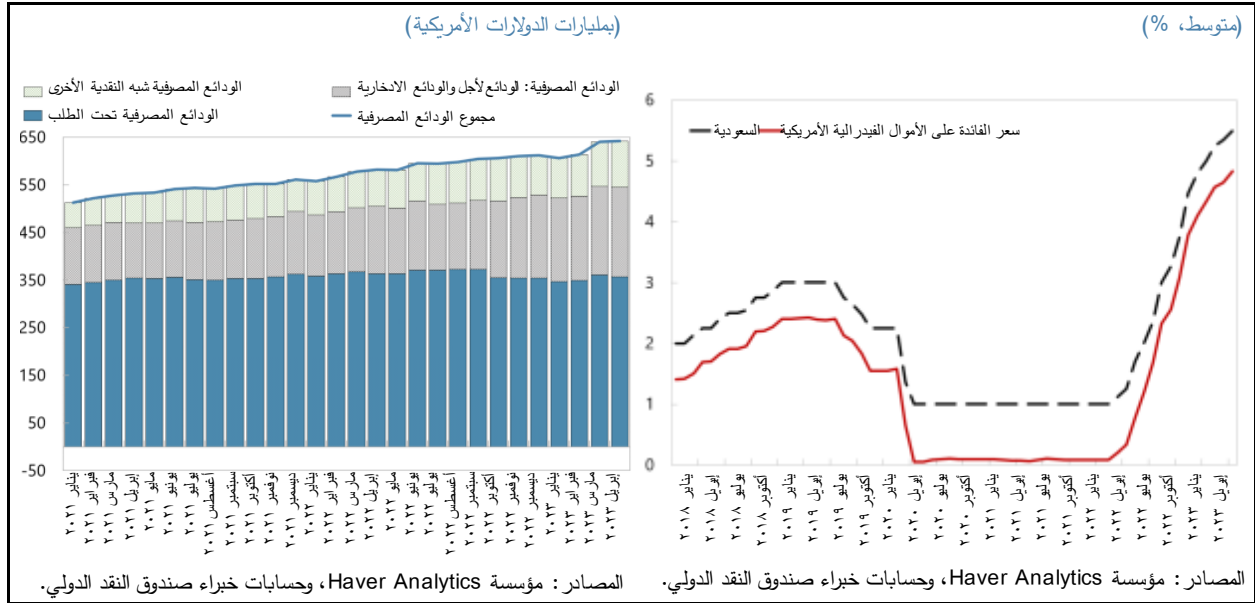
يعني أن تكلفة إعانات الدعم ستخف في العام الجاري في ظل انخفاض أسعار السلع الأولية العالمية. وأكدت مجدداً أن تعبئة الإيرادات غير النفطية لا تزال تشكل ركيزة مهمة لاستراتيجيتها المتعلقة باستدامة المالية العامة، مع إعطاء أولوية مباشرة لتوسيع القاعدة الضريبية ونمو الاقتصاد، وليس لاتخاذ تدابير جديدة في السياسة الضريبية.

واتفقت الحكومة على تعجيل الجهود المبذولة لوضع إطار لإدارة الأصول والخصوم. وأكدت أهمية الإصلاحات الحيوية التي بدأتها بالفعل لتعزيز الإفصاح عن الميزانية العامة، وتوسيع نطاق تغطية مخاطر المالية العامة، وزيادة التقدم نحو وضع إطار للمالية العامة متوسط الأجل، والتي تعزم مواصلة العمل بها بما يتسق مع الممارسات الدولية المثلى. وفي مجال إدارة الخزينة، شددت الحكومة على ما تم إحرازه من تقدم وعلى زيادة التواصل مع السلطات النقدية للحد من المخاطر المحيطة بإدارة السيولة في ظل مواصلة الحكومة التقدم نحو تطبيق "حساب الخزينة الموحد".

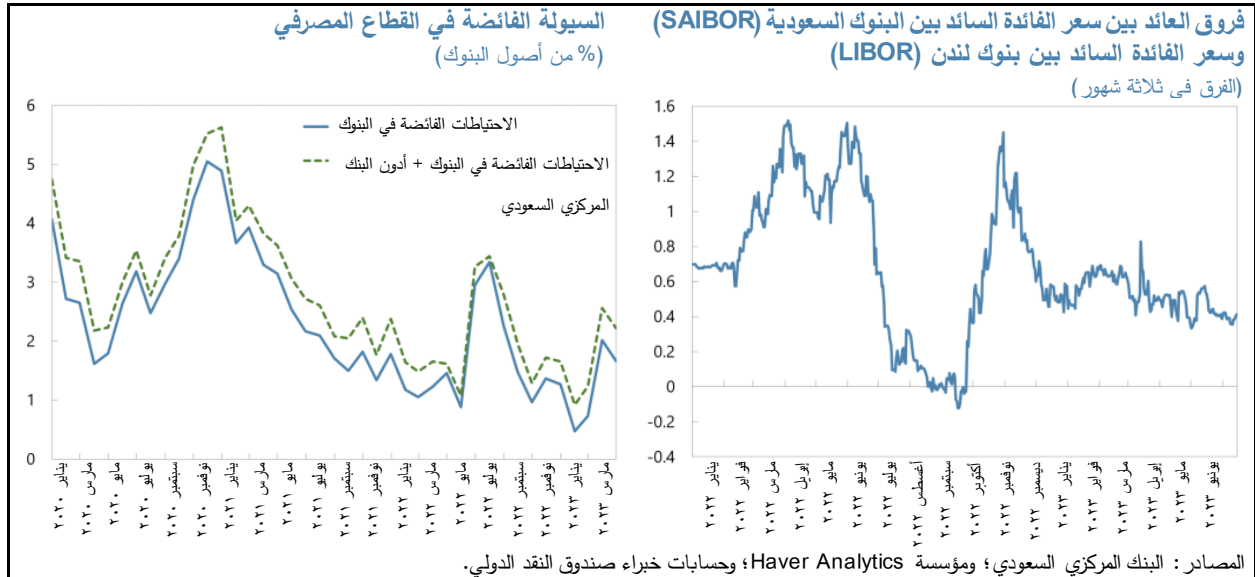
باء - السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف

١٩- استمر التوسع النقدي رغم موقف المالية العامة المتشدد. فقد رفع البنك المركزي السعودي سعر الفائدة الأساسي بواقع ٤٧٥ نقطة أساس منذ مطلع عام ٢٠٢٢، لمسيرة دورة تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة، ليرتفع سعر الفائدة الحقيقي سريعاً إلى مستوى موجب دعماً لنظام ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي. غير أن نمو النقود بمعناها الواسع (ن٣) ظل قوياً بنسبة ٨٪ في ٢٠٢٢، مدفوعاً بزيادة الودائع الزمنية والودائع الادخارية التي زادت بنسبة ٣٢٪ في ظل سعي المودعين لتحقيق المنفعة من أسعار الفائدة المرتفعة والتحول عن الودائع تحت الطلب بدون فوائد (بتراجع بنسبة ٢٪ على أساس سنوي مقارنة، ساعد عليه كذلك ازدياد الفرص الاستهلاكية أمام الأسر في الفترة التي أعقبت جائحة كوفيد). ويبدو أن هذا الاتجاه العام مستمر في الربع الأول من ٢٠٢٣ إذ ارتفع مجموع الودائع المصرفية بنسبة قدرها ١٠,٨٪ على أساس سنوي مقارنة، بدعم في المقام الأول من الودائع الزمنية والودائع الادخارية (بزيادة قدرها ٣٨٪ على أساس سنوي مقارنة).





٢٠ - وظهرت ضغوط السيولة النظامية مرتين في ٢٠٢٢ وإن تم تخفيفها من خلال إجراءات سريعة وحاسمة اتخذها البنك المركزي السعودي، تمثلت جزئياً في استخدام ضخ الودائع في البنوك (الملحق الرابع). ففي ظل التوسع الائتماني الكبير الذي تجاوز نمو الودائع وتزايد الإيرادات الضريبية غير النفطية، نشأ ضيق في السيولة في مختلف مؤسسات الجهاز المصرفي في شهر يونيو ٢٠٢٢ ومرة أخرى في أكتوبر ٢٠٢٢، وهو ما انعكس في الزيادة الكبيرة في فروق العائد بين سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية وسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن على القروض لثلاثة أشهر إلى أكثر من ١٥٠ نقطة أساس (أكثر من ضعف المتوسط التاريخي البالغ ٦٠ نقطة أساس). واستجاب البنك المركزي السعودي لمواجهة هذا العجز بضخ السيولة من خلال آلياته التقليدية (عمليات سوق مفتوحة) بالإضافة إلى إيداع ودائع البنك المركزي في البنوك. وأثبتت هذه الاستجابة السريعة والشاملة فعاليتها في تهدئة السوق حيث عادت فروق العائد على أسعار الفائدة إلى طبيعتها في حدود متوسطاتها التاريخية.



٢١- **وينبغي للسياسة النقدية مواصلة دعم نظام ربط سعر الصرف.** ففي ظل حساب رأسمالي مفتوح، من المفترض أن تتحرك أسعار الفائدة الأساسية على نحو مساير لسعر الفائدة الأساسي في نظام الاحتياطي الفيدرالي، بينما تضمن علاوات المخاطر بقاء فرق أسعار الفائدة متسقاً مع ربط سعر الصرف. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن يهدف إطار السياسة النقدية التشغيلي (أي الأدوات المستخدمة في إدارة السيولة) إلى الحفاظ على اتساق سعر الفائدة بين البنوك مع سعر الفائدة الأساسي المعن، مع مواصلة دعم تطوير أسواق المال. ومع مراعاة هذه المبادئ، يمكن تعزيز عمليات إدارة السيولة من خلال ما يلي:

- **أدوات السياسة النقدية القائمة على السوق:** ينبغي أن تستمر تدخلات البنك المركزي السعودي في اعتمادها في المقام الأول على عمليات السوق المفتوحة (أذون البنك المركزي السعودي وعمليات إعادة الشراء/عمليات إعادة الشراء المعاكسة) لإدارة السيولة الإجمالية في الجهاز المصرفي. وأي نوع آخر من ضخ السيولة - بما في ذلك الودائع - ينبغي أن يسترشد بآليات السوق ويتجنب أي مخاطر لا داعي لها تلحق بالميزانية العمومية للبنك المركزي.

- **تعزيز التنبؤ بالسيولة:** يمثل التنبؤ الدقيق عاملاً ضرورياً لفعالية إدارة السيولة. وجديرة بالترحيب تلك الإصلاحات التي أجراها البنك المركزي السعودي في هذا الخصوص على مدار السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك تشكيل فريق مخصص للتنبؤ بالسيولة وتعزيز التعاون مع وزارة المالية من خلال عقد لقاءات منتظمة. وسوف تتطلب تنبؤات السيولة الأكثر دقة توفير بيانات يومية لتحسين ضبط تدخلات البنك المركزي، وتنبؤات حكومية ملائمة للإيرادات والمصروفات (بما في ذلك المراجعات اللاحقة لتقييم أسباب الانحرافات)، وتبادل المعلومات بانتظام مع صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني نظراً لتأثير تدخلاتهما الكبير في الاقتصاد.

- **تعزيز التواصل بشأن الإطار التشغيلي.** من شأن فعالية التواصل الجماهيري حول الإطار التنظيمي للبنك المركزي السعودي - بما في ذلك الطرائق التي يستخدمها في تحقيق هدفه التشغيلي - أن تؤدي إلى تعميق فهم الجمهور للتطورات النقدية وتقوية رغبة البنوك في المشاركة في قطاعات السوق المختلفة.

٢٢- **وينبغي التعجيل بجهود إنشاء إطار مساعدات السيولة الطارئة.** تماشياً مع المشورة المقدمة منذ فترة طويلة في سياق برنامج تقييم القطاع المالي، يمثل إعداد وتنفيذ إطار رسمي لمساعدات السيولة الطارئة عنصراً مهماً في مجموعة أدوات أي بنك مركزي لمعالجة البنوك التي تفتقر مؤقتاً للسيولة لكنها تتمتع بالملاءة. وقد أنشأ البنك المركزي السعودي أداة مختصة باتفاقيات إعادة الشراء لأجل بهدف توفير السيولة الطارئة للبنوك المحلية، وذلك إذا تعذر على الأدوات القائمة المعنية باتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة وإعادة الشراء لأجل معالجة مشكلة السيولة لدى البنوك. ويوصي خبراء الصندوق بضرورة وضع معيار واضح لوقت وأسباب توفير مساعدة السيولة الطارئة - مع عدم توفير تلك المساعدة إلا في حالة استمرار نقص السيولة وبمجموعة كبيرة من الضمانات بفائدة جزائية على البنوك التي تمتلك مقومات البقاء. وينبغي فصل هذا الإطار عن عمليات السياسة النقدية المعتادة نظراً لتركيزه على مؤسسات منفردة وليس الجهاز المصرفي بالكامل.

٢٣- **ولا يزال نظام ربط سعر الصرف يمثل النظام الأنسب للمملكة العربية السعودية من أجل دعم الاستقرار النقدي.** وعلى المدى الأطول، ينبغي الاستمرار في مراجعة نظام ربط سعر الصرف بصفة دورية للتأكد من أنه لا يزال ملائماً. وينبغي مواصلة تنفيذ الإصلاحات التي تهدف إلى تعميق أسواق المال ورأس المال وتقوية إطار السياسة النقدية بما يضمن وجود مؤسسات لدعم زيادة استقلالية السياسة النقدية في المستقبل إذا أصبح ذلك ملائماً. ويتسم المركز الخارجي للمملكة بقوة كبيرة تفوق المستوى الذي تقتضيه الأساسيات الاقتصادية على المدى المتوسط بينما لا تزال هوامش الأمان أعلى بكثير من مستوى الحد الأدنى المحدد بموجب مقياس "تقييم كفاية الاحتياطات" (المرفق الخامس). ومن شأن الإصلاحات المعززة للتنافسية وبرنامج الاستثمارات

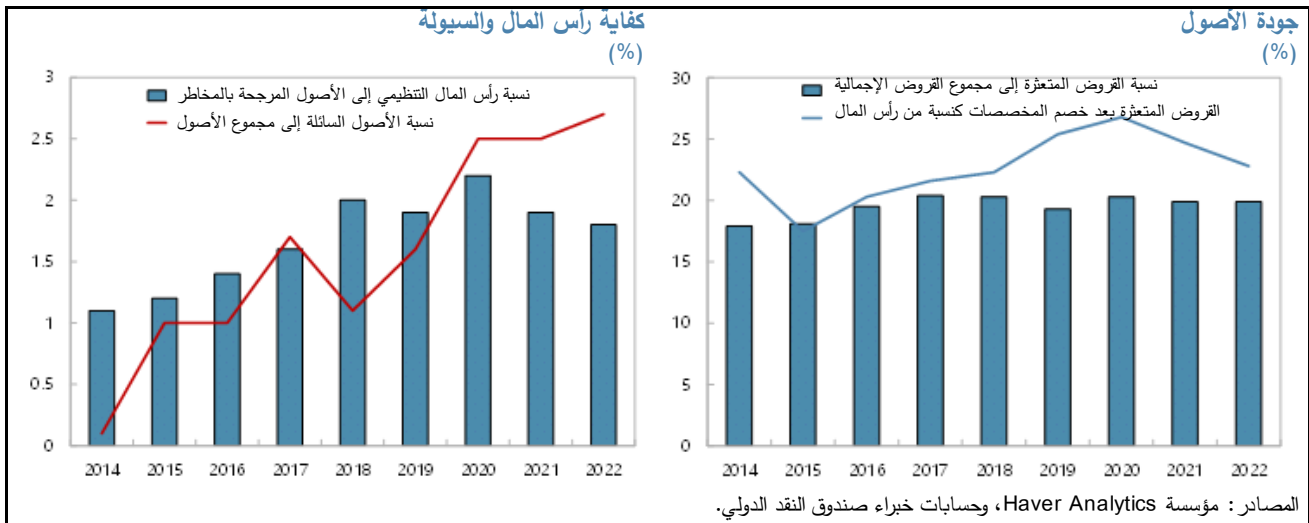
الكبير، بما فيها استثمارات صندوق الاستثمارات العامة، أن يساعدا على موازنة المركز الخارجي مع الأساسيات الاقتصادية على المدى المتوسط، بينما سيؤدي تنفيذ إطار للمالية العامة متوسط الأجل إلى دعم الضبط المالي.

آراء الحكومة

اتفقت الحكومة على ضرورة أن تواصل السياسة النقدية دعم نظام ربط سعر الصرف وضمن مستويات سيولة كافية في الجهاز المصرفي. وسلطت الضوء على انحسار ضغوط السيولة المؤقتة نتيجة اتخاذها إجراءات سريعة وحاسمة. وأفادت أنها ستواصل في المرحلة المقبلة الاستعانة بصورة أساسية بأساليب قائمة على السوق (مثل عمليات السوق المفتوحة). ورحبت ببعثة الصندوق القادمة للمساعدة الفنية في مجال التنبؤ بالسيولة واتفقت على أهمية استكمال وضع إطار رسمي لمساعدات السيولة الطارئة.

جيم - سياسات القطاع المالي

٢٤- لا يزال الجهاز المصرفي على مسار راسخ. وتتسم نسبة كفاية رأس المال الإجمالية بالقوة (أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي)، ومستوى الربحية مرتفع ويتجاوز مستويات ما قبل الجائحة، كما أن نسبة القروض المتعثرة منخفضة وأخذت في التراجع. وبينما تراجع نمو القروض العقارية مؤخراً، من المتوقع أن يظل الطلب قوياً على القروض المرتبطة بالمشروعات والقروض الاستهلاكية، وهو ما يساعد على موازنة التأثير على الربحية الناجم عن تكاليف التمويل المتزايدة المرتبطة بارتفاع أسعار الفائدة الأساسية والتحول في خصوم البنوك نحو زيادة الودائع الزمنية والودائع الادخارية. ولم تكن هناك سوى تداعيات محدودة من انهيار بنك كريدي سويس والعديد من البنوك متوسطة الحجم في الولايات المتحدة.



٢٥- وكان تأثير زيادة التشديد في أوضاع السياسة النقدية على البنوك محدوداً. وبينما تعرضت البنوك لبعض الخسائر في محافظها الاستثمارية حسب القيمة العادلة في ٢٠٢٢ فقد وصل صافي هامش الفائدة الارتفاع نظراً لأن غالبية الودائع بدون فوائد. ووفقاً لحسابات البنك المركزي السعودي باستخدام بيانات آخر ديسمبر ٢٠٢٢، فإن إعادة تسعير كل السندات المصنفة على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بحيث تعكس الزيادة في أسعار الفائدة سوف تؤدي إلى خفض نسبة كفاية رأس المال بأقل من نقطة مئوية واحدة. ويتفق خبراء الصندوق والحكومة على أن هامش رأس المال الوقائي -الذي يضم احتياطي حماية رأس المال - كافٍ للتعامل مع هذه الآثار. وبالإضافة إلى ذلك، يشير تقييم مواطن ضعف الشركات إلى أن قطاع الشركات لا يزال يتمتع بالصلابة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الكلية على الرغم من تراجع ربحيته (الإطار ١).

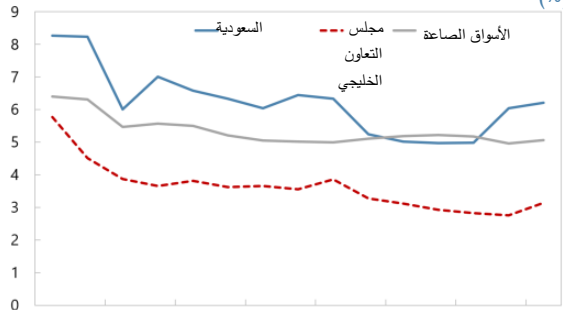
الإطار ١- أداء الشركات السعودية وصلابتها في مواجهة الصدمات

نطاق تغطية الشركات
أكثر من ٢٠٠ شركة سنويا
١٩ قطاعا رئيسيا
٤٢ قطاعا فرعيا
٥٦٠,٣٧٥ ريالاً سعودياً متوسط مجموع الأصول
٢٨٨,٦٥٠ ريالاً سعودياً متوسط مجموع الإيرادات

استمرت ربحية الشركات في المملكة العربية السعودية على مسار هبوطي وإن ظلت مرتفعة وأعلى من المستويات في البلدان النظرية. وباستخدام عينة تضم أكثر من ٢٠٠ شركة، نجد أن العائد على الأصول تراجع من ٨٪ في ٢٠٠٧ إلى حوالي ٦٪ في ٢٠٢١ - وهو اتجاه عام متأثر بتطورات الأسواق العالمية ويعكس التقلبات في أسعار النفط التي تركت أثرها على الاقتصاد. غير أن المملكة استمرت في تجاوز مستويات أداء البلدان النظرية في مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات الصاعدة، مع استمرارها في الحفاظ على مستوى مرتفع من السيولة (الشكل البياني ١). وبينما لا تزال نسبة الرفع المالي منخفضة وتسمح بقدر من الزيادة، فإنها أعلى من النسبة المسجلة في البلدان المقارنة في المنطقة ولا يزال من الضروري توخي الحذر في استخدامها في الفترة القادمة في ظل أسعار الفائدة المرتفعة وتوقعت زيادة الاحتياجات التمويلية المترتبة على برامج الاستثمار الضخمة في المرحلة المقبلة (بما في ذلك برنامج "شريك").

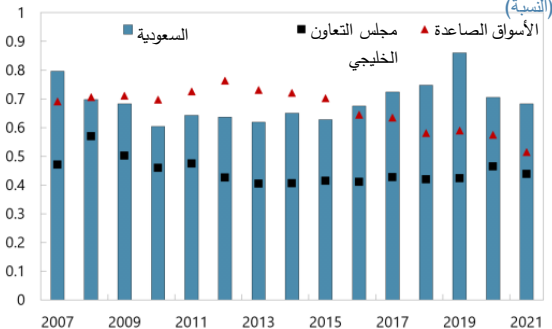
الشكل البياني ١ - المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي والاقتصادات الصاعدة: حقائق مُبسَّطة

أداء العائد على الأصول مقارنة بالأقران



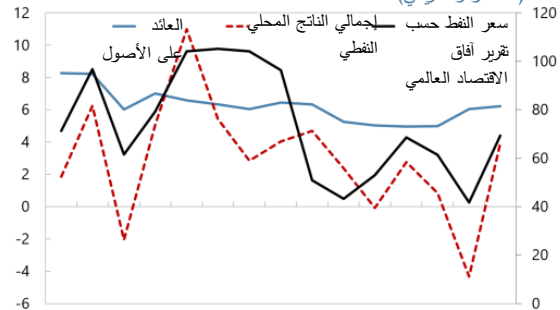
المصادر: برنامج S&P Capital IQ؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الرفع المالي: نسبة الدين إلى أسهم رأس المال



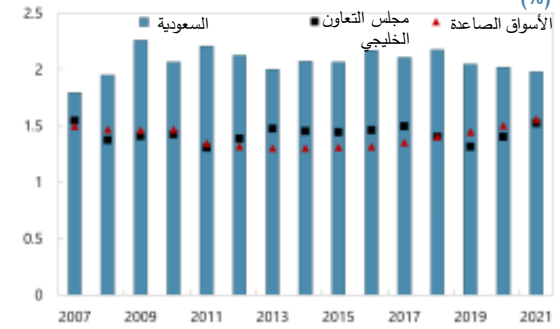
المصادر: برنامج S&P Capital IQ؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

أداء العائد على الأصول (دولار أمريكي) (%)



المصادر: برنامج S&P Capital IQ؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

نسبة التداول (%)



المصادر: برنامج S&P Capital IQ؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

تحليل السيناريوهات (%)



المصادر: برنامج S&P Capital IQ؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

لا تزال ربحية الشركات تتمتع بالصلابة في مواجهة الصدمات. من خلال الاستعانة بتحليل سلسلة بيانات مقطعية باستخدام بيانات على مستوى الشركات مستمدة من قاعدة بيانات "S&P Capital IQ (CompStat)" (في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢١)، والبيانات التي تم الحصول عليها من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي، تشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن الربحية تتسم بالاستمرارية إلى حد كبير وترتبط إيجابياً بنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وسعر النفط. فمن شأن انخفاض قدره انحرافان معياريان في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (انخفاض بنحو ٧٪)، أو انخفاض قدره انحرافان معياريان في أسعار النفط (انخفاض بنحو ٥٠٪) أن يسمح ببقاء العائد على الأصول أعلى من ٤٪ حتى بعد سنتين من الصدمة.

^١ تم إعداد توقعات العائد على الأصول على نحو ديناميكي باستخدام منهج طريقة العزوم المعمة بالاستعانة بأسلوب تقدير من خطوتين، وتتاول النموذج فحص العلاقة بين متوسط العائد على الأصول في الشركات وعدة متغيرات مستقلة متأخرة، بما في ذلك القيم المتأخرة للعائد على الأصول، ومجموع الأصول، ونسبة رأس المال، وحجم تداول الأصول، ونسبة الدين إلى أسهم رأس المال، والمتغيرات الكلية (إجمالي الناتج المحلي وسعر النفط في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

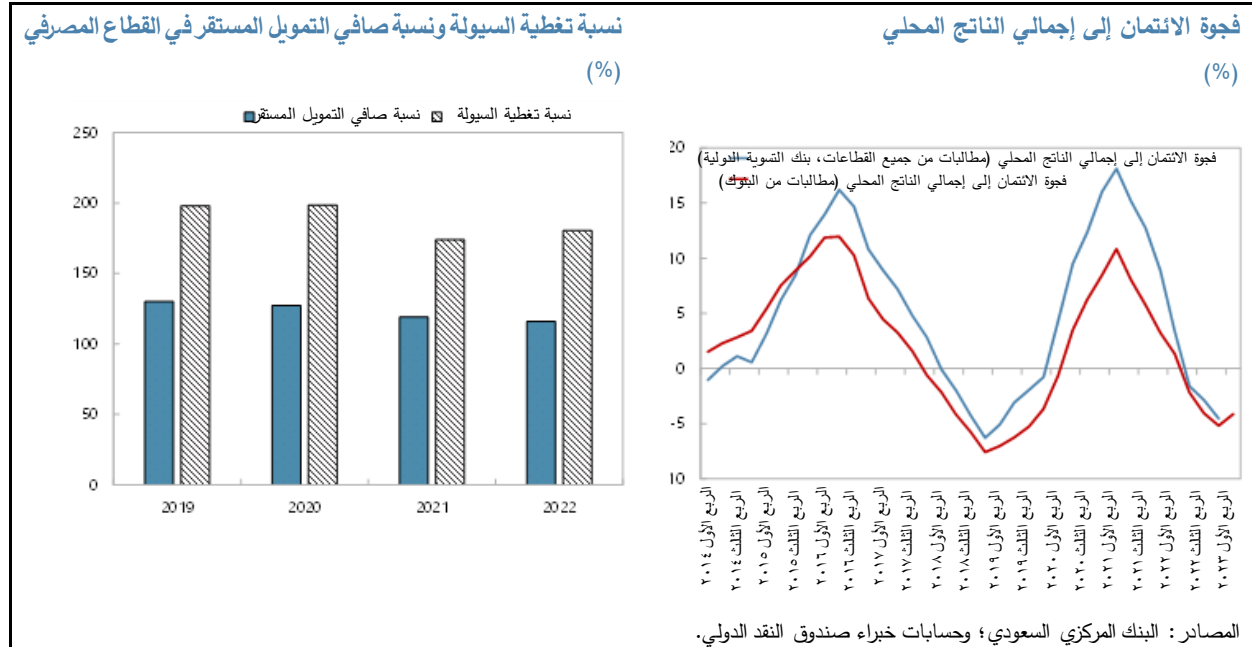
٢٦- ورغم انتعاش القروض العقارية في السنوات الأخيرة، تشير التقييمات إلى أن المخاطر التي يفرضها قطاع الإسكان على القطاع المصرفي لا تزال محدودة. فقد ازدادت القروض العقارية منذ عام ٢٠١٨ تدفعا بالمبادرات في ظل برنامج الإسكان السعودي، فأصبحت تشكل جزءا كبيرا من محافظ البنوك. غير أن المخاطر التي تنشأ من الإقراض العقاري لا تزال قيد الاحتواء نسبيا (راجع المرفق السادس للاطلاع على مزيد من التفاصيل). ورغم سرعة ارتفاع أسعار المساكن في مناطق قليلة بعينها، ليس ثمة ما ينذر بحدوث فورة في النشاط، ولا تزال أسعار المساكن في المملكة العربية السعودية معتدلة مقارنة ببلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى نظرا لأن الطلب (وإن كان مدفوعا بالحوافز) لم يتجاوز حتى الآن المعروف من المساكن بدرجة ملحوظة. وتقدّم معظم القروض العقارية بدعم كما أنها تصدر بسعر فائدة ثابت، مع ربط حق الرجوع الكامل وأداء دفعات السداد بضمان الراتب بالنسبة لموظفي القطاع العام، مما يساهم في انضباط عمليات السداد.

٢٧- وترتكز قوة أداء البنوك على الجهود الجارية لتحديث الأطر التنظيمية والرقابية. فقد تم تنفيذ معظم توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧، بما فيها تعميم إطار الرقابة المصرفية القائم على المخاطر، واعتماد شروط المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) الخاص بالبنوك (المرفق السابع). وقام البنك المركزي السعودي في ١ يناير ٢٠٢٣ بتطبيق الإصلاحات النهائية بموجب اتفاقية بازل ٣ المتعلقة برأس المال الإلزامي، والتي تضمنت تنقيحات بشأن الأصول المرجحة بالمخاطر وإطار معدل بخصوص نسبة الرفع المالي. وألغيت بالتدريج في عام ٢٠٢٢ ومطلع ٢٠٢٣ التدابير التنظيمية المؤقتة التي بدأ تطبيقها عام ٢٠٢٠ في مواجهة جائحة كوفيد-١٩ (وتضمنت تأجيل سداد القروض وبرامج الإقراض المضمون) ولم يكن لذلك حتى الآن سوى تأثير محدود على جودة الأصول أو كان منعدم الأثر. ويجري العمل في الوقت الراهن لوضع الصيغة النهائية لمشروع "نظام البنوك" الذي سيعمل على تقوية إطار أعمال التراخيص والتنظيم والرقابة المصرفية - بما في ذلك إلغاء أحكام السماح بإعفاءات فردية من الشروط التنظيمية. ويجدر الترحيب في هذا الشأن بالجهود المستمرة التي تُبذل لتقوية الإطار التنظيمي للبنوك الإسلامية وإصدار اللوائح التنفيذية لنظام تسوية الأوضاع.

٢٨- ومع ذلك، ينبغي أن تتوخى الحكومة اليقظة المستمرة. فسرعة نمو الائتمان - ولا سيما القروض العقارية - تدعو إلى مواصلة المراقبة الوثيقة لممارسات مراجعة إجراءات القروض وإدارتها في البنوك. ومن الأمور التي تكتسب أهمية بالغة الكشف المبكر عن المدينين المتعثرين وحجم الانكشافات، وإثبات حالات التأخر عن سداد القروض في الوقت المناسب، ورصد المخصصات الكافية لها. ومن الجدير بالترحيب في هذا الشأن عمليات التفقيش الميدانية حسب الموضوعات المختلفة التي يجريها البنك المركزي السعودي في البنوك مع التركيز على استعراض محافظ قروض الشركات أو تقييم محافظ القروض العقارية. ومن شأن التنفيذ الدوري لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة أن يساعد على تحسين إدارة المخاطر، بينما يمثل التقييم السنوي المستمر لرأس المال الوقائي في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية الذي يقوم به البنك المركزي إجراء في الوقت المناسب تماما. وبشكل أعم، فإن جهود البنك المركزي السعودي لتقوية تحليل المخاطر المالية النظامية عن طريق مراجعة "مؤشر الاستقرار المالي الوطني" هي خطوة جديرة بالثناء.

٢٩- وفي حالة استمرار النمو الائتماني المرتفع، يوصي الخبراء بتشديد تدابير السلامة الاحترازية الكلية بالتدريج. وعلى الرغم من النمو الائتماني السريع، فإن فجوة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي السالبة تشير إلى أن المخاطر النظامية منخفضة في الوقت الراهن وليست هناك بوادر بحدوث فورة في النشاط الاقتصادي. وظلت مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي، مثل نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، أعلى بكثير من ١٠٠٪. وإذا استمر النمو الائتماني المرتفع سوف يتعين تشديد تدابير السلامة الاحترازية الكلية، بما في ذلك عن طريق خفض نسبة القرض إلى القيمة في حالة مشتري المساكن لأول

مرة، وتشديد المبادئ التوجيهية المتعلقة بنسبة القروض إلى الودائع، وخفض نسبة خدمة الدين إلى الدخل. وينبغي كذلك النظر في الإلغاء التدريجي للحوافز من المالية العامة المقدمة للقروض العقارية للمساكن. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توخي الحرص في مراقبة تكوين الخصوم المصرفية بغية تجنب خلق مواطن ضعف مرتبطة بمبيعات الجملة أو التمويل الأجنبي.



٣٠- تمثل جهود البنك المركزي لتحويل المملكة العربية السعودية إلى وجهة للابتكار في مجال التقنية المالية (فنتك) خطوة جديرة بالترحيب. فقد صدرت الموافقة على استراتيجية التقنية المالية في مايو ٢٠٢٢، المبنية على جهود البنك المركزي السعودي المستمرة لدعم منظومة التقنية المالية، مع الاستمرار في تحسين الشمول المالي والتنوع في أنشطة التقنية المالية. ومنذ إنشاء البيئة التجريبية التشريعية في عام ٢٠١٨ للمساعدة في استقطاب الرؤى وتقدير آثار التقنيات الناشئة، زادت أعداد شركات التقنية المالية العاملة إلى ١٤٧ بحلول شهر ديسمبر ٢٠٢٢ - مع صدور تراخيص أو تصاريح لعدد ٨٩ شركة من البنك المركزي السعودي الذي يتولى قيادة إصدار القواعد التنظيمية والأطر الاستشرافية. واستهل البنك المركزي في شهر إبريل عملية مشاورات عامة حول تطبيق نظام بشأن المدفوعات وخدماتها المدفوعات (التي تمثل ٣٠٪ من الأنشطة المسجلة لشركات التقنية المالية). وبالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك المركزي حالياً بتطبيق "الضوابط الأساسية للأمن السيبراني"، التي تهدف إلى مساعدة المؤسسات المالية السعودية على إدارة وتخفيف آثار مجموعة كبيرة من مخاطر الأمن السيبراني.

٣١- ويعمل البنك المركزي السعودي حالياً على الاستفادة من الخبرات المتاحة للتوسع في بحث استخدام العملة الرقمية للبنك المركزي. فمن خلال مشروع "عابر" للعملة الرقمية للبنك المركزي، أصبح البنك المركزي السعودي واحداً من أوائل البنوك المركزية في العالم التي تقوم بتجربة العملة الرقمية للبنك المركزي في عمليات المؤسسات المحلية وعبر الحدود البلدان بالجملة. وبالإستفادة من الدروس المستخلصة من التجربة، يواصل البنك المركزي استكشاف حالات استخدام العملة الرقمية للبنك المركزي مع التركيز على تقييم تصميم عمليات الجملة للمؤسسات المالية المحلية. ويعتمد البنك المركزي السعودي منهاجاً من ثلاث مراحل (التقييم والاختبار والتنفيذ) مما يسمح بالتقييم المستمر للوضع في كل مرحلة، وهو ما سيكون ركيزة للتطوير المستمر في خارطة الطريق المستقبلية.

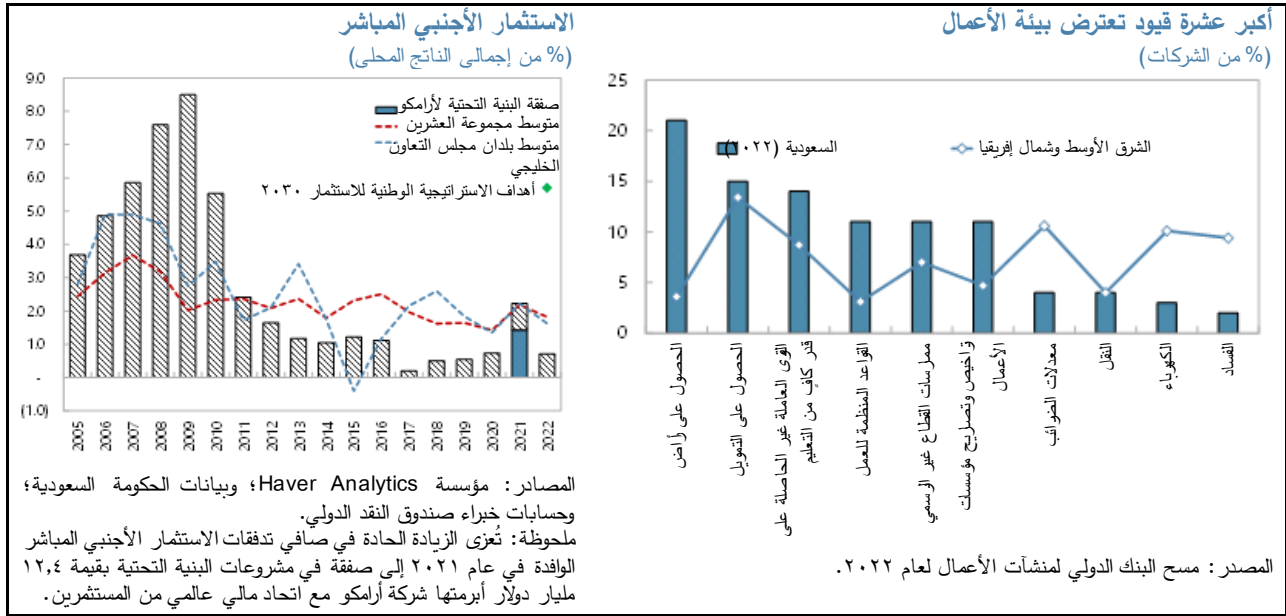
٣٢- وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة فعالية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجري وضع الصيغة النهائية لعملية التقييم الوطني للمخاطر التي يفترض الاستناد إلى نتائجها لتحسين أولويات تدابير التخفيف من المخاطر. ولا تزال المملكة العربية السعودية مستمرة في تعزيز التنسيق على مستوى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما بين السلطات المعنية. ويجري حالياً أيضاً تعزيز الإطار المعني بمصادرة أهم العائدات المتأتية من الجريمة، بما في ذلك من خلال تنمية قدرات مختلف الأطراف المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولا يزال البنك المركزي السعودي مستمرا في تعزيز رقابته في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك مراقبة المخاطر المصاحبة للتقنية المالية.

آراء الحكومة

اتفقت الحكومة مع آراء الخبراء حول الأداء القوي للقطاع المصرفي، وسلطت الضوء على أن المخاطر الناجمة عن ارتفاع نمو الائتمان (بما فيه القروض العقارية) أو التداعيات العالمية تم احتواؤها نسبياً. وأفادت بأن تحولها إلى تنفيذ إصلاحات اتفاقية بازل ٣ والتنفيذ الكامل للمعيار ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يضمن كفاية احتياطات رأس المال الوقائية في حالة ظهور المخاطر التي يمكن الحد منها بصورة كبيرة من خلال عمليات التفتيش حسب الموضوعات المنتظمة والمراقبة الصارمة. وتتوقع الحكومة أن يظل نمو الائتمان في حدود رقم مكون من خانة واحدة، مما يقلل من الحاجة لتشديد أدوات السلامة الاحترازية الكلية في الأجل القريب. وأشارت إلى عزمها مواصلة تعزيز الإطار التنظيمي، بسبل منها اعتماد "نظام البنوك" الذي تم تعديله مؤخراً، واللوائح التنفيذية لنظام تسوية الأوضاع، والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (بما في ذلك مراقبة مخاطر الأمن السيبراني). وسلطت الحكومة الضوء على مواصلة البنك المركزي السعودي اضطلاعاًه بدور رائد في الابتكارات المالية، بينما لا يزال العمل في مجال عملة البنك المركزي الرقمية في طور استكشافي في المرحلة الحالية.

دال- الإصلاحات الهيكلية لتحقيق نمو قوي ومستدام وشامل للجميع

٣٣- يهدف برنامج الإصلاحات الهيكلية في المملكة العربية السعودية ضمن إطار "رؤية ٢٠٣٠" إلى تنويع اقتصاد المملكة وتعزيز النمو. ففي سياق عملية حصر النتائج في منتصف الفترة لما تحقق من الأهداف التي حددتها "رؤية السعودية ٢٠٣٠" اتضح أن هناك تقدماً كبيراً تحقق على صعيد تحسين البيئة التنظيمية وبيئة الأعمال، والحد من تكاليف تأسيس الأعمال، وتعزيز التحول الرقمي، وإجراء مزيد من الإصلاحات في أسواق العمل - وفي بعض الحالات تم بالفعل تجاوز المستهدفات المحددة لعام ٢٠٣٠ (المرفق الثامن). ومن المتوقع أن يضطلع صندوق الاستثمارات العامة بدور تحفيزي للاستثمارات الخاصة بتقديم رأس المال الأولي في المجالات الاستراتيجية وفي الصناعات التي لا تزال مشاركة القطاع الخاص فيها محدودة (مثل إنتاج السيارات الكهربائية). ويقوم بدور متزايد في إعادة هيكلة بعض القطاعات (مثل صناعة الفضاء). وخلال عام ٢٠٢٢، زادت صفقات الاستثمار الجديدة بنسبة ٩٥٪ بينما زادت تراخيص الاستثمارات الجديدة بنسبة ٢٦٧,٤٪، معظمها في البناء والصناعة التحويلية. غير أنه يتعين تعزيز الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ولا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة منخفضة بينما لا يزال التنويع الاقتصادي محدوداً في المنتجات المتطورة - أي المنتجات التي تعطي دفعة للتعمد الاقتصادي الكلي. ويشير أحدث مسح للبنك الدولي لمنشآت الأعمال إلى أن أهم القيود أمام الاستثمار هي إمكانية الحصول على الأراضي والحصول على التمويل وفرص التعليم للقوة العاملة.



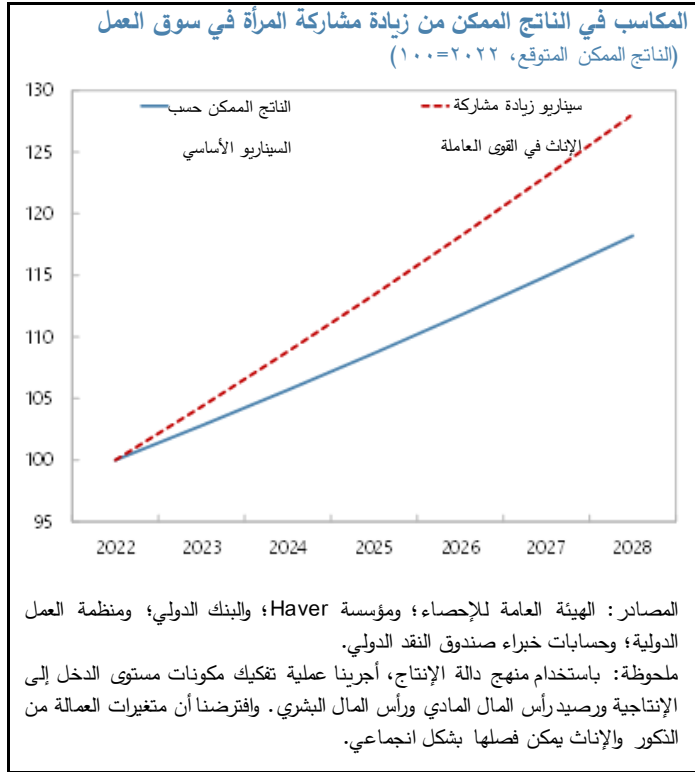
٣٤- وسوف يساهم تحقيق تقدم حاسم في المجالات التالية في تعزيز تطور القطاع الخاص واستدامة النمو:

- **التحسينات في البيئة التنظيمية:** ساهم تطبيق الأنظمة الأخيرة (مثل نظام المحاكم التجارية، وإطار الإعسار) في حماية حقوق المستثمرين، بما في ذلك تعجيل سير الدعاوى القضائية بفضل جهود التحول الرقمي المكثفة. وسوف يساهم نظام الاستثمار الجديد المطروح حالياً للمشاورات العامة في خلق بيئة تقوم على تكافؤ الفرص للمستثمرين السعوديين وغير السعوديين عن طريق حماية حقوق المستثمرين والالتزام بالشفافية. ومن المنتظر أن يؤدي إنشاء "المركز السعودي للتحكيم التجاري" إلى تقليص كبير في مدة تسوية المنازعات والتكاليف المصاحبة. ومن شأن وضع استراتيجية فعالة للتواصل الجماهيري للإعلان عن التغييرات المقبلة في السياسات أن يساعد على ضمان اليقين بشأن السياسات، وإرساء ركيزة لتوقعات المستثمرين، والحد من حالة "الانتظار والترقب" السائدة بين المستثمرين.

الأنظمة/اللوائح	الهدف	الحالة
نظام المحاكم التجارية	فعالية تسوية المنازعات التجارية في المملكة العربية السعودية، بسبل منها دعاوى المعجلة، والوساطة الإلزامية.	✓
نظام الاستثمار التعديني	تسريع الاستثمار في قطاع التعدين بما في ذلك عن طريق تيسير فرص حصول المستثمر على التمويل ودعم أنشطة الاستكشاف والمسح الجيولوجي.	✓
نظام مكافحة التستر	يحظر التستر في الملكية والانتفاع	✓
نظام المنافسة	يحظر الممارسات والاتفاقيات المخلة بالقدرة التنافسية	✓
نظام الاستثمار الأجنبي	يسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك الشركات بالكامل في معظم القطاعات الاقتصادية، بإلغاء شرط الشريك السعودي. ويحرم المستثمرين من مخاطر نزاع الملكية ويسمح بتحويلات الأرباح إلى الخارج.	✓
تعديل قائمة الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي	يسمح التعديل بالاستثمار الأجنبي في الخدمات التالية: العمالة المنزلية؛ والصوتيات والمرئيات؛ وخدمات النقل البري؛ وخدمات مسرة العقارات السكنية	✓
نظام مكافحة الاحتيال المالي وخبانة الأمانة	تعزيز الشفافية والمساءلة، وفعالية الحوكمة، وتمكين المسؤولية من خلال اتخاذ إجراءات رادعة ضد الاحتيال المالي.	✓
نظام الشركات	تبسيط إدارة الشركات، ومن ثم تشجيع الاستثمار.	✓
نظام الاستثمار الجديد	تشجيع الاستثمار من خلال تقديم الحوافز والمعاملة العادلة بين المستثمرين المحليين والأجانب. والنهوض بحقوق المستثمرين، بما في ذلك من خلال المنافسة العادلة وتسوية المنازعات.	جاري العمل
نظام حماية المستهلك	يحمي حقوق المستهلكين عن طريق منع الغش والممارسات غير العادلة. ويضمن التجارة العادلة والمنافسة ودقة المعلومات في الأسواق.	جاري العمل

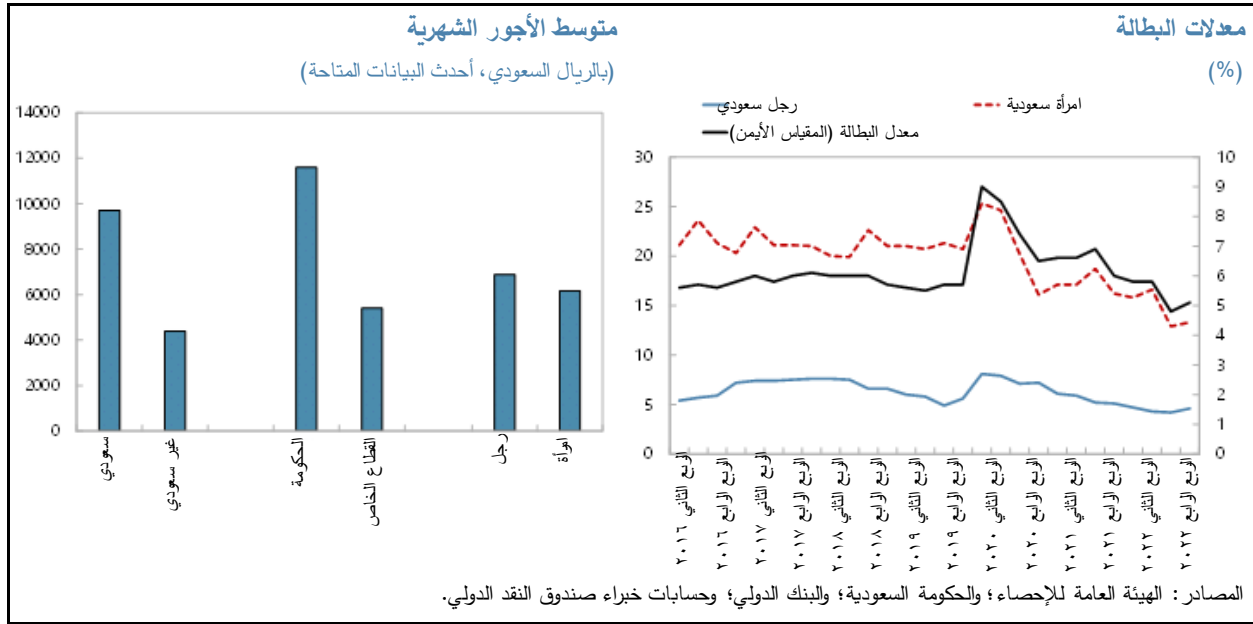
المصادر: الحكومة السعودية وخبراء صندوق النقد الدولي.

- **ترشيد الرسوم:** إن انتشار تطبيق الرسوم، وإن كان يساعد في تعبئة الإيرادات على المستوى المحلي ومستوى البلديات، يتسبب أيضا في تشويه الالتزام بتحقيق تكافؤ الفرص لأنها تميل غالبا إلى الطابع التنزلي وتمثل عائقا أمام ممارسة الأعمال في المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت متناهية الصغر. ويرحب خبراء الصندوق بالجهود الجارية التي يبذلها "مركز تنمية الإيرادات غير النفطية" لترشيد وتوحيد الرسوم العديدة المفروضة على منشآت الأعمال في المملكة العربية السعودية. وينبغي اتباع مثل هذا المنهج من منظور شامل بحيث يأخذ في الاعتبار إصلاحات السياسة الضريبية المتوقعة في المملكة.

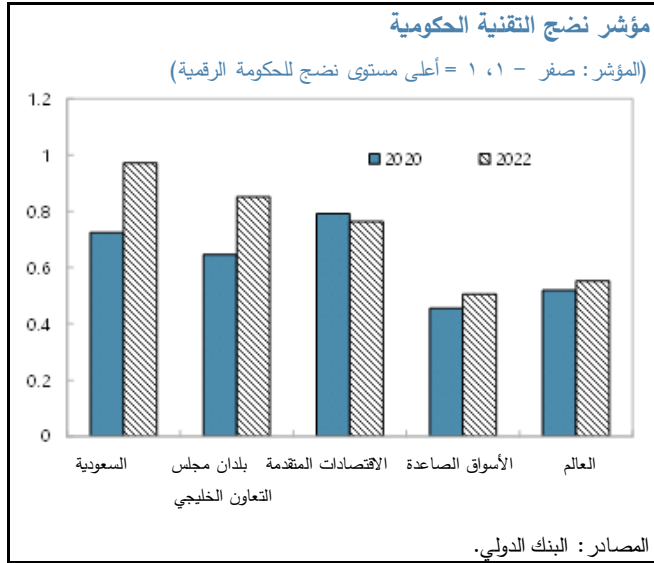
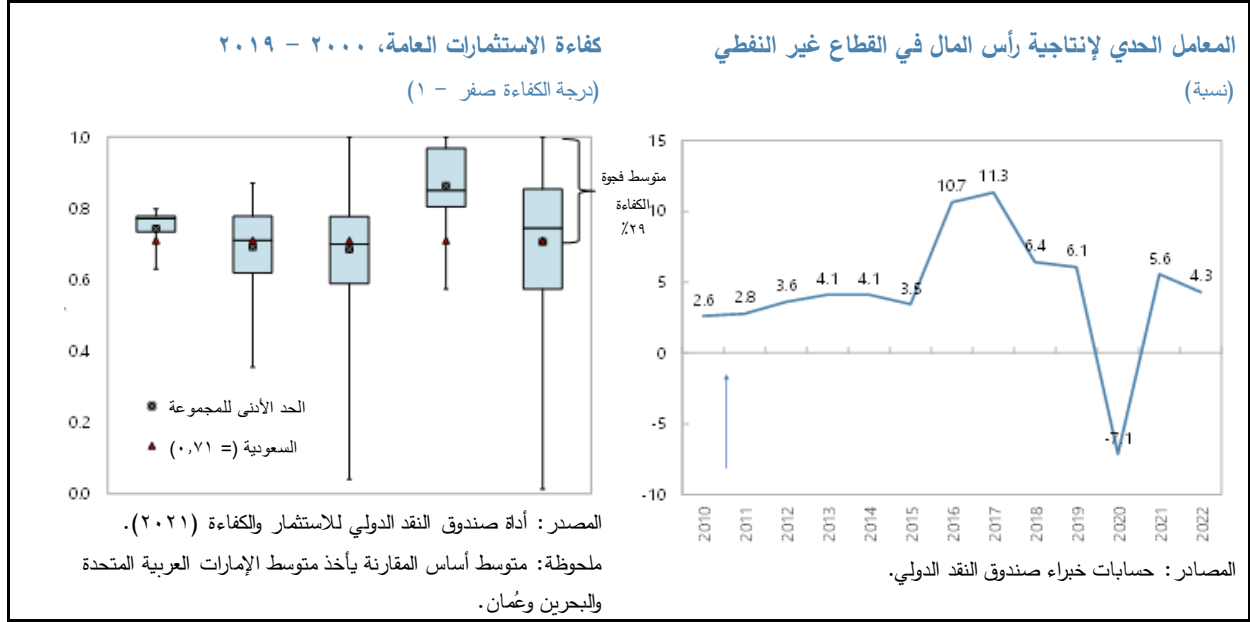


- **إصلاح سوق العمل:** إن النمو الاقتصادي السريع - مع أهدافه التحولية الطموحة - سيتطلب توفير أعداد أكبر من العمالة عالية المهارات، من السعوديين وغير السعوديين على السواء. وسوف تركز قدرة المملكة على رفع علاوة الأجور وخفضها على "برنامج تنمية القدرات البشرية" الذي تم إطلاقه مؤخرا بالإضافة إلى "وحدة استشراف العرض والطلب لسوق العمل". وقد قطعت الحكومة شوطا كبيرا في تشجيع المساواة بين الجنسين مما أدى إلى زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة إلى الضعف منذ عام ٢٠١٧، وهو ما أمكن تحقيقه بفضل إلغاء القيود الرسمية في النصوص القانونية، ووضع برامج الحوافز لأصحاب العمل، وتوفير المساعدة في رعاية الأطفال، بالإضافة إلى توفير التدريب والمنح

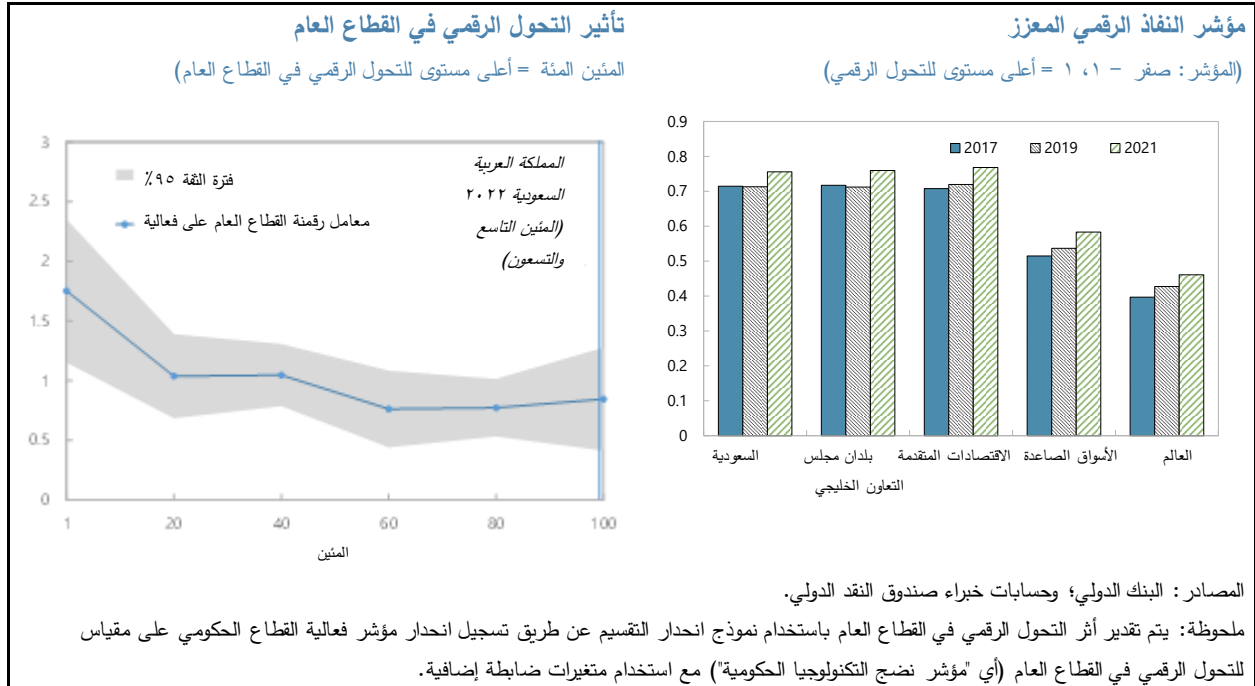
الدراسية. وينبغي مواصلة التقدم الذي تحقق بشكل أسرع بكثير من المتوقع مع وضع مستهدف جديد والنظر في اتخاذ مبادرات جديدة وضمان اتساق رأس المال البشري من الإناث مع المبادرات القطاعية ومبادرات تنويع الاقتصاد. وتشير التقديرات إلى أن مكاسب النمو الممكن لمشاركة الإناث في سوق العمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو مجموعة العشرين تبلغ في المتوسط ١,٦٪ سنويا. وانطلاق "مبادرة تمكين المرأة" سوف يدعم هذا الزخم، لا سيما من خلال برنامج إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي الذي وضعتة الحكومة في سياق عملية إعداد الميزانية العامة السنوية.



- **تدخلات صندوق الاستثمارات العامة:** يمثل خضوع سياسة صندوق الاستثمارات العامة لتحليل صارم للتكلفة والعائد في مشروعاته خطوة جديرة بالترحيب، وذلك من خلال إجراء التحليلات المنتظمة لخياري التخارج وتصفية الاستثمارات بالنسبة لأي صفقات جديدة - بالإضافة إلى المتابعة المنتظمة للمخاطر وإعادة ترتيب أولويات المشروعات لضمان زيادة العائد المعدل حسب المخاطر. وسوف يكون من الضروري ضمان عدم مزاحمة استثمارات القطاع الخاص، مع توخي صندوق الاستثمارات العامة الوضوح في التواصل بشأن استراتيجيته للتخارج - أي من خلال عمليات الطرح العام الأولي، على غرار حالة "تداول" - وذلك للمساعدة في إيضاح النوايا بشأن السياسة العامة وتجنب التصورات المستمرة حول المزاحمة، على النحو الجاري التواصل بشأنه، لا سيما من خلال زيادة المشاركة في العمل مع القطاع الخاص.
- **رفع كفاءة الاستثمار،** بما في ذلك من خلال فعالية اختيار وتقييم المشروعات، وجدواها، وإطار حوكمتها، لا سيما في ظل تعبئة موارد الاستثمارات من خلال المشاركات بين القطاعين العام والخاص والقنوات الواقعة خارج نطاق عملية إعداد الميزانية التقليدية. ويرحب الخبراء بالجهود المبذولة لمعالجة مواطن الضعف هذه على المستوى الحكومي - بما في ذلك من خلال تحسين عمليات تحديد الأولويات والمتابعة والتقييم. ومع استمرار ظهور بعض الفجوات في درجات الكفاءة، فسوف يكون لذلك أهمية متزايدة في ظل الجهود الجارية لزيادة مشروعات الاستثمار بقيادة القطاع العام. ولتحقيق هذا الهدف، سوف تكون هناك أهمية بالغة لوضع نظام موحد لإدارة الاستثمار العام لضمان استخدام نفس المعايير الدقيقة في مختلف أنحاء المملكة (سواء لتنفيذ برامج تحقيق الرؤية، أو المشروعات العملاقة، أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص). وينبغي كذلك تطبيق مبادئ توجيهية ملائمة على المشروعات التي يشارك فيها صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني وتنفيذ من الضمانات الحكومية. ومن الممكن أن يساهم "تقييم إدارة الاستثمار العام" في إيجاد معيار مرجعي أفضل للإطار الحالي وتحديد الأولويات في المرحلة المقبلة.



- التحول الرقمي:** منذ انطلاق استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في ٢٠١٩ استطاع الاقتصاد الرقمي أن يتجاوز أهم مستهدفاته لعام ٢٠٢٣ وأصبح يشغل مرتبة مرتفعة عالمياً على مستوى البنية التحتية الرقمية والنضج في التحول الرقمي الحكومي. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن التطورات الرقمية القوية في المملكة العربية السعودية أدت إلى النهوض بمستوى الشمول المالي، وصلابة القطاع المالي، وتعزيز فعالية القطاع الحكومي. غير أن المملكة لا تزال متأخرة عن ركب البلدان مرتفعة الدخل في بعض مقاييس الشمول المالي واستخدام الخدمات المالية الرقمية. ولا يزال تحقيق مزيد من التقدم نحو زيادة المعرفة الرقمية والإلمام بالمهارات الرقمية، وتوسيع نطاق الاستفادة من خدمات الإنترنت ذات السرعة العالية، وتعزيز التدابير المتعلقة بالأمن السيبراني، وتنشيط المشاركة الإلكترونية لجميع شرائح المجتمع من أهم الأولويات لإعطاء دفعة أكبر للنمو.



٣٥- **ويمثل تعزيز الحوكمة أحد الأولويات المهمة.** فلا يزال تنفيذ المشورة السابقة بشأن الحوكمة ومكافحة الفساد مستمرا، مع إحراز التقدم في الوقت الراهن على مستوى وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية مكافحة الفساد والتدابير اللازمة لتعزيز الشفافية على مستوى المشتريات الحكومية - بما في ذلك جمع المعلومات عن ملكية الانتفاع. وينبغي التعجيل بصدور الموافقة على اللوائح الداخلية لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) للسماح للهيئة بمباشرة مهامها بالكامل وباستقلالية وإعداد مراحل الإنجاز المهمة التي تشمل وضع إطار إقرار الذمة المالية وإطار معزز لتجريم الإثراء غير المشروع. كذلك ينتظر صدور الموافقة على نظام حماية المبلغين والشهود في قضايا الفساد.

٣٦- **وفي إطار التقييم الطوعي لجوانب الفساد عبر الحدود الوطنية، ناقش الخبراء الخطوات المتخذة لمنع غسل العائدات المتحصلة من ممارسة الفساد في الخارج وتقديم الرشوة للموظفين العموميين الأجانب.** وتم إحراز مستوى جيد من التقدم فيما يتعلق بالضوابط على تملك غير السعوديين للشركات بغية تقليل مخاطر إساءة استغلال الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية، والتدابير الوقائية التي تنفذها المؤسسات المالية الكبرى على مستوى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتدابير الرامية إلى تعزيز التحقيقات والملاحقات القضائية في مجال غسل الأموال. وقد أحرزت المملكة تقدما فيما يتعلق بتجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب. غير أنه لا يزال من الضروري إجراء تحسينات إضافية لزيادة فعالية منع ومكافحة مختلف أشكال ممارسة الفساد عبر الحدود الوطنية (المرفق التاسع).

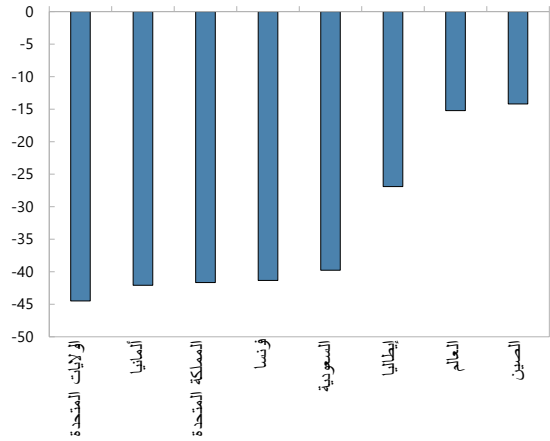
٣٧- **ورغم تأييد جهود الإصلاح الهيكلي المبهرة فإن هناك حاجة لوضع آليات حماية للحد من جوانب عدم الكفاءة المصاحبة للسياسة الصناعية (المرفق العاشر).** وتهدف السياسة الصناعية في المملكة العربية السعودية إلى الحد من اعتماد المملكة على النفط من خلال عمليات التدخل الموجهة، وتوفير الحوافز، وإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة. وينبغي تقليص المخاطر المصاحبة لمثل هذه التدخلات بالتأكد من توجيهها للقضايا السوقية وتصحيح إخفاقات السوق، مما يحقق المستوى الأمثل لتخصيص الموارد. ورحب الخبراء بالجهود الجارية لإجراء تحليل التكلفة والعائد على كل إجراء جديد ضمن السياسة الصناعية قبل الموافقة عليه، ويؤيدون خطط الحكومة لمراقبة الحوافز التي تنطوي على معايير صارمة للتخراج، وآليات العدول،

وشروط الأجل المحدودة، والتدابير ذات النطاق الزمني المحدد. وبالإضافة إلى ذلك، يرحب الخبراء بعزم الحكومة على التأكد من أن تلك السياسات مدرجة ضمن جدول أعمال الإصلاحات الأوسع نطاقاً - مما يعزز الروابط الخلفية والأمامية - مع التأكيد بصفة خاصة على التوجه نحو التصدير. ورحب الخبراء كذلك بالالتزام الحكومة بمواصلة امتثالها لاتفاقية منظمة التجارة العالمية رغم نشوء تدابير متزايدة الحمائية في مختلف أنحاء العالم. غير أنه ينبغي تجنب الشروط التمييزية في خطط الحكومة - مثل شروط المحتوى المحلي في العقود الحكومية - لأنها قد تخلق التشوهات في تخصيص الإنتاج وتخفز الشركاء التجاريين على اتخاذ تدابير تأرية.

٣٨- **ويتوقف بلوغ المملكة العربية السعودية هدف خفض الانبعاثات في ٢٠٣٠ على تنفيذ المبادرة الخضراء.** المملكة العربية السعودية من أعلى بلدان العالم من حيث نصيب الفرد من انبعاثات الكربون، وهو ما يُعزى في المقام الأول إلى قطاع الطاقة، وإن كانت المملكة تسجل ثاني أقل مستويات الانبعاثات عالمياً من حيث كل وحدة منتجة من الطاقة، نظراً لأن انخفاض كثافة احتراق الغاز يسهم في تخفيض الكثافة الكربونية في عمليات التنقيب والاستخراج رغم ارتفاع مستوى الإنتاج النفطي. ويرحب خبراء الصندوق بالخطط الجارية لزيادة مصادر الطاقة المتجددة بطاقة إنتاجية إضافية قدرها ٢,١ غيغا واط بحلول عام ٢٠٢٤، وتوليد وفورات من خلال البرامج التي تهدف إلى تحقيق الكفاءة، ونشر تقنيات الاقتصاد الدائري للكربون (بما فيها تقنيات احتجاز الكربون واستغلاله وتخزينه)، وجعل المملكة البلد الرائد في إنتاج الهيدروجين النظيف على مستوى العالم. ويرحب الخبراء بخارطة الطريق التي وضعتها الحكومة لتحقيق سيناريو الانبعاثات الصفرية الصافية، حيث يشير التحليل الذي أجراه الخبراء إلى قدرة الحكومة على تحقيق مستهدفاتها (التي قامت بتعديلها بالزيادة في ٢٠٢١) بأقل قدر من خسائر إجمالي الناتج المحلي، بما في ذلك بعد إلغاء دعم الوقود (الإطار). ولتقدير التقدم المحرز والتعديل اللازم لتحقيق هدف الانبعاثات في المملكة سوف يتعين القيام بما يلي:

- إدراج إجراءات إضافية لتحديد تكاليف وتفصيل المبادرات المحددة المرتبطة بكل هدف والمصاحبة لخفض الانبعاثات - بما فيها الناجمة عن زراعة الغابات أو استخدام الهيدروجين. فإذا ما تم إدراجها، من الممكن أن يكون الاعتماد على احتجاز الكربون أقل مما هو متصور حالياً كضرورة لبلوغ ذلك الهدف.

مجموع انبعاثات غازات الدفيئة في سيناريوهات المساهمة المحددة وطنياً في مختلف بلدان مجموعة العشرين في ٢٠٣٠ (التغير % فيما يتعلق بقيم السيناريو الأساسي)



المصدر: المنصة الإلكترونية Climate Watch[™]؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

- مراعاة بعض جوانب عدم اليقين المتعلقة بالتكلفة: على سبيل المثال، عدم اليقين بشأن التقنية والغموض المحيط بزيادة الإنتاج يمكن أن يؤثر على حجم خسارة إجمالي الناتج المحلي المرتبطة باحتجاز الكربون. ومع ذلك، حتى إذا زادت التكاليف إلى الضعف من ٥٠ دولاراً للطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون إلى ١٠٠ دولاراً للطن، فمن المتوقع أن تظل خسارة تخفيف الأثر متنسقة مع خسائر التخفيف المحددة في الدراسات المتخصصة (الإطار ٢).

- مبادرات التمويل الأخضر، بما في ذلك من خلال الدفعة التشغيلية من صندوق الاستثمارات العامة، وجهود التكيف مع المناخ (باعتبار المخاطر المحتملة ناشئة عن زيادة الطلب على المياه للزراعة، والفيضانات الساحلية، وتدهور الأراضي)، مثل إدارة المياه والنفايات، التي تمثل أولويات حيوية.

مبادرة السعودية الخضراء		
مبادرات مختارة	المستهدفات بحلول عام ٢٠٣٠	
برنامج رفع كفاءة الطاقة تغيير مزيج الطاقة: زيادة الحصص المحلية من مصادر الطاقة المتجددة إلى حوالي ٥٠٪، والغالبية المتبقية من الغاز.	تقليل الانبعاثات الكربونية بأكثر من ٢٧٨ مليون طن سنوياً من خلال أكثر من ٥ مبادرات	تقليل الانبعاثات
توسيع نطاق نظام الغاز الرئيسي، وتشجيع إطار الاقتصاد الدائري للكربون لزيادة طاقة الإمداد بأكثر من ٤٠٪ (٢٠٢٧).	استخدام انبعاثات الكربون المحتجز لإنتاج الكيماويات والوقود الاصطناعي (٢٠٣٠).	
التأهل لريادة العالم في إنتاج وتصدير الهيدروجين (٢٠٣٠).	دراسة حول برنامج ١٠ مليارات شجرة تخضير المساجد المشروع التجريبي لزراعة أشجار المانجروف في ميناء جدة الإسلامي	زراعة ١٠ مليارات شجرة في أنحاء المملكة من خلال ٢٤ مبادرة
إنشاء محميات طبيعية مبادرة المحافظة على البيئة الصحراوية تخصيص ١٠ مناطق لحماية التنوع الحيوي على مساحة ٩٧٧ كيلومتراً مربعاً.	زيادة نسبة المناطق المحمية إلى أكثر من ٣٠٪ من المناطق البرية والبحرية من خلال ٤ مبادرات على الأقل	تخضير المملكة العربية السعودية حماية المناطق البرية والبحرية

المصدر: مبادرة السعودية الخضراء.

٣٩ - ويعد مستوى تقديم البيانات إلى صندوق النقد الدولي كافياً لممارسة أنشطة الصندوق الرقابية، وإن كان يلزم إجراء مزيد من التحسينات (مرفق المعلومات). ومن التطورات الإيجابية في هذا الخصوص إجراء المسح السكاني الجديد في شهر يونيو ٢٠٢٣، والتحسينات المدخلة على مسح القوى العاملة الجاري استكمالها، ومسح قطاع الأسر الذي سيكتمل في الربع الثالث من ٢٠٢٣، وتقديرات الحجم بنظام السلسلة لإجمالي الناتج المحلي الذي تم تعديل فترة أساسها إلى سنة أقرب والمقرر تنفيذها في الربع الأول من ٢٠٢٤. ويرحب الخبراء بالخطط الجارية لتتقيد عملية إعداد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الأدلة والمطبوعات الإرشادية الإحصائية الأخيرة، بدعم من المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق. ويرحب الخبراء كذلك بخطة التواصل الخارجي المقررة والتواصل الجماهيري المكثف والشامل لتفسير التغييرات المنهجية عند نشر البيانات المعدلة، مما سيساعد في المحافظة على مصداقية البيانات. وينبغي أن يستمر العمل في مجالات الحسابات القومية، وإحصاءات الأسعار، وإحصاءات القطاع الخارجي، بالإضافة إلى إحصاءات مالية الحكومة، وذلك لأسباب منها تبويب الإيرادات والمصروفات الاستثنائية غير المتكررة والانتقال إلى مفهوم الحكومة العامة.

الإطار ٢ - من آبار البترول إلى الخلايا الشمسية: التحول المناخي في المملكة العربية السعودية

السياسات على المستوى المحلي	السيناريو
<ul style="list-style-type: none"> ○ لا توجد إجراءات إضافية ○ إلغاء الدعم على الوقود الأحفوري تدريجياً بحلول عام ٢٠٣٠ ○ نفترض استخدام الوفورات المتحققة من إلغاء الدعم على النحو التالي: يُعاد توزيع الخمس على قطاع الأسر (شبكة الأمان الاجتماعي) ويستخدم الباقي لزيادة الاستثمار الكلي. 	١- المساهمة المحددة وطنياً ٢- إصلاح دعم الوقود الأحفوري: إلغاء دعم الوقود الأحفوري
<ul style="list-style-type: none"> ○ إلغاء الدعم على الوقود الأحفوري تدريجياً بحلول عام ٢٠٣٠ ○ الدعم والضرائب سيؤديان إلى زيادة طاقة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة إنتاج الغاز الطبيعي إلى ٥٠٪ لكل منهما 	٣- المساهمة المحددة وطنياً جزئياً: إصلاح دعم الوقود الأحفوري + مصادر الطاقة المتجددة
<ul style="list-style-type: none"> ○ إلغاء الدعم على الوقود الأحفوري تدريجياً بحلول عام ٢٠٣٠ ○ الدعم والضرائب سيؤديان إلى زيادة طاقة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة إنتاج الغاز الطبيعي إلى ٥٠٪ لكل منهما ○ تكلفة تراجع تقنيات احتجاز الكربون واستغلاله وتخزينه تبلغ ٥٠ دولاراً أمريكياً للطن من ثاني أكسيد الكربون في قطاعي الطاقة والصناعة 	٤- المساهمة المحددة وطنياً بالكامل: إصلاح دعم الوقود الأحفوري + مصادر الطاقة المتجددة + احتجاز الكربون واستغلاله وتخزينه

في إطار المساهمات المحددة وطنياً في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التزمت المملكة العربية السعودية بهدف خفض الانبعاثات واحتجازها وإزالتها بمقدار ٢٧٨ مليون طن متري سنوياً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٣٠، وهو تعديل بالزيادة في عام ٢٠٢١ مقارنة بتعهداتها السابق في ٢٠١٦ بتخفيضات قدرها ١٣٠ مليون طن متري سنوياً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وتشمل مبادرة السعودية الخضراء كذلك خططا للوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام ٢٠٦٠، وصافي انبعاثات صفري عبر شركة أرامكو السعودية بحلول عام ٢٠٥٠.

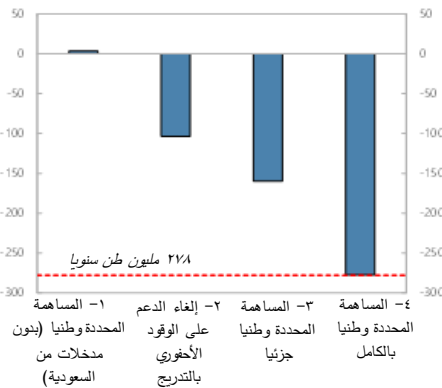
ويستخدم النموذج IMF-ENV، وهو نموذج ديناميكي للتوازن العام المحوسب، أجرى الخبراء تقديراً كمياً للأثار الاقتصادية وأثار انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المترتبة على سياسات المملكة للتحول المناخي. ويعد معياره السيناريو الأساسي مع الإطار الاقتصادي الكلي الحالي الذي أعده الخبراء، تمت دراسة أربعة سيناريوهات متدرجة، بدءاً من عدم اتخاذ أي إجراءات إضافية ثم النظر في إلغاء دعم الوقود الأحفوري بالتدرج. وتتنظر السيناريوهات المترتبة اللاحقة في التدابير التي تعمل على رفع طاقة توليد الطاقة المتجددة إلى ٥٠٪، مع سد الفجوة عن طريق احتجاز الكربون بتكلفة قدرها ٥٠ دولاراً أمريكياً للطن. وفي كل السيناريوهات، تعتمد البلدان الأخرى سياسات متسقة مع مساهمتها المحددة وطنياً.

ويبين التحليل أن إلغاء دعم الوقود الأحفوري يؤدي إلى انخفاض في الانبعاثات بنحو ١٠٠ مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (حوالي ثلث هدف الخفض المقرر لعام ٢٠٣٠). وبإضافة الطاقة المتجددة سيحقق انخفاض إضافي في الانبعاثات قدره ٥٦ مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، مما يتطلب استخدام تقنية احتجاز الكربون واستغلاله وتخزينه لبلوغ الهدف المقرر لعام ٢٠٣٠. وفي الوقت نفسه، سوف تكون خسارة إجمالي الناتج المحلي محدودة بنسبة قدرها ٠,٢٪ - وهي نسبة أقل من الخسائر التي تحققها البلدان في إجمالي الناتج المحلي حسب التقديرات في الدراسات المتخصصة فيما يتعلق بسياسات التخفيف العالمية التي تتراوح بين ٠,٤٪ و ٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي حالة زيادة تكاليف احتجاز الكربون إلى الضعف لتبلغ ١٠٠ دولار للطن سوف تزداد الخسائر إلى الضعف تقريباً لتصل إلى ٠,٤٪، التي لا تزال ضمن النطاق المقدر في الدراسات المتخصصة.

ويمكن التوسع في تنقيح النتائج - بما في ذلك زيادة المساهمات من احتجاز الكربون واستغلاله وتخزينه - بمجرد توافر التفاصيل عن الخطط بشأن السياسات التي تتطر الحكومة في تنفيذها بالنسبة لكل ركيزة من الركائز التي تقوم عليها استراتيجيتها المناخية. وعلى سبيل المثال، نجد أن التفاصيل بشأن الخطط المعنية بزراعة الغابات، واحتجاز الكربون واستغلاله وتخزينه، والهيدروجين - بما في ذلك التفاصيل المتعلقة باحتياجات التمويل والاستثمار - يمكن أن تساعد في إعادة تقييم المساهمات اللازمة في ظل إطار احتجاز الكربون واستغلاله وتخزينه لبلوغ هدف الحكومة المتعلق بالانبعاثات.

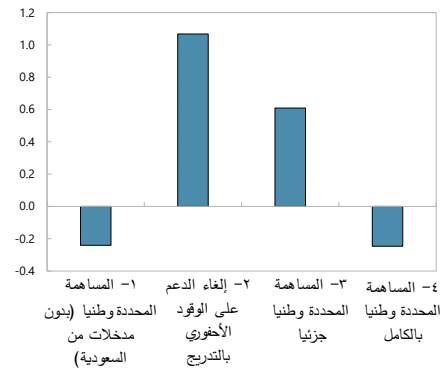
مستويات انبعاثات غازات الدفيئة في مختلف سيناريوهات السياسات في ٢٠٣٠

(التغيرات بمليين الأطنان من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)



الأثار على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في مختلف سيناريوهات السياسات في ٢٠٣٠

(التغير % فيما يتعلق بقيمة السيناريو الأساسي)



المصادر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تخفيف الأثار عالمياً في كل السيناريوهات. ١- المساهمة المحددة وطنياً = لم تتبنى المملكة العربية السعودية المساهمة المحددة وطنياً؛ ٢- إصلاح دعم الوقود الأحفوري = إلغاء الدعم بالتدرج بنهاية عام ٢٠٣٠، وتحويله جزئياً لصالح شبكة الأمان الاجتماعي؛ ٣- المساهمة المحددة وطنياً جزئياً = إصلاح دعم الوقود الأحفوري واتخاذ تدابير لزيادة توليد الطاقة المتجددة؛ المساهمة المحددة وطنياً بالكامل = المساهمة المحددة وطنياً جزئياً مقترنة بتعميم احتجاز الكربون واستغلاله وتخزينه لسد فجوة تخفيف الأثار.

آراء الحكومة

رحبت الحكومة بالنتائج التي خلّص إليها الخبراء التي تقر بأن زخم الإصلاح لا يزال مستمرا. وأفادت بأن استراتيجيتها للإصلاح - على النحو الوارد في رؤية ٢٠٣٠، وبرامج تحقيق الرؤية، والاستراتيجيات القطاعية، والاستراتيجيات الإقليمية - تعتمد على تعزيز دور القطاع الخاص، وإبراز التقدم الكبير المحرز على صعيد إلغاء المعوقات القانونية، وتعزيز التحول الرقمي، وإصلاح أسواق العمل. وأكدت أنها استكملت في الوقت الحالي عملية حصر النتائج في منتصف الفترة للأهداف التي حددتها "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، وهو ما يدفعها إلى وضع مستهدفات أكثر طموحا مما كان مقررا مبدئيا في ظل مستوى الأداء حتى الآن. وسلطت الضوء على أن برنامج إدارة الاستثمار العام جار تنفيذه لرفع كفاءة الاستثمار.

ونكرت الحكومة أن سياسة المناطق الاقتصادية الخاصة وغيرها من السياسات الصناعية يجري تنفيذها في الوقت الراهن لتعجيل التحول الاقتصادي في مجالات معينة، مع توجيه العناية اللازمة لضمان عدم تسببها في إضعاف الإصلاحات الهيكلية المهمة التي تم تنفيذها. وشددت الحكومة كذلك على استمرار التزامها بنظام التجارة العالمي القائم على القواعد، مع مواصلة بذل الجهود الحثيثة لضمان استمرار امتثال السياسات الجديدة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية.

وعلى صعيد تغير المناخ، رحبت الحكومة بالنتائج التي خلّص إليها خبراء الصندوق وسلطت الضوء على أن تنفيذ مبادرة السعودية الخضراء يمكن أن تحقق هدفها بخفض الانبعاثات. وأكدت أن الاقتصاد الدائري للكربون هو منهج متوازن وشامل ومتكامل للتعامل مع الانبعاثات بتقنيات قائمة على أربعة مبادئ (هي خفض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير والإزالة)، وأعربت عن اعتقادها بأن ما تم إنفاقه من موارد على البحث والتطوير سيساعد على تعزيز هذه التقنيات بدرجة كبيرة.

تقييم خبراء الصندوق

٤٠- لا يزال التحول الاقتصادي في المملكة ماضيا على المسار الصحيح. وبفضل الإصلاحات في إطار خطة التنمية في سياق رؤية ٢٠٣٠ وارتفاع أسعار النفط، يشهد الاقتصاد السعودي حالة من الازدهار، إذ أمكن سد فجوة الناتج، وتم احتواء التضخم، وبلغ معدل البطالة أدنى مستوياته، وأعيد بناء هوامش الأمان المالية والخارجية، كما أن المساهمة النفطية في مختلف قطاعات الاقتصاد آخذة في الانحسار.

٤١- وتتسم الآفاق بقوتها على المدى القريب، مع توازن المخاطر إلى حد كبير. غير أن التعديلات المحتملة في الطلب العالمي وزيادة التحولات الممكنة في أسعار السلع الأولية أو في خطط إنتاج النفط بموجب اتفاقية أوبك+ تجلب المزيد من عدم اليقين على الآفاق الاقتصادية. وينبغي النظر في اتخاذ تدابير للطوارئ - مثل تشديد سياسة المالية العامة والمعايرة الدقيقة للإنفاق الاستثماري - إذا ما تكشف ضغوط الطلب نتيجة الزيادة السريعة في الاستثمار.

٤٢- ومن شأن زيادة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط أن يسمح للمملكة بالاحتفاظ باحتياطيات وقائية أقوى وتلبية احتياجات تحقيق العدالة بين الأجيال وفي الوقت نفسه تخفيف حدة المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار النفط. وسوف تعتمد مثل هذه الاستراتيجية على الجهود المبهورة في تعبئة الإيرادات غير النفطية التي بدأتها المملكة بالفعل من خلال الحفاظ على معدل ضريبة القيمة المضافة الحالي، وإصلاح منظومة ضريبة دخل الشركات والضريبة العقارية، وتقوية إدارة الإيرادات. وبينما تعد الإجراءات المتخذة لتخفيض دعم الطاقة خطوة جديرة بالترحيب، فإن تسريع الزيادات في أسعار الطاقة - بما في ذلك عن طريق رفع الحد الأقصى على أسعار البنزين - تشكل عاملا مهما لأنها سوف تساعد على زيادة الحيز المالي

ويمكن أن تصبح بالغة الأهمية في تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل وتنفيذ خطة الحكومة بخصوص تغير المناخ. وينبغي أن يقرن كل ذلك بتعزيز برامج الحماية الاجتماعية الموجهة بدقة للمستحقين بغية الحد من التأثير الواقع على الفئات الأشد ضعفاً. وجدير بالترحيب في إطار هذه الاستراتيجية كذلك الاستمرار في ترشيد فاتورة الأجور في القطاع العام، ورفع كفاءة الاستثمار العام، والاستفادة الكاملة من منصة الإنفاق.

٤٣- وسيكون من الضروري مواصلة الضبط المالي على المدى المتوسط لضمان تحقيق العدالة بين الأجيال. فمن شأن التطبيق الصارم لقاعدة للمالية العامة - ويفضل أن تكون قائمة على قاعدة للإنفاق - أن يساعد على دعم خطط الحكومة الرامية لفصل قرارات الإنفاق عن تقلبات أسعار النفط. وتعد الخطوات المقطوعة نحو وضع إطار للمالية العامة متوسط الأجل، وتحسين التنبؤ بالميزانية العامة، وتقوية ممارسات الإفصاح، ومراقبة مخاطر المالية العامة، وتوسيع نطاق تغطية القطاع العام خطوات جديرة بالترحيب وسوف تمثل شروطاً أساسية لقاعدة المالية العامة الفعالة. وينبغي الاستمرار في جهود تطبيق حساب الخزينة الموحد بينما سيساعد إعداد تقدير كمي للنفقات الضريبية وإبلاغها على إرشاد صنع القرارات بشأن السياسات.

٤٤- ولا تزال إدارة الديون بشكل سليم مستمرة في دعم سياسة المالية العامة وتخفيف حدة المخاطر. فالدين العام لا يزال في حدود يمكن الاستمرار في تحملها كما لا يزال منخفضاً، مع توافر حيز مالي كبير. وتتوخى استراتيجية الحكومة للاقتراض هدفاً ملائماً بما يسمح بإطالة آجال استحقاق الديون، وخفض تكاليف إعادة التمويل، وإنشاء منحنى عائد. ومن شأن توخي الدقة في متابعة الضمانات والالتزامات الاحتمالية والإفصاح عنها، بما فيها الصادرة عن الشركات بين القطاعين العام والخاص، أن يعزز الحد من المخاطر.

٤٥- ويمثل وضع إطار "إدارة الأصول والخصوم السيادية" (SALM) خطوة جديرة بالترحيب وينبغي التعجيل باستكمالها. ويمثل وضع إطار إدارة الأصول والخصوم السيادية عاملاً حيوياً بما يسمح للحكومة بمراقبة انكشافات الميزانيات العمومية للكيانات السيادية على نحو متكامل كما يسمح للحكومة بتقييم التزامات الاستثمار المستقبلية والتمويل اللازم لها على نحو شامل.

٤٦- ولا يزال ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي يمثل النظام الأنسب للمملكة نظراً لهيكل اقتصادها في الوقت الحالي. ويتسم المركز الخارجي للمملكة بقوة كبيرة تفوق المستوى الذي تقتضيه الأساسيات الاقتصادية على المدى المتوسط، بينما لا تزال الاحتياطات الوقائية أعلى بكثير من مستوى الحد الأدنى المحدد بموجب مقياس "تقييم كفاية الاحتياطات". ومن شأن عودة صادرات النفط إلى طبيعتها حسب المتوقع، إلى جانب إجراء الإصلاحات المعززة للتنافسية، وتنفيذ برنامج ضخم للاستثمارات، بما فيها استثمارات صندوق الاستثمارات العامة، أن تساعد على مواءمة المركز الخارجي مع الأساسيات الاقتصادية على المدى المتوسط.

٤٧- وينبغي مواصلة تشديد السياسة النقدية لدعم نظام ربط سعر الصرف. ففي ظل حساب رأسمالي مفتوح، من المفترض أن تواصل أسعار الفائدة الأساسية التحرك على نحو مساير لأسعار الفائدة الأساسية في نظام الاحتياطي الفيدرالي، مع ضمان علاوات المخاطر بقاء فرق أسعار الفائدة الملائم لدعم نظام ربط سعر الصرف. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن يهدف إطار السياسة النقدية إلى اتساق سعر الفائدة بين البنوك مع سعر الفائدة الأساسي من خلال مواصلة استخدام أدوات قائمة على السوق، التي يجب دعمها بتحسين التنبؤ بالسيولة وتعزيز التواصل الجماهيري حول الإطار التشغيلي. ويمثل إنشاء إطار مساعدات السيولة الطارئة أولوية مهمة في هذا الشأن.

٤٨ - ولا يزال الجهاز المصرفي في المملكة ماضيا على مسار قوي، مرتكزا على الجهود المستمرة لتحديث الأطر التنظيمية والرقابية. وتتسم نسبة كفاية رأس المال الإجمالية بالقوة، ومستوى الربحية مرتفع، كما أن نسبة القروض المتعثرة منخفضة. ورغم انتعاش القروض العقارية في السنوات الأخيرة، تشير التقييمات إلى أن المخاطر التي يفرضها قطاع الإسكان على القطاع المصرفي لا تزال محدودة حتى الآن. ويرحب الخبراء بتعميم إطار رقابي شامل يقوم على المخاطر، واعتماد شروط المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) الخاص بالبنوك، والتطبيق الكامل للإصلاحات النهائية بموجب اتفاقية بازل ٣، والتنفيذ الدوري لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة. ويشيدون بالتقدم الذي أحرزته الحكومة في تعديل نظام مراقبة البنوك، ويشجعونها على إدخال تعديلات إضافية تماشيا مع الممارسات الدولية المثلى، ويحثونها على التعجيل بتنفيذه.

٤٩ - وتدعو سرعة نمو الائتمان - بما فيه القروض العقارية - إلى مواصلة المراقبة الوثيقة لممارسات مراجعة إجراءات القروض وإدارتها في البنوك. ومن الأمور التي تكتسب أهمية بالغة الكشف المبكر عن المقترضين وحجم الانكشافات في حالات المديونية الحرجة، وإثبات حالات التأخر عن سداد القروض في الوقت المناسب، ورصد المخصصات الكافية لها. ويرحب الخبراء بقيام البنك المركزي السعودي بعمليات التفتيش الميدانية حسب الموضوعات لمحافظ قروض الشركات والقروض العقارية. وإذا ظل النمو الائتماني مرتفعا، ينبغي النظر في تشديد المبادئ التوجيهية/القواعد التنظيمية الاحترازية الكلية والإلغاء التدريجي للحوافز المقدمة من المالية العامة. وفي هذا الصدد، فإن التقييم السنوي الجاري لرأس المال الوقائي في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية الذي يقوم به البنك المركزي يأتي في الوقت المناسب تماما.

٥٠ - ويمثل التقدم المحرز في تنفيذ خطة الإصلاح في ظل "رؤية ٢٠٣٠" نحو تحقيق اقتصاد منتج وأخضر خطوة مشجعة. فقد ساهمت عدة عوامل في ارتفاع مستوى استثمارات القطاع الخاص ومنها وتيرة التحول الرقمي المثيرة للإعجاب، وزيادة نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل، والتحسينات في البيئة التنظيمية ومناخ الأعمال - بالإضافة إلى وضع مجموعة جديدة من الأنظمة لتشجيع ريادة الأعمال والحد من تكاليف ممارسة الأعمال. ومن شأن التدابير الجاري تنفيذها لتعزيز رأس المال البشري، وترشيد الرسوم المتعددة، وزيادة فرص الحصول على التمويل، وتشريع نظام جديد للاستثمار أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ورفع النمو. ويتعين توخي الدقة في معايرة برامج الاستثمار المتعددة - بما في ذلك تدخلات صندوق الاستثمارات العامة - لضمان تحقيق آثار حافزة وتجنب مزاحمة القطاع الخاص ومخاطر حدوث فورة في النشاط الاقتصادي.

٥١ - وتمثل الإجراءات الجارية لتعزيز الحوكمة خطوة جديرة بالترحيب وينبغي تسريع وتيرتها. فهناك حاجة ماسة لوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية مكافحة الفساد، واعتماد النظام الأساسي لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) ونظام حماية المبلغين والشهود في قضايا الفساد. ومن الخطوات المشجعة في هذا الشأن التقدم المحرز نحو منع مختلف أشكال ممارسة الفساد عبر الحدود الوطنية، ولكن إدخال المزيد من التحسينات سوف يساعد على ضمان سرعة عرقلة غسل متحصلات جرائم الفساد في الخارج.

٥٢ - ومن المنتظر أن تكون خطة السياسة الصناعية التي وضعتها الحكومة داعمة لجهود الإصلاح الهيكلي المثيرة للإعجاب، مع تقليل المخاطر المصاحبة إلى أدنى حد. ويجدر الترحيب في هذا الشأن بخطة الحكومة لاشتمال سياساتها على تحليل التكلفة والعائد، وتقييم التأثير، والمعايير الصارمة للتخارج، وآليات العدول، وشروط الأجل المحدودة، والتدابير ذات النطاق الزمني المحدد، نظرا لقدرتها على المساعدة في الحد من المخاطر وإلغاء السياسات بالتدرج. ولا ينبغي لهذه التدخلات الموجهة

أن تكون بديلاً للإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق، التي ينبغي مواصلة تعميمها. وبينما يجدر الترحيب بالترحم بالحكومة بمواصلة الامتثال لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، فإن السياسات التفضيلية، مثل المشتريات العامة المحلية في العقود الحكومية، هي سياسات تمييزية وينبغي تجنب اعتمادها، لأنها قد تسفر، من بين جملة الأسباب، عن تحفيز اتخاذ الشركاء التجاريين تدابير تآرية.

٥٣- وتحظى جهود المملكة في السياسات المتعلقة بالمناخ بالترحم، مع ضرورة تنفيذ مبادرة السعودية الخضراء لتحقيق أهداف الخطط السعودية لخفض صافي الانبعاثات. ويرحب خبراء الصندوق بالخطط الجارية لزيادة مصادر الطاقة المتجددة، وتوليد وفورات من خلال البرامج التي تهدف إلى تحقيق الكفاءة، ونشر تقنيات احتجاز الكربون، وتطوير إنتاج الهيدروجين وتصديره. ومن شأن مواصلة السعي لتنفيذ هذه الاستراتيجية - إلى جانب إلغاء دعم الوقود - أن تساعد الحكومة على تحقيق هدفها للانبعاثات الصافية المقرر لعام ٢٠٣٠ بأقل قدر من الخسائر. وفي المرحلة المقبلة، من شأن تقديم تفاصيل بشأن برامج واستثمارات معينة تتعلق بكل من هذه الأهداف أن ييسر تقييم التقدم المحرز والتعديلات اللازمة لتحقيق هدف خفض الانبعاثات.

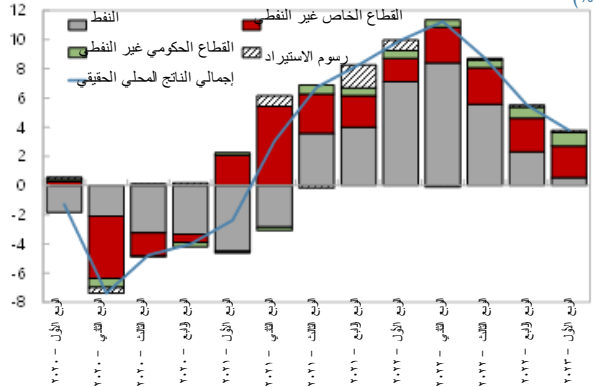
٥٤- ويعد التحسن المحرز في جودة البيانات الاقتصادية إنجازاً جديراً بالترحم وينبغي مواصلته. فالتحسينات المستمرة في إعداد بيانات الحسابات القومية والإحصاءات النقدية وإحصاءات القطاع الخارجي وإحصاءات مالية الحكومة لا تزال من الأولويات.

٥٥- ويوصى بإجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية البالغة ١٢ شهراً.

الشكل البياني ١ - المملكة العربية السعودية: تطورات القطاع الحقيقي

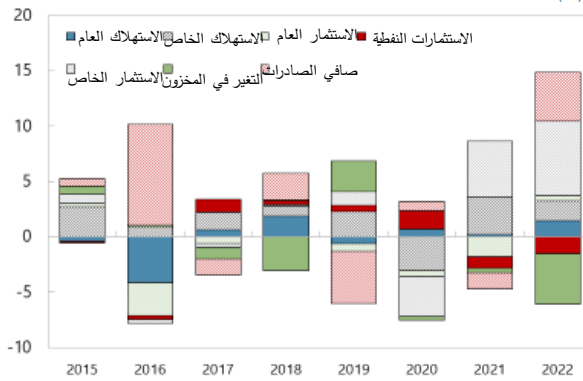
... مما أدى إلى زيادة مساهمة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



... بينما الاستثمار الخاص يقود النمو الحقيقي على جانب الطلب.

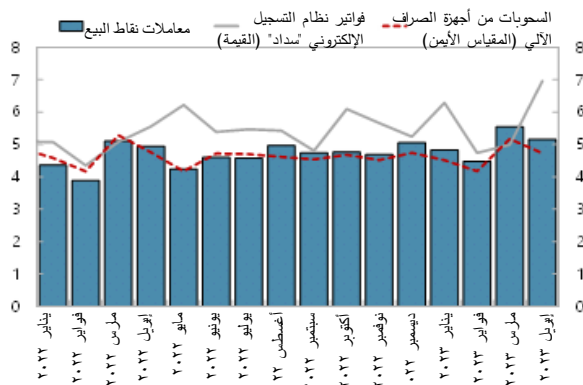
تفكيك جانب الطلب الحقيقي (%)



... مع قوة الإنفاق الاستهلاكي حسبما تشير إليه معاملات نقاط البيع وعمليات السحب من أجهزة الصرف الآلي.

معاملات نقاط البيع والسحوبات من أجهزة الصرف الآلي

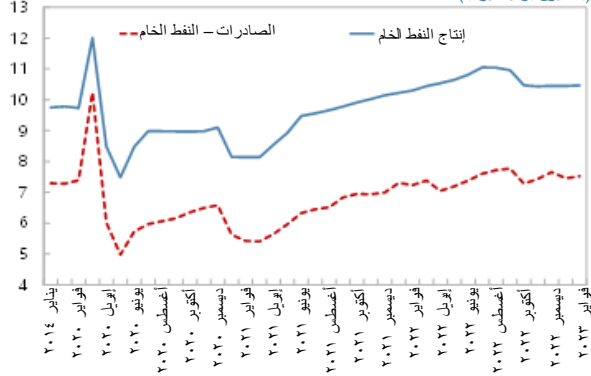
(بمليارات الريالات السعودية)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"؛ والحكومة السعودية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

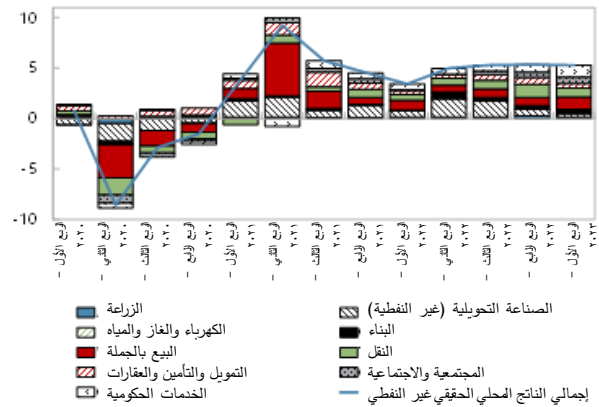
إنتاج النفط سلك اتجاهها عاما صعوديا، لكنه تراجع مؤخرا في أعقاب تخفيضات الإنتاج بموجب اتفاقية أوبك+ ...

إنتاج النفط وصادراته (بالمليون برميل يوميا)



النمو غير النفطي مدفوع بتجارة التجزئة والبناء ...

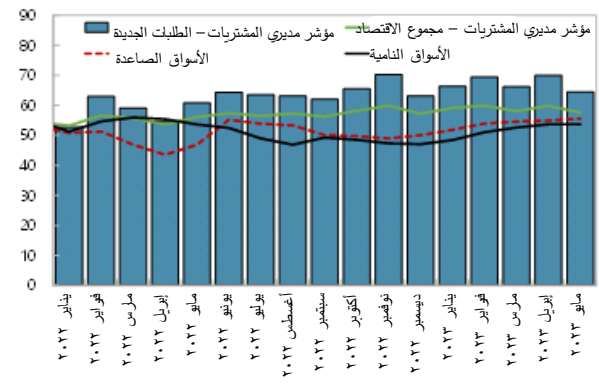
تفكيك عناصر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (%)



الآفاق إيجابية في ظل استمرار قوة مؤشر مديري المشتريات ...

مؤشر مديري المشتريات

(المنهج الموحد، أكثر من 50 = توسع)

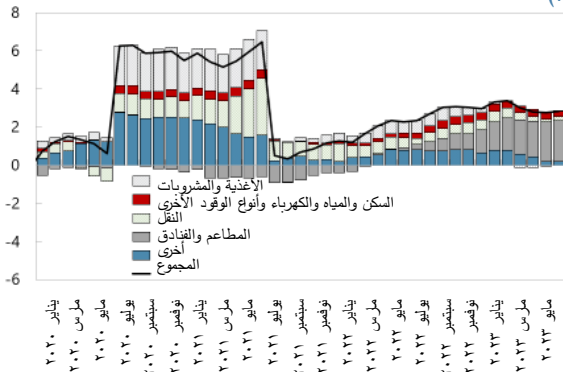


الشكل البياني ٢ - المملكة العربية السعودية: تطورات التضخم

... مع ظهور أكبر مستويات التراجع في النقل والأغذية.

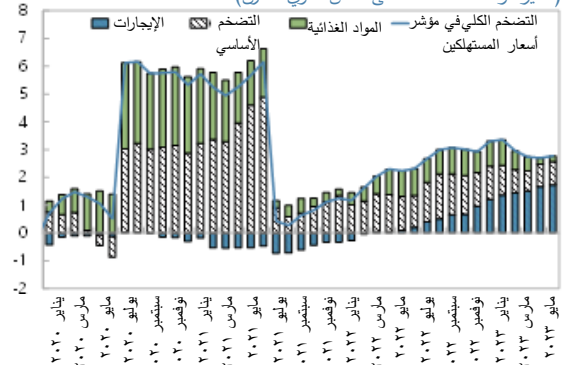
تراجع معدل التضخم الكلي والأساسي ...

المساهمات في التضخم (%)



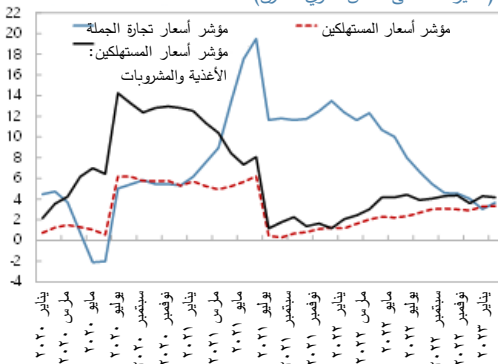
... مع انحسار الضغوط من أسعار الجملة.

تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (التغير أو المساهمة % على أساس سنوي مقارن)



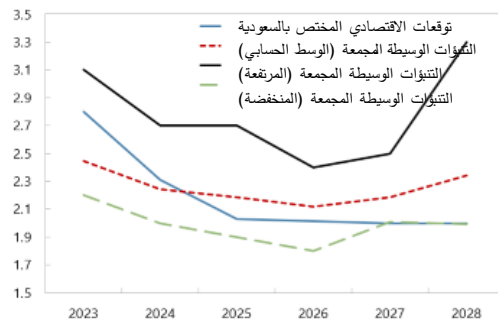
علامات تباطؤ النشاط تظهر على القطاع العقاري بعد سنتين من النمو القوي ...

التضخم ومؤشر أسعار تجارة الجملة (التغير % على أساس سنوي مقارن)

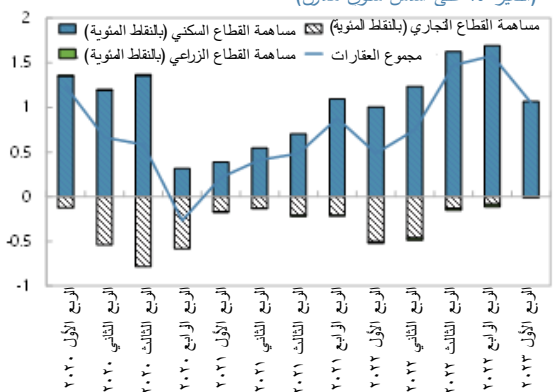


... والتوقعات تشير إلى احتواء التضخم.

التنبؤات الوسيطة المجمعّة في إبريل ٢٠٢٣ (متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين)

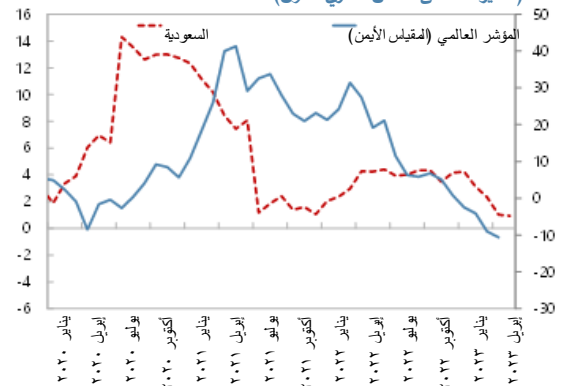


مؤشر أسعار العقارات (التغير % على أساس سنوي مقارن)



مؤشرات أسعار الأغذية تراجعت على نحو موكب للأسعار العالمية ...

مؤشرات أسعار الأغذية (التغير % على أساس سنوي مقارن)



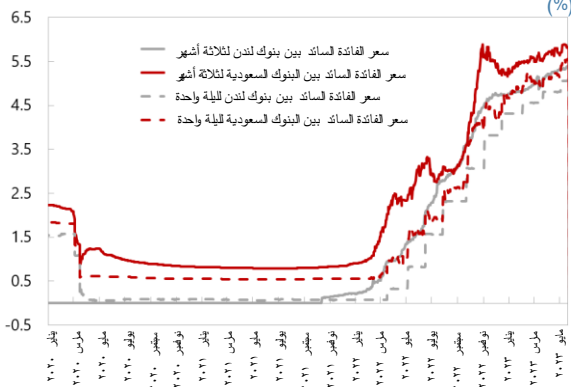
المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وتقدير "آفاق الاقتصاد العالمي"؛ والحكومة السعودية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣ - المملكة العربية السعودية: تطورات القطاعين النقدي والمالي

... مع استقرار فروق العائد بين سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية وسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن في أعقاب نوبتين من الضغوط في العام الماضي.

السياسة النقدية لا تزال مواكبة لدورة التشديد النقدي في الولايات المتحدة ...

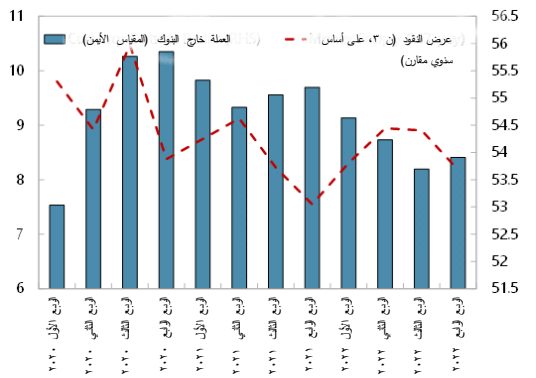
سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية وسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن



النمو النقدي لا يزال قويا ...

عرض النقود

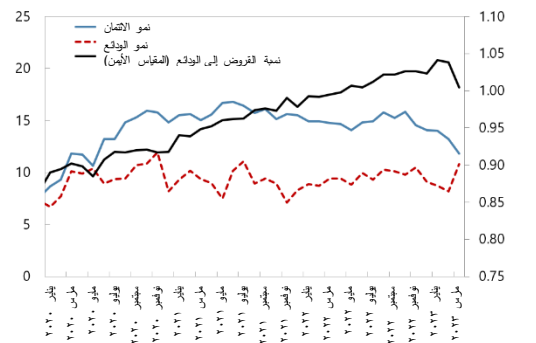
(بمليارات الدولارات الأمريكية (المقياس الأيمن) والنمو على أساس سنوي مقارن)



... بينما لا يزال نمو الائتمان مرتفعا لكنه يتراجع عن أعلى مستوياته مؤخرا

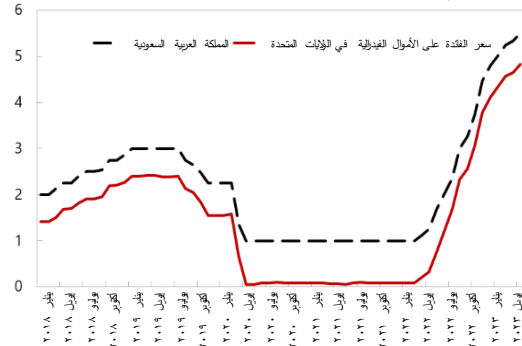
الائتمان المقدم للقطاع الخاص ونمو الودائع

(التغير % على أساس سنوي مقارن)



أسعار الفائدة الأساسية

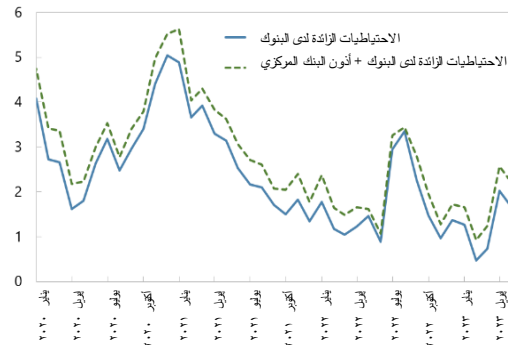
(المتوسط، %)



السيولة الفائضة عادت الآن إلى مستويات أكثر طبيعية.

السيولة الزائدة في القطاع المصرفي

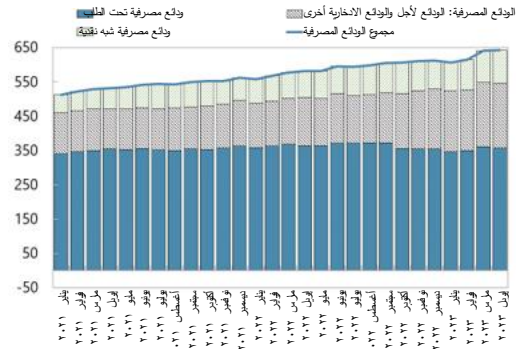
(% من أصول البنوك)



... من خلال الودائع، مع التحول إلى الودائع لأجل ...

لودائع مصرفية

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

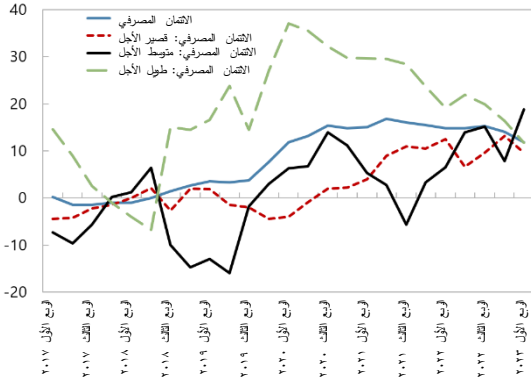


المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وتقدير "آفاق الاقتصاد العالمي"؛ والحكومة السعودية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤ - المملكة العربية السعودية: تطورات القطاعين المصرفي والمالي

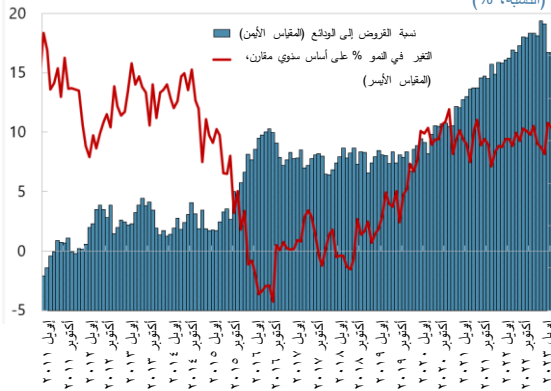
... مع تراجع النمو في الائتمان طويل الأجل تدريجياً في الآونة الأخيرة

الائتمان المصرفي حسب أجل الاستحقاق
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



ولا يزال نمو الودائع في البنوك التجارية قوياً.

ودائع البنوك التجارية
(النسبة، %)



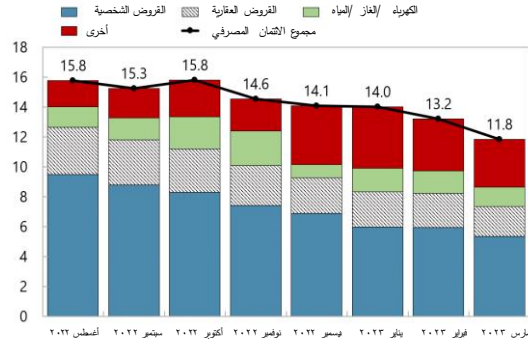
... وانخفاض في الخصوم الأجنبية.

لتغير في عناصر الميزانيات العمومية للبنوك، الخصوم، ٢٠٢٢-٢٠٢١
(التغير بالنقاط المئوية في حجم العناصر كنسبة من مجموع الأصول)



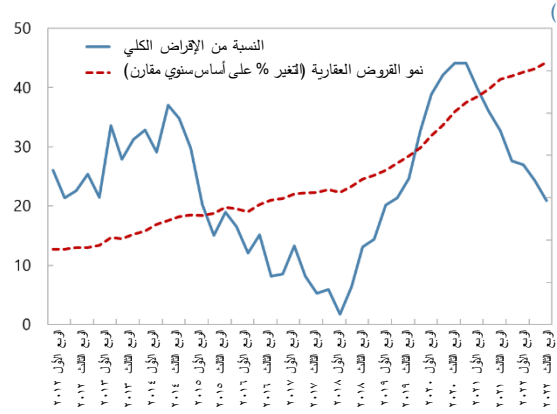
نمو الائتمان المصرفي يتراجع قليلاً، مدفوعاً بالقروض الشخصية والأنشطة العقارية ...

المساهمة في الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي
(التغير في المساهمات % على أساس سنوي مقارن)



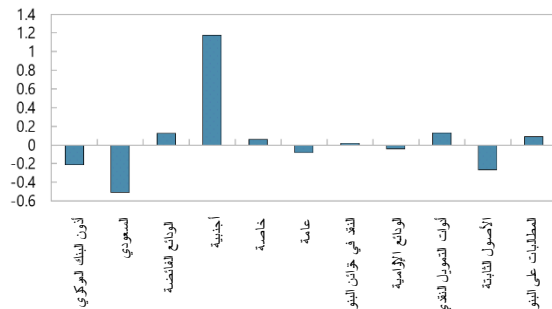
حصة القروض العقارية الآن تتجاوز نسبة ٣٠٪ من مجموع القروض

المصرفية ...
القروض العقارية



تكوين الميزانيات العمومية يؤكد حدوث زيادة في الأصول الخاصة ...

تغير عناصر الميزانية العمومية للجهاز المصرفي، الأصول، ٢٠٢١ - ٢٠٢٠
(التغير بالنقاط المئوية كنسبة من مجموع الأصول)



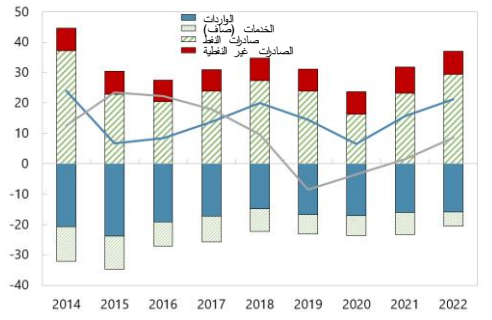
المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وتقرير "أفاق الاقتصاد العالمي"؛ والحكومة السعودية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٥ - المملكة العربية السعودية: تطورات القطاع الخارجي

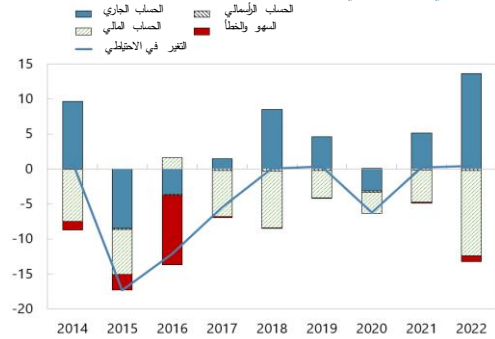
... مدفوعا بالنفط، ولكن كذلك بفضل التنوع الجاري في النشاط الاقتصادي الذي يدل عليه انخفاض عجز ميزان الخدمات.

أسعار النفط المرتفعة أدت إلى تحسن الحساب الجاري ...

لميزان التجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)



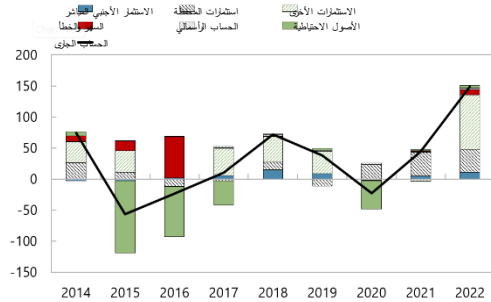
رصيد الحساب الجاري والحساب المالي
(% من إجمالي الناتج المحلي)



... مدفوعا بحيازة قدر كبير من الأصول الأجنبية في الخارج، بما في ذلك حيازات صندوق الاستثمارات العامة وشركة أرامكو.

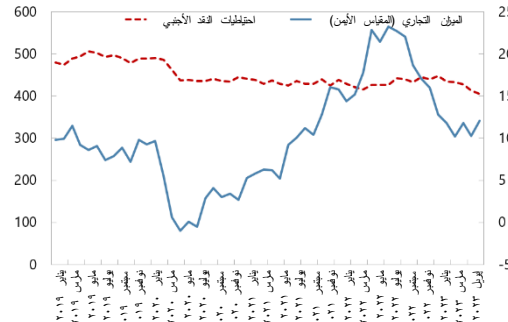
غير أن تراكم الإحتططيات أصابه الفتور

ميزان المدفوعات
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



ملحظة: عرض الشكل التفتت الصافية.

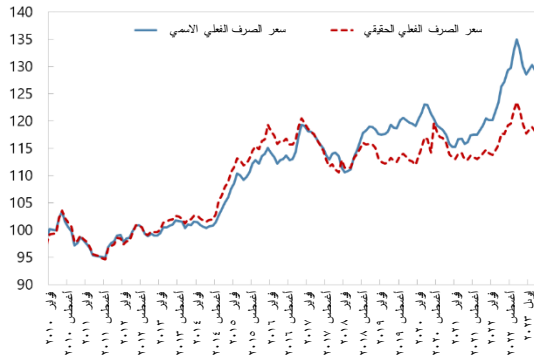
الإحتططيات الأجنبية والميزان التجاري
(نهاية الفترة، بمليارات الدولارات الأمريكية)



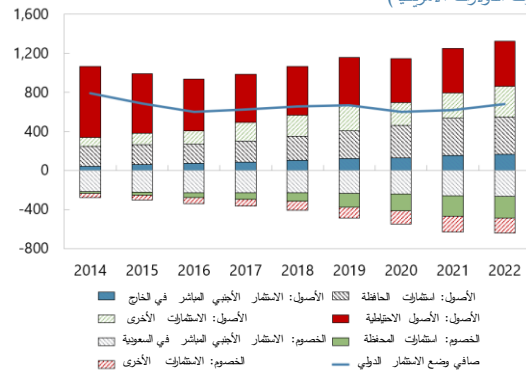
ارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي مدفوعا بقوة الدولار وتسجيل معدل تضخم أقل من البلدان الشريكة تجاريا، وسجلت المملكة ارتفاعا أقل في سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

ومع ذلك، لا تزال الميزانية العمومية الخارجية قوية، بما في ذلك بفضل الإحتططيات التي تتجاوز نسبة مقياس تقييم كفاية الإحتططيات.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي والاسمي
(المؤشر، ٢٠١٠ = ١٠٠)



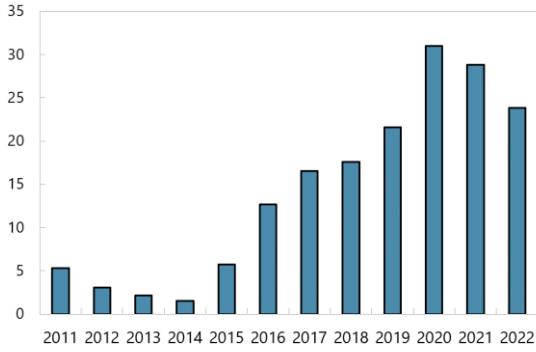
وضع الاستثمار الدولي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



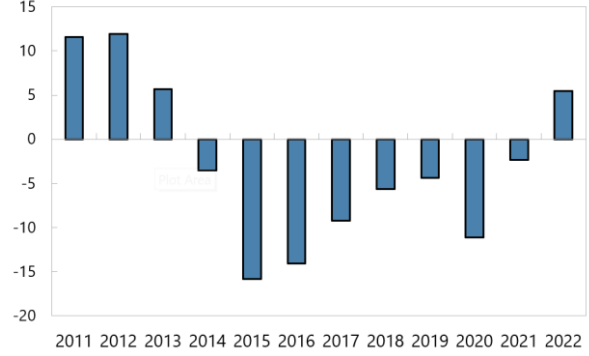
المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وتقدير "آفاق الاقتصاد العالمي"؛ والحكومة السعودية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٦ - المملكة العربية السعودية: تطورات المالية العامة

... مع تحسن مستويات الدين وبقائها منخفضة
إجمالي دين الحكومة المركزية
(% من إجمالي الناتج المحلي)

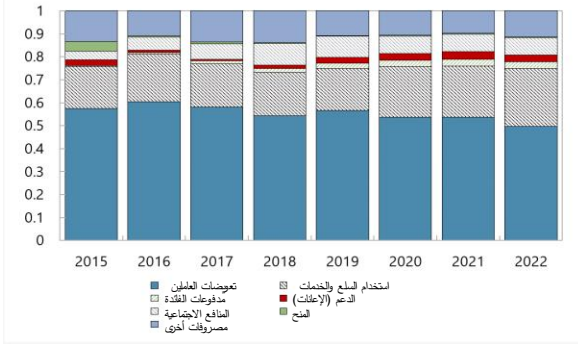


تحسن أداء المالية العامة مع العودة إلى تسجيل فائض في ٢٠٢٢ ...
أداء المالية العامة
(% من إجمالي الناتج المحلي)



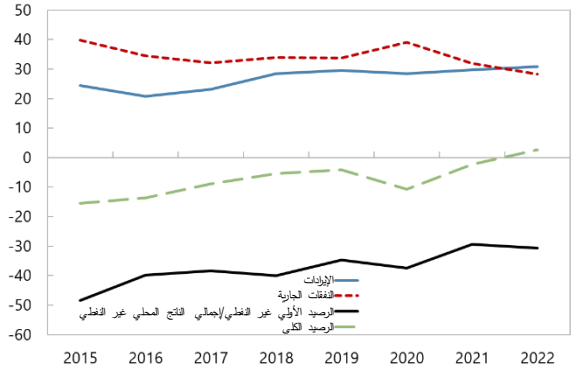
... مع تراجع تعويضات العاملين قليلا كنسبة من النفقات

المصروفات
(% من المجموع)



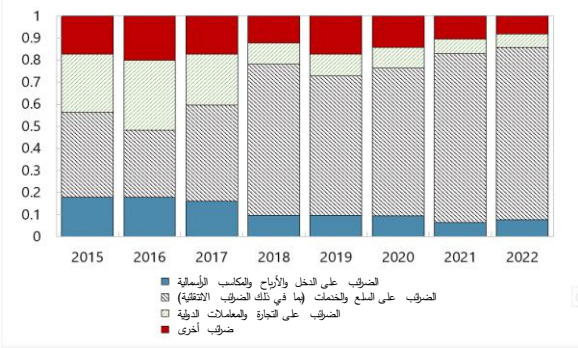
وتم احتواء النفقات الجارية ...

الإنفاق والإيرادات والرصيد الكلي
(% من إجمالي الناتج المحلي)



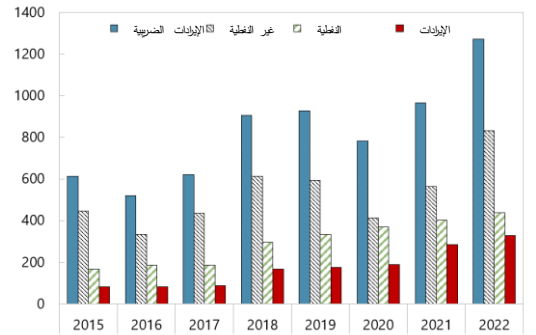
... والانتعاش القوي في الإيرادات غير النفطية من الضرائب على السلع والخدمات

الإيرادات الضريبية



... وزادت الإيرادات نتيجة أرباح النفط الاستثنائية الكبيرة ...

إيرادات الحكومة
(بمليارات الريالات السعودية)



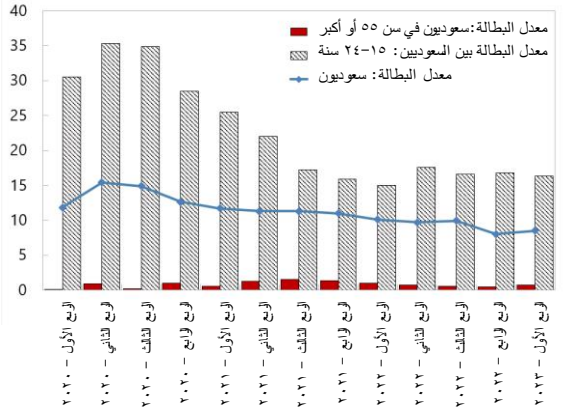
المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وتقدير "آفاق الاقتصاد العالمي"؛ والحكومة السعودية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٧ - المملكة العربية السعودية: تطورات سوق العمل

تحسن معدل توظيف السعوديين وانخفضت البطالة بين الشباب إلى النصف.

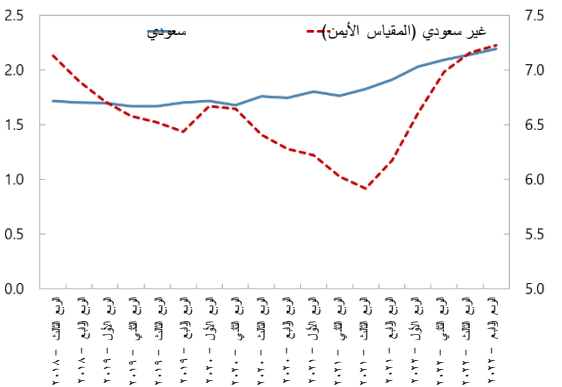
معدل البطالة الكلي يأخذ مساراً هبوطياً مدفوعاً بالعمالة السعودية والوافدة على السواء.

معدل البطالة بين المواطنين السعوديين حسب العمر (%)



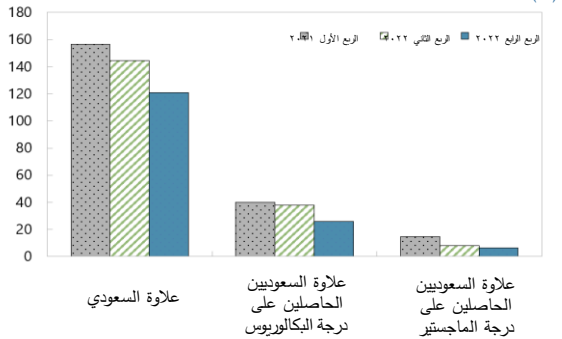
... بينما يواصل التوظيف في القطاع الخاص الارتفاع.

التوظيف في القطاع الخاص (بالمليون)



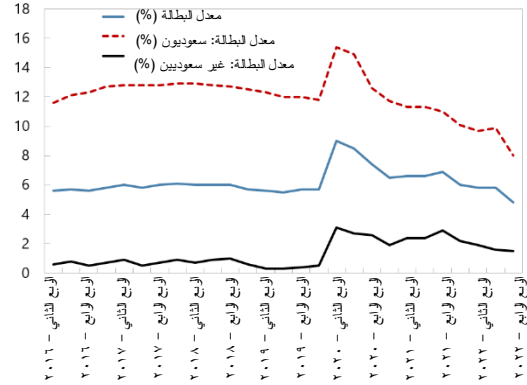
... لكن العلاقات مستمرة بين السعوديين وغير السعوديين، وكذلك في مستوى التعليم.

الفارق في الأجور (%)



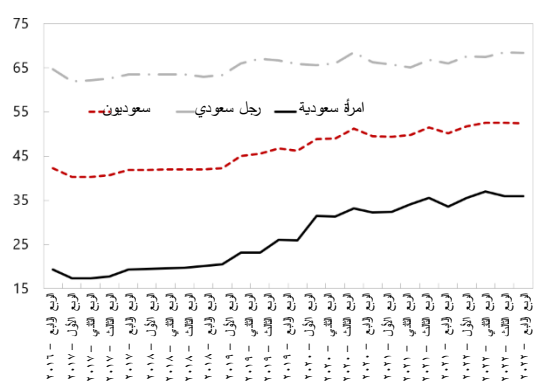
المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وتقرير "أفاق الاقتصاد العالمي"؛ والحكومة السعودية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

معدلات البطالة والمشاركة في سوق العمل (%)



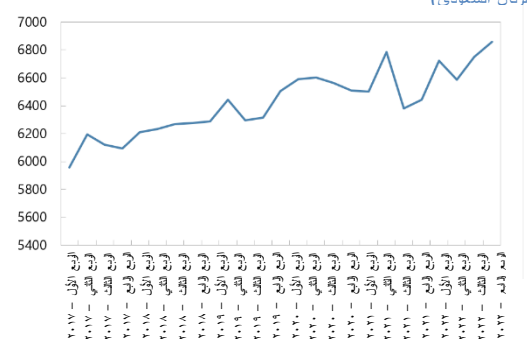
تحسنت نسبة المشاركة في سوق العمل، لا سيما الإناث.

نسبة المشاركة في سوق العمل (%)



ولا يزال متوسط الأجور الشهرية قيد السيطرة، رغم الزيادة الطفيفة على مدار العام الماضي ...

متوسط الأجور الشهرية (بالريال السعودي)



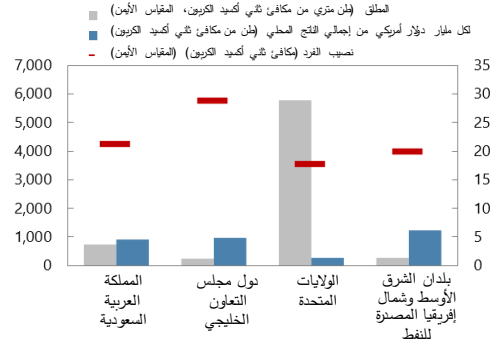
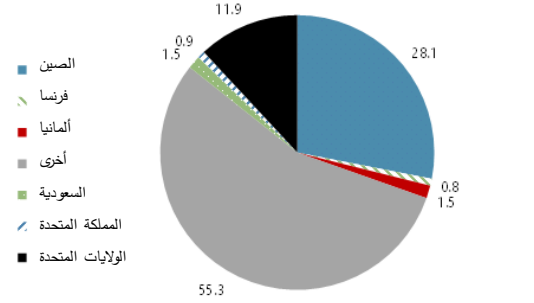
الشكل البياني ٨ - المملكة العربية السعودية: تغير المناخ (٢٠١٩ أو آخر بيانات متاحة)

... ومن حيث نسبتها من الانبعاثات العالمية.

رغم انخفاض مستويات انبعاثات غاز الاحتباس الحراري بالقيم المطلقة في المملكة، فهي ضخمة من حيث متوسط نصيب الفرد ...

متوسط مستويات الانبعاثات

المساهمون الرئيسيون في انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، آخر بيانات متاحة (% من المجموع)

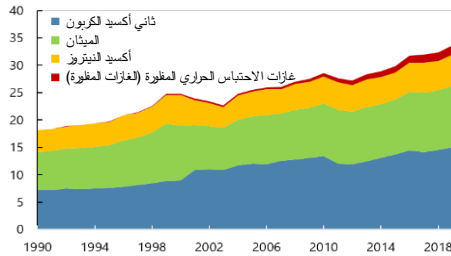


انبعاثات غاز الاحتباس الحراري في المملكة تتألف أساسا من ثاني أكسيد الكربون والميثان.

والمملكة كذلك من أكبر البلدان المصدرة للانبعاثات في المنطقة، وإن كانت تأتي بعد إيران في الترتيب.

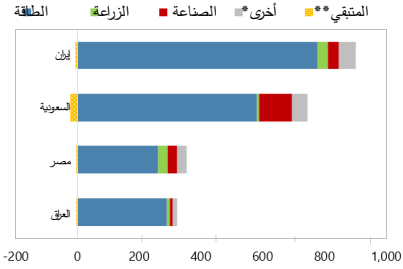
التغير في مستوى الغازات وتكوينها

(طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)



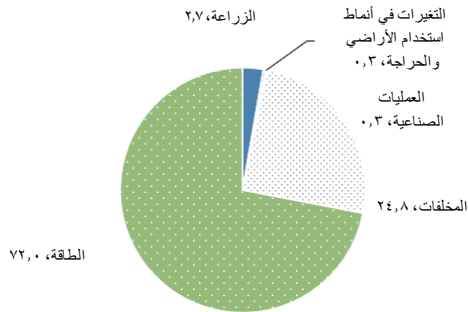
كبار مصدري الانبعاثات ومصادر غازات الدفيئة، ٢٠١٩

(طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)



... وكذلك بالنسبة لانبعاثات غاز الميثان، حيث تسهم النفايات في هذه الانبعاثات أيضا.

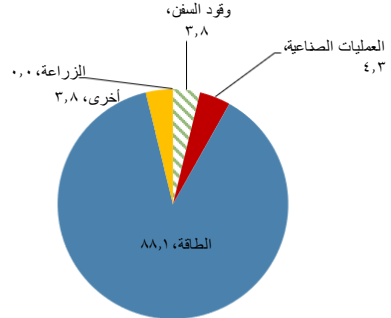
لميثان (% CH₄)



انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ترجع غالبا إلى قطاع الطاقة ...

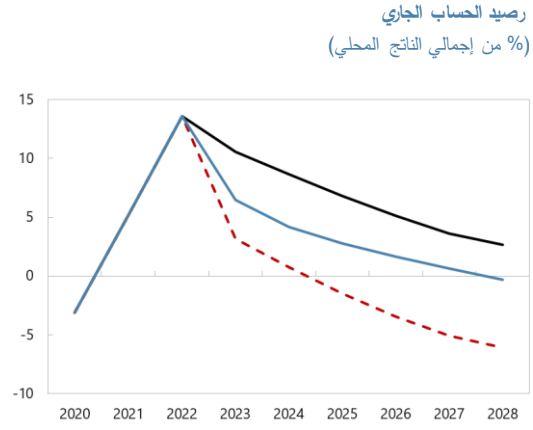
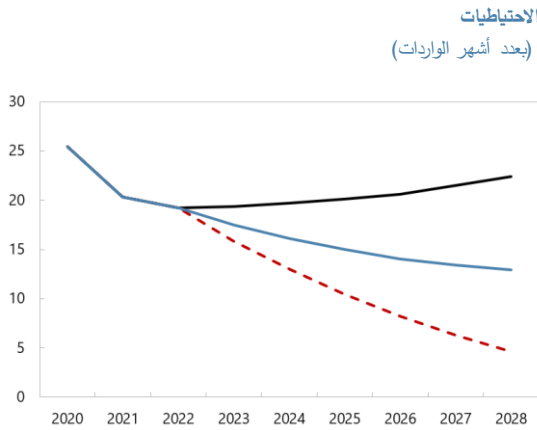
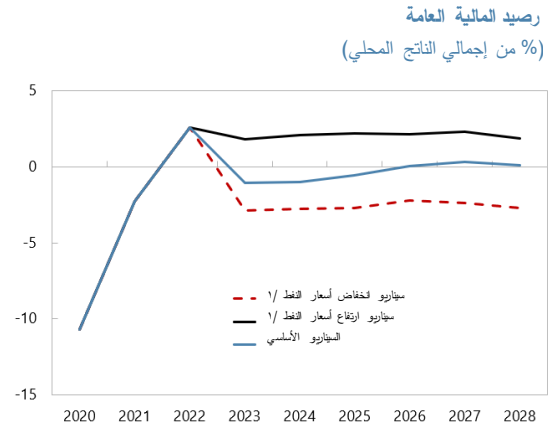
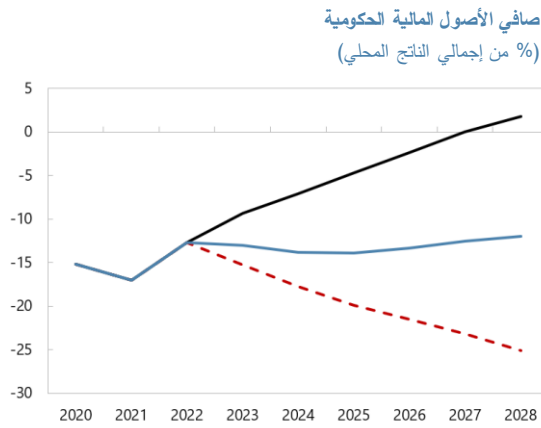
مصادر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

(% ثاني أكسيد الكربون)



المصادر: الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات؛ والمنصة الإلكترونية Climate Watch؛ وتقرير "أفاق الاقتصاد العالمي"؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٩- المملكة العربية السعودية: سيناريو التطورات الإيجابية وسيناريو التطورات السلبية في سعر النفط



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يفترض سيناريو سعر النفط المنخفض/المرتفع أن سعر النفط يسجل انحرافين معياريين للفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٨ أقل/أعلى من سعر النفط المعدل في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على مدار سنوات التوقعات. ويفترض السيناريو عدم حدوث أي تغيير في الإنفاق الحكومي، ولا في تحصيل الإيرادات غير النفطية، ولا في الاقتراض الخارجي مقارنة بالسيناريو الأساسي.

الجدول ١ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٩ - ٢٠٢٨

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
(التغير % ما لم يُتكرر خلاف ذلك)									
الدخل القومي والأسعار									
١١,٠	١٠,٩	١٠,٧	١٠,٥	١٠,٠	١٠,١	١٠,٦	٩,١	٩,٢	٩,٨
٦٥,٩	٦٧,٢	٦٨,٩	٧٠,٩	٧٣,٦	٨٠,٤	١٠٢,٠	٧٣,٢	٤٢,٧	٦٥,٩
٤,٧٤٦	٤,٥٥٨	٤,٣٨٣	٤,٢٢٣	٤,٠٥٥	٣,٩٩٧	٤,١٥٦	٣,٢٥٧	٢,٧٥٤	٣,١٤٥
١,٢٦٦	١,٢١٦	١,١٦٩	١,١٢٦	١,٠٨١	١,٠٦٦	١,١٠٨	٨٦٩	٧٣٤	٨٣٩
٣,٣٧٥	٣,١٨٩	٣,٠١٠	٢,٨٤٣	٢,٦٨١	٢,٥٢٢	٢,٣٢٧	٢,١٣١	٢,٠٢٤	٢,٠٩٤
٣٤,٩٣٠	٣٤,٢١٩	٣٣,٥٥٨	٣٢,٩٨٥	٣٢,٣٠٠	٣٢,٤٧٤	٣٤,٤٤١	٢٨,٢١٥	٢٣,٢٧١	٢٧,٨٩٣
٣,١	٣,٣	٣,٣	٤,٢	٢,٨	١,٩	٨,٧	٣,٩	٤,٣-	٠,٨
١,٦	١,٩	١,٩	٤,١	٠,١	٢,٥-	١٥,٣	٠,٢	٦,٦-	٣,٣-
٤,٠	٤,٢	٤,٢	٤,٤	٤,٤	٤,٩	٤,٨	٥,٧	٣,٠-	٣,٥
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٣	٢,٨	٢,٥	٣,١	٣,٤	٢,١-
إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميا)									
متوسط أسعار صادرات النفط (نولار أمريكي للبرميل) ^١									
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات السعودية)									
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)									
إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)									
حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بالنولار الأمريكي)									
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي									
النفطي									
غير النفطي ^٢									
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط)									
القطاع الخارجي									
الصادرات (قرب)									
النفطي									
الواردات (قرب)									
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)									
حجم الصادرات									
حجم الواردات									
معدلات التبادل التجاري									
التقود والائتمان									
صافي الأصول الأجنبية									
صافي الأصول المحلية									
منها: مطالبات على القطاع الخاص									
التقود وشبه التقود (ن ^٣)									
سعر الفائدة السائد بين البنوك على الودائع لمدة ثلاثة أشهر (% سنويا) ^٣									
مالية الحكومة المركزية									
الإيرادات									
النفقات									
المصروفات									
صافي اقتناء الأصول غير المالية									
صافي الإقراض (+)/الائراض (-)									
ما عدا الإيرادات النفطية									
الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي									
الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي									
ودائع الحكومة المركزية في البنك المركزي السعودي									
إجمالي دين الحكومة المركزية									
صافي الأصول المالية للحكومة المركزية									
بنود للتكوة:									
صافي الأصول الأجنبية الكلية لدى البنك المركزي السعودي (بمليارات الدولارات الأمريكية)									
بأشهر الواردات من السلع والخدمات ^٣									
الواردات من السلع والخدمات/إجمالي الناتج المحلي									
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (١٠٠=٢٠١٠، نهاية الفترة) ^٣									
متوسط سعر صرف الريال السعودي/النولار الأمريكي									
عدد السكان (بالملايين)									
معدل البطالة (بين المواطنين السعوديين)									
معدل البطالة (الكلية)									
المؤشر العام لتداول الأسهم (تاسي)									

المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ يشمل المنتجات المكررة.

٢ إعادة التصنيف الأخير للحسابات القومية لا يظهر بشكل كامل.

٣ آخر المشاهدات

الجدول ٢- المملكة العربية السعودية: عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، ٢٠١٩-٢٠٢٨

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩		
(مليارات لريالات سعودية)											
١,٣٥٠	١,٣٣٣	١,٢٨٠	١,٢٢٣	١,١٥٢	١,١٣٧	١,١٣٠	١,٢٧٧	٩٦٥	٧٨٢	٩٢٧	الإيرادات
٧١٢	٧٣٠	٧١١	٦٨٦	٦٤٦	٦٦١		٨٥٧	٥٦٢	٤١٣	٥٩٤	النفطية
٦٣٩	٦٠٣	٥٦٩	٥٣٧	٥٠٦	٤٧٦		٤٢٠	٤٠٣	٣٦٩	٣٣٢	غير النفطية
٥٠٢	٤٧٣	٤٤٦	٤٢٠	٣٩٥	٣٧١	٣٢٢	٣٣٣	٢٨٣	١٨٩	١٧٥	الإيرادات الضريبية
٣٧	٣٥	٣٣	٣٢	٣٠	٢٨	٢٢	٢٤	١٨	١٨	١٧	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
٣٧٩	٣٥٨	٣٣٨	٣١٩	٣٠١	٢٨٣	٢٥٤	٢٦١	٢١٧	١٢٦	١١٠	الضرائب على السلع والخدمات (تشمل الضرائب الانتقائية)
٣٩	٣٦	٣٣	٣١	٢٨	٢٥	١٨	١٩	١٩	١٨	١٧	الضرائب على التجارة ومعاملات دولية
٤٦	٤٤	٤١	٣٩	٣٧	٣٥	٢٨	٢٨	٢٩	٢٧	٣٠	ضرائب أخرى
١٣٧	١٣٠	١٢٣	١١٧	١١١	١٠٥		٨٨	١٢٠	١٧٩	١٥٧	الإيرادات غير النفطية غير الضريبية
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠		٣٢	٢٠	٧٤	٢٢	دخل الممتلكات (ما عدا النفط)
٤١	٣٨	٣٦	٣٤	٣٢	٣٠		٣٦	٣٠	٢٦	٣٣	عمليات بيع السلع والخدمات
١٩	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤		١٣	١١	٩	١٠	عرامات وجزارات ومصارلات
٥٧	٥٤	٥٠	٤٧	٤٣	٤٠		٧	٥٩	٧٠	٩٢	إيرادات أخرى
١,٣٤٩	١,٣٢٤	١,٢٨٦	١,٢٥٥	١,٢١٨	١,١٨٥	١,١١٤	١,١٧٣	١,٠٣٩	١,٠٧٦	١,٠٥٩	النفقات
١,١٥١	١,١٢٦	١,٠٩٧	١,٠٧٦	١,٠٤٩	١,٠٢٦	٩٥٧	١,٠٣٠	٩٢٦	٩٢١	٨٩٠	المصروفات
٥٦١	٥٥٠	٥٣٩	٥٣٣	٥٢٦	٥٢٠	٥١٤	٥١٣	٤٩٦	٤٩٥	٥٠٥	تعويزات العاملين ^١
٦٦٢	٦٥٦	٦٥١	٦٤٦	٦٤٢	٦٣٩	٦١٨	٦٥٨	٦٥٥	٦٥٣	٦٦١	استخدام السلع والخدمات
٤٠	٤٠	٤٠	٤٣	٤٠	٣٩	٣٩	٣٠	٢٧	٢٤	٢١	مدفوعات لفائدة
٢٦	٢٦	٢٦	٣٠	٢٨	٢٦		١٦	١٥	١٣	١١	المحلية
١٤	١٤	١٤	١٣	١٢	١٣		١٤	١٣	١١	١٠	الخارجية
٢٩	٢٩	٢٩	٣٠	٣٠	٢٨	٢٢	٣٠	٣٠	٢٨	٢٣	الدعم (الإعانات)
١١٣	١٠٧	١٠١	٩٥	٩٠	٨٥	٦٧	٧٩	٧٠	٦٩	٨٢	لمزايا الاجتماعية ^٢
٤	٤	٣	٣	٣	٣	٢	٣	٣	٤	١	المنح
١٤٣	١٤٠	١٣٢	١٢٥	١١٨	١١٣	٩٦	١١٧	٩١	٩٧	٩٧	مصروفات أخرى
١٩٩	١٩٨	١٩٠	١٧٩	١٦٩	١٥٩	١٥٧	١٤٣	١١٧	١٥٥	١٦٩	صافي اقتناء الأصول غير المالية
١	٩	٧-	٣٢-	٦٧-	٤٨-	١٦	١٠٤	٧٣-	٢٤٤-	١٣٢,٦-	صافي الإفراض (+) / الاقتراض (-)
(٪ من إجمالي فئات المحل)											
٢٨,٥	٢٩,٣	٢٩,٢	٢٩,٠	٢٨,٤	٢٨,٤	٢٩,٢	٣٠,٧	٢٩,٦	٢٨,٤	٢٩,٥	الإيرادات
١٥,٠	١٦,٠	١٦,٢	١٦,٢	١٥,٩	١٦,٥		٢٠,٦	١٧,٣	١٥,٠	١٨,٩	النفطية
١١,٣	١٢,٠	١٢,٦	١٣,٠	١٣,٠	١٤,٢		١٩,٠	١٥,٨	١٣,٥	١٧,٣	الإيرادات النفطية من المصارلات
١٣,٥	١٣,٢	١٣,٠	١٢,٧	١٢,٥	١١,٩		١٠,١	١٢,٤	١٣,٤	١٠,٦	غير النفطية
١٠,٦	١٠,٤	١٠,٢	١٠,٠	٩,٧	٩,٣	٨,٣	٨,٠	٨,٧	٦,٩	٥,٦	الإيرادات الضريبية
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٧	٠,٥	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
٨,٠	٧,٩	٧,٧	٧,٦	٧,٤	٧,١	٦,٦	٦,٣	٦,٧	٤,٦	٣,٥	الضرائب على السلع والخدمات (بما في ذلك الضرائب الانتقائية)
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٦	الضرائب على التجارة ومعاملات دولية
١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٧	٠,٧	٠,٩	١,٠	١,٠	ضرائب أخرى
٢,٩	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٦		٢,١	٣,٧	٦,٥	٥,٠	الإيرادات غير النفطية غير الضريبية
٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥		٠,٨	٠,٦	٢,٧	٠,٧	دخل الممتلكات (ما عدا النفط)
٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨		٠,٩	٠,٩	٠,٩	١,٠	عمليات بيع السلع والخدمات
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤		٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	عرامات وجزارات ومصارلات
١,٢	١,٢	١,١	١,١	١,١	١,٠		٠,٢	١,٨	٢,٦	٢,٩	إيرادات أخرى
٢٨,٤	٢٩,٠	٢٩,٤	٢٩,٧	٣٠,٠	٢٩,٧	٢٨,٨	٢٨,٢	٣١,٩	٣٩,١	٣٣,٧	الإنفاق
٢٤,٢	٢٤,٧	٢٥,٠	٢٥,٥	٢٥,٩	٢٥,٧	٢٤,٧	٢٤,٨	٢٨,٣	٣٣,٤	٢٨,٣	المصروفات
١١,٨	١٢,١	١٢,٣	١٢,٦	١٣,٠	١٣,٠	١٣,٣	١٢,٣	١٥,٢	١٨,٠	١٦,١	تعويزات العاملين ^١
٥,٥	٥,٦	٥,٧	٥,٨	٦,٠	٦,٠	٥,٦	٦,٢	٦,٣	٧,٤	٥,١	استخدام السلع والخدمات
٠,٨	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٧	٠,٨	٠,٩	٠,٧	مدفوعات لفائدة
٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٦		٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٣	المحلية
٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣		٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٣	الأجنبية
٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٩	١,٠	٠,٧	الدعم (الإعانات)
٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,١	١,٧	١,٩	٢,١	٢,٥	٢,٦	المنافع الاجتماعية ^٢
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٠	المنح
٣,٠	٣,١	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٢,٨	٢,٥	٢,٨	٢,٨	٣,٥	٣,١	مصروفات أخرى
٤,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٢	٤,٢	٤,٠	٤,١	٣,٤	٣,٦	٥,٦	٥,٤	صافي اقتناء الأصول غير المالية
٠,٠	٠,٢	٠,٢-	٠,٧-	١,٦-	١,٢-		٢,٥	٢,٣-	١٠,٧-	٤,٢-	صافي الإفراض (+) / الاقتراض (-)
١٥,٣-	١٦,٢-	١٧,٩-	١٩,٦-	٢١,٤-	٢٣,٧-		٢٩,٦-	٢٧,٢-	٣٥,٤-	٣٢,٤-	الرصيد الأولي غير المرتبط بالمصارلات النفطية/الإجمالي الناتج المحلي غير النفطي

المصادر: وزارة المالية، وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ تشمل راتب لشهر الإضافي وفقاً للتقويم الهجري في سنة ٢٠١٦.

٢ تشمل تحويلات أموال الزكاة، ومدفوعات الرعاية الاجتماعية، وبدلات إعانة برنامج حافز للباحثين عن عمل.

الجدول ٣- المملكة العربية السعودية: عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، ٢٠١٩-٢٠٢٨ (تتمة)

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	تقديرات	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢				
(بمليارات الريالات السعودية)										
١	٩	٧-	٣٢-	٦٧-	٤٨-	١٠٤	٧٣-	٢٩٤-	١٣٣-	صافي الإقراض (+) / الإقراض (-)
١-	٩-	٧	٣٢	٦٧	٤٨	١٠٤-	١٧٢	٢٧١	١٤٣	التمويل
١	٩	٧-	٢٨-	٥٩-	٣٩-	١٨٧	٥٤-	٩٦-	٢٥-	صافي اقتناء الأصول المالية
١-	٨	٧-	٢٨-	٥٩-	٣٩-	١٨٧	٥٤-	٩٦-	٢٧-	المحلية
١-	٨	٧-	٢٨-	٥٩-	٣٩-	١٨٧	٥١-	٩٣-	٣٣-	الودائع لدى البنك المركزي السعودي (+، الزيادة)
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣-	٣-	٦	القروض وخصص الملكية
٢	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	أجنبية
٠	٠	٠	٤	٨	٩	٨٣	١١٨	١٧٦	١١٨	صافي تحمل الخصوم (- = السداد)
٣٩	٤١	٨٥	٤١	٨	٥٠	١٠٧	١٠٩	١٧٤	٧٠	المحلية
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧٨	٠	البنوك
٣٩	٤١	٨٥	٤١	٨	٥٠	١٠٧	١٠٩	٩٦	٧٠	المؤسسات غير المصرفية
٤١	٢٧	٢١	٣٥	٤٠	٥٢	١٩	٤٩	٤٦	٥٠	الأجنبية
٨٠-	٦٨-	١٠٦-	٧٢-	٤٠-	٩٣-	٤٣-	٤٠-	٤٤-	٢-	استهلاك الدينون
٣٩-	٤١-	٨٥-	٤٦-	٣٤-	٢٣-	٢٤-	٢٠-	٤٤-	٢-	المحلية
٤١-	٢٧-	٢١-	٢٦-	٦-	٧٠-	١٨-	٢١-	٠	٠	الأجنبية
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٩٨	٢٣-	١١	القيمة المتبقية/الفرجة (+ = إفراط في التمويل)
(% من إجمالي الناتج المحلي)										
٠,٠	٠,٢	٠,٢-	٠,٧-	١,٦-	١,٢-	٢,٥	٢,٣-	١٠,٧-	٤,٢-	صافي الإقراض (+) / الإقراض (-)
٠,٠	٠,٢-	٠,٢	٠,٧	١,٦	١,٢	٢,٥-	٥,٢	٩,٩	٤,٥	التمويل
٠,٠	٠,٢	٠,٢-	٠,٧-	١,٤-	١,٠-	٤,٥	١,٧-	٣,٥-	٠,٨-	صافي اقتناء الأصول المالية
٠,٠	٠,٢	٠,٢-	٠,٧-	١,٤-	١,٠-	٤,٥	١,٧-	٣,٥-	٠,٩-	المحلية
٠,٠	٠,٢	٠,٢-	٠,٧-	١,٤-	١,٠-	٤,٥	١,٦-	٣,٤-	١,١-	الودائع لدى البنك المركزي السعودي (+، الزيادة)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٢	القروض وخصص الملكية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	الأجنبية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,٢	٢,٠	٣,٦	٦,٤	٣,٨	صافي تحمل الخصوم (- = السداد)
٠,٨	٠,٩	١,٩	١,٠	٠,٢	١,٣	٢,٦	٣,٢	٦,٣	٢,٢	المحلية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٨	٠,٠	البنوك
٠,٨	٠,٩	١,٩	١,٠	٠,٢	١,٣	٢,٦	٣,٢	٣,٥	٢,٢	المؤسسات غير المصرفية
٠,٩	٠,٦	٠,٥	٠,٨	١,٠	١,٣	٠,٥	١,٥	١,٧	١,٦	الأجنبية
١,٧-	١,٥-	٢,٤-	١,٧-	١,٠-	٢,٣-	١,٠-	١,٢-	١,٦-	٠,١-	استهلاك الدينون
٠,٨-	٠,٩-	١,٩-	١,١-	٠,٨-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	١,٦-	٠,١-	المحلية
٠,٩-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٦-	٠,١-	١,٨-	٠,٤-	٠,٦-	٠,٠	٠,٠	الأجنبية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٠	٠,٨-	٠,٣	القيمة المتبقية/الفرجة (+ = إفراط في التمويل)
بنود للتكرار:										
٧١١-	٧٢١-	٧١٧-	٧١٨-	٧١٢-	٧٠٩-	٧٥٣-	٦٣٦-	٧٠٧-	٧٢٧-	الرصيد الكلي غير النفطي
٦٩١-	٧٠١-	٦٩٧-	٦٩٥-	٦٩٢-	٦٩٠-	٧٥٥-	٦٢٨-	٧٥٧-	٧٢٨-	الرصيد الأولي غير النفطي
١٨,٩	١٨,٩	١٨,٩	١٨,٩	١٨,٩	١٨,٩	١٨,١	١٨,٩	١٨,٢	١٥,٩	الإيرادات غير النفطية/ إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
١٤,٩	١٤,٨	١٤,٨	١٤,٨	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٣	١٣,٣	٩,٤	٨,٤	الإيرادات الضريبية/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٢,٠	٢,٠	١,٨٣	١,٤٨	١,١١	١,١١	٢,٤٧	٤,٤	١٣,٩-	٣,٧	الرصيد الجاري
٢,٠٥-	٢٢,٠-	٢٣,٢-	٢٤,٤-	٢٥,٨	٢٧,٤-	٣٢,٤-	٢٩,٥-	٣٧,٤-	٣٤,٧-	الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
١٢,٢	١٢,٧	١٣,٢	١٣,٧	١٤,٤	١٥,٢	١٤,٨	١٧,٢	١٨,٣	١١,٨	إجمالي الدين المحلي الحكومي/إجمالي الناتج المحلي
٨,١	٨,٤	٨,٨	٩,١	٩,٣	٨,٦	٩,٠	١١,٦	١٢,٧	٩,٧	إصدارات سندات الدين الخارجي الحكومي/إجمالي الناتج المحلي
٢,٠,٣	٢١,١	٢١,٩	٢٢,٨	٢٣,٦	٢٣,٨	٢٣,٨	٢٨,٨	٣١,٠	٢١,٦	إجمالي الدين الحكومي/إجمالي الناتج المحلي
٧,١	٧,٤	٧,٥	٨,٠	٩,٠	١٠,٦	١١,١	١١,٨	١٥,٩	١٦,٨	الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي/إجمالي الناتج المحلي
١٣,١-	١٣,٧-	١٤,٤-	١٤,٨-	١٤,٦-	١٣,٢-	١٢,٧-	١٧,٠-	١٥,١-	٤,٧-	صافي الأصول المالية الحكومية/إجمالي الناتج المحلي
٣٣٨	٣٣٩	٣٣١	٣٣٨	٣٣٥	٤٤٤	٤٦٣	٣٨٥	٤٣٧	٥٢٩	الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي (بمليارات الريالات)
٤,٧٤٦	٤,٥٥٨	٤,٣٨٣	٤,٢٢٣	٤,٠٥٥	٣,٩٩٧	٤,١٥٦	٣,٢٥٧	٢,٧٥٤	٣,١٤٥	إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمليارات الريالات السعودية)
٣,٣٧٥	٣,١٨٩	٣,٠١٠	٢,٨٤٣	٢,٦٨١	٢,٥٢٢	٢,٣٢٧	٢,١٣١	٢,٠٢٤	٢,٠٩٤	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)
٦٥,٩	٦٧,٢	٦٨,٩	٧٠,٩	٧٣,٦	٨٠,٤	١٠٢,٠	٧٣,٢	٤٢,٧	٦٥,٩	متوسط سعر تصدير النفط

المصادر: وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٤- المملكة العربية السعودية: ميزان المدفوعات، ٢٠١٩ - ٢٠٢٨
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
٣,٥-	٧,٨	١٩,٣	٣٠,٩	٣٧,٨	٦٨,٨	١٥٠,٨	٤٤,٣	٢٢,٨-	٣٨,٢
٠,٣-	٠,٦	١,٧	٢,٧	٣,٥	٦,٥	١٣,٦	٥,١	٣,١-	٤,٦
٥٥,٧	٦٨,٥	٨١,٣	٩٥,٠	١٠٤,١	١٤٠,٧	٢٣٤,٧	١٣٦,٥	٤٧,٩	١٢١,٣
٣٤٧,٤	٣٣٩,٤	٣٣٠,٢	٣٢٣,٤	٣١١,٠	٣٢٩,٢	٤١٠,٧	٢٧٦,٢	١٧٣,٩	٢٦١,٦
٢١٦,٥	٢٢٠,١	٢٢٢,٨	٢٢٤,٧	٢١٩,٨	٢٤٣,٥	٣٢٦,٣	٢٠٢,٢	١١٩,٤	٢٠٠,٥
١٣١,٠	١١٩,٣	١٠٧,٥	٩٨,٦	٩١,٢	٨٥,٧	٨٤,٤	٧٤,٠	٥٤,٥	٦١,١
٢٩١,٧-	٢٧٠,٩-	٢٤٨,٩-	٢٢٨,٤-	٢٠٦,٨-	١٨٨,٥-	١٧٦,٠-	١٣٩,٧-	١٢٥,٩-	١٤٠,٣-
٢٧,١-	٢٩,٩-	٣٢,١-	٣٤,٨-	٣٧,٤-	٤٢,٧-	٥٠,٩-	٦٣,٠-	٤٧,٣-	٥٤,٤-
١٣,١-	١٣,٧-	١٤,١-	١٤,٦-	١٥,٠-	١٦,٤-	١٨,٤-	١٤,١-	١٢,٩-	١٢,٩-
١٧,٣	١٦,١	١٥,٠	١٣,٩	١٢,٩	١٠,٨	٧,٦	٨,٤-	٤,٨-	١,٣
٣١,٣-	٣٢,٣-	٣٣,٠-	٣٤,١-	٣٥,٣-	٣٧,١-	٤٠,١-	٤٠,٥-	٢٩,٦-	٤٢,٨
١٩,٢	١٩,٠	١٨,٦	١٧,٩	١٦,٩	١٥,٢	١١,١	١٥,٢	١٣,٩	٧,٩
١٩,٤	١٩,٣	١٨,٩	١٨,١	١٧,٢	١٥,٥	١١,٣	١٥,٨	١٣,٩	٨,٥
٥١,٢-	٤٩,٩-	٤٨,٥-	٤٧,٢-	٤٥,٨-	٤٤,٥-	٤٤,١-	٤٤,٤-	٣٧,٤-	٣٦,٦-
٤٥,٩-	٤٤,٦-	٤٣,٢-	٤١,٩-	٤٠,٥-	٣٩,١-	٣٨,٨-	٣٩,٨-	٣٤,٣-	٣٠,٣-
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٥-	١,٣-	١,٨-	١,٧-
٢٣,٩	٨,٣	٨,٨-	٣١,٩-	٥٢,٥-	٨١,٥-	١٣٥,١-	٣٩,٩-	٢١,٩-	٣٣,٢-
١١,٦	٦,٧	٢,٢	١,٨-	٤,٨-	٧,٥-	١٠,٩-	٤,٦-	٠,٥	٩,٠-
٤,٥-	٦,٥-	٨,٨-	١١,١-	١٣,٢-	١٥,٣-	١٨,٨-	٢٣,٩-	٤,٩-	١٣,٥-
١٦,١	١٣,٢	١١,٠	٩,٣	٨,٤	٧,٨	٧,٩	١٩,٣	٥,٤	٤,٦
٩,٠	٠,١-	٩,٧-	١٤,٧-	١٦,١-	٢٠,٤-	٣٦,٩-	٣٨,٥-	٢٣,٧-	١١,٥
١٦,٩-	٢١,٦-	٢٨,٦-	٣٥,٨-	٣٩,٨-	٤٢,١-	٤٩,٧-	٥٥,٦-	٥٣,٦-	٣٤,٦-
٢٦,٠	٢١,٥	١٨,٩	٢١,١	٢٣,٨	٢١,٦	١٢,٨	١٧,١	٢٩,٩	٤٦,١
٣,٢	١,٧	١,٣-	١٥,٤-	٣١,٧-	٥٣,٦-	٨٧,٢-	٣,٢	١,٣	٣٥,٧-
١٥,٥-	١٦,٤-	١٨,٢-	٣٠,٣-	٤٣,٣-	٤٨,١-	٧٧,٥-	٢٢,٣-	٤,٩-	٥٥,٧-
١٨,٧	١٨,١	١٦,٩	١٤,٩	١١,٦	٥,٥-	٩,٧-	٢٥,٥	٦,٢	٢٠,٠
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٨,٧-	١,٤-	٠,٦	٠,٣-
٢٠,٤	١٦,٢	١٠,٥	١,٠-	١٤,٧-	١٢,٧-	٤,٥	١,٧	٤٥,٩-	٣,٠
٢٠,٤-	١٦,٢-	١٠,٥-	١,٠	١٤,٧	١٢,٧	٤,٥-	١,٧-	٤٥,٩	٣,٠-
٢٠,٤-	١٦,٢-	١٠,٥-	١,٠	١٤,٧	١٢,٧	٢,٣-	١١,٠	٤٤,٩	٤,٥-
٤٥٩,٢	٤٣٨,٨	٤٢٢,٧	٤١٢,١	٤١٣,١	٤٢٧,٨	٤٤٠,٥	٤٣٨,٢	٤٤٩,٢	٤٩٤,٠
١٣,٨	١٣,٩	١٤,٠	١٤,٦	١٥,٧	١٧,٥	١٩,٤	٢٠,٣	٢٥,٣	٣٢,٥
٦٩,١	٧٢,٣	٧٤,٥	٧٥,٦	٧٥,٩	٧٣,٤	٦٤,٤	٧١,٤	٨١,٦	٨٠,٠
١٧,٤-	١٧,٥-	١٧,٤-	١٧,٢-	١٦,٨-	١٦,٤-	١٥,٨-	١٨,٢-	١٩,٤-	١٩,٣-
٢٧,١	٢٦,٦	٢٦,٥	٢٦,٤	٢٦,١	٢٤,٩	٢٣,٩	٣١,٧	٣٢,٤	٢٢,٢
٦٥,٩	٦٧,٢	٦٨,٩	٧٠,٩	٧٣,٦	٧٨,٤	٩٩,٠	٧٠,٨	٤٣,٣	٦٤,٢
٦٥,٩	٦٧,٢	٦٨,٩	٧٠,٩	٧٣,٦	٨٠,٤	١٠٢,٠	٧٣,٢	٤٢,٧	٦٥,٩
١١,٠	١٠,٩	١٠,٧	١٠,٥	١٠,٠	١٠,١	١٠,٦	٩,١	٩,٢	٩,٨
٩,٠	٩,٠	٨,٩	٨,٧	٨,٢	٨,٣	٨,٨	٧,٦	٧,٧	٨,٣
٦٢,٣	٦٤,٨	٦٧,٥	٦٩,٥	٧٠,٧	٧٤,٠	٧٩,٥	٧٣,٢	٦٨,٧	٧٦,٦
٢٣,٠	٢٢,٣	٢١,٣	٢٠,٣	١٩,١	١٧,٧	١٥,٩	١٦,١	١٧,١	١٦,٧
١,٢٦٥,٧	١,٢١٥,٦	١,١٦٨,٧	١,١٢٦,٢	١,٠٨١,٣	١,٠٦٥,٧	١,١٠٨,١	٨٦٨,٦	٧٣٤,٣	٨٣٨,٦
١٠٢,٧	١٠٢,٧	١٠٢,٧	١٠٢,٧	١٠٠,٣	٩١,٢	١٠٠,٠	١٠١,١	٩٣,٦	٨١,٤
٢,٨	٢,٨	٣,٦	٤,٧	٥,٨	٥,٦	٢,٩	٠,٢	٠,٧	٢,٣

المصادر: البنك المركزي السعودي (ساما) وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ يمثل العائد على صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي والمؤسسات الحكومية المستقلة والقطاع الخاص.

٢ الواردات من السلع والخدمات على مدى اثني عشر شهرا القادمة ما عدا واردات تجارة العيور.

الجدول ٥- المملكة العربية السعودية: المسح النقدي، ٢٠١٩ - ٢٠٢٨ (%)

تقديرات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠١٩
(بمليارات الريالات السعودية)									
١,٧٣٦	١,٦٧٣	١,٧٥٢	١,٩٢٣	١,٦٩٧	١,٦٥١	١,٦٥٦	١,٧٧٦	١,٨٦٢	١,٩٢٣
١,٦٥٢	١,٦٤٣	١,٦٨٤	١,٨٥٣	١,٦٠٤	١,٥٤٩	١,٥٤٥	١,٦٤٦	١,٧٢٢	١,٨٥٣
٨٤	٣٠	٦٨	٧٠	٩٣	١٠٢	١١١	١٣٠	١٤٠	٧٠
(بمليارات الريالات السعودية)									
٢,٤٦٥	٢,٢٢٥	١,٨٤٣	١,٤٦٣	٢,٧١١	٢,٩٩٢	٣,٢٣٢	٣,٤٤٤	٣,٨٧٦	١,٤٦٣
٤٧	٩٥	٢	١٤٦	٧٥	١١٦	١٢١	٨٥	٥٧	١٤٦
٥١٠	٤٨١	٤٣٨	٣٨٤	٤٩٩	٤٨٢	٤٥٩	٤١٦	٣٩٦	٣٨٤
٤٦٣	٣٨٥	٤٣٧	٥٢٩	٤٢٤	٣٦٥	٣٣٨	٣٣١	٣٣٨	٥٢٩
١٢٨	٩٥	٧٩	٦٢	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	٦٢
٢,٢٩٠	٢,٠٣٤	١,٧٦٢	١,٥٤٧	٢,٥٠٨	٢,٧٤٨	٢,٩٨٣	٣,٢٣٠	٣,٤٧٧	١,٥٤٧
(بمليارات الريالات السعودية)									
٢,٤٩٥	٢,٣٠٩	٢,١٤٩	١,٩٨٥	٢,٦٩٥	٢,٨٦٤	٣,٠٣٨	٣,٢١٦	٣,٤٠٧	١,٩٨٥
(بمليارات الريالات السعودية)									
١,٥٢٨	١,٥٦٤	١,٤٨٩	١,٢٨٨	١,٦٤٥	١,٧٤٢	١,٨٤٢	١,٩٤٣	٢,٠٥٢	١,٢٨٨
٢٠٠	٢٠٤	٢٠٦	١٨٩	٢٤١	٢٥٦	٢٧٠	٢٨٥	٣٠١	١٨٩
١,٣٢٨	١,٣٦٠	١,٢٨٣	١,٠٩٩	١,٤٠٣	١,٤٨٧	١,٥٧٢	١,٦٥٨	١,٧٥١	١,٠٩٩
٩٦٧	٧٤٤	٦٦٠	٦٩٧	١,٠٥٠	١,١٢٢	١,١٩٦	١,٢٧٢	١,٣٥٥	٦٩٧
٣١٢	٢٤٩	١٨٦	١٩٥	٣٣٩	٣٦٢	٣٨٦	٤١١	٤٣٨	١٩٥
(بمليارات الريالات السعودية)									
١,٧٠٥	١,٥٨٩	١,٤٤٥	١,٤٠١	١,٧١٤	١,٧٧٩	١,٨٥٠	١,٩٣٣	٢,٠٣٠	١,٤٠١
(التغيرات % في رصيد النقد بمعناها الواسع في بداية التق)									
٢,٧	٣,٧	٨,٦	١,٨	١,٦	١,٧	٠,٢	١,٦	٢,٢	١,٨
١٠,٤	١٧,٧	١٩,٢	١١,٩	٩,٩	١٠,٤	٨,٤	٧,٠	٦,٨	١١,٩
٢,١	٤,٤	٧,٤	٦,٠	١,١	١,٥	٠,٢	١,٢	٠,٩	٦,٠
١,٣	٢,٠	٢,٨	٤,٢	٠,٥	٠,٦	٠,٨	١,٤	٠,٦	٤,٢
٣,٤	٢,٤	٤,٧	١,٨	١,٦	٢,٢	١,٠	٠,٢	٠,٣	١,٨
١,٤	٠,٧	٠,٩	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٤
١١,١	١٢,٦	١٠,٩	٥,٥	٨,٨	٨,٩	٨,٢	٧,٧	٦,٨	٥,٥
(التغير %، ما لم يتكرر خلاف ذلك)									
٣,٨	٤,٥	٨,٩	١,٧	٢,٢	٢,٧	٠,٣	٣,٠	٤,١	١,٧
١٠,٨	٢٠,٧	٢٦,٠	١٧,٨	١٠,٠	١٠,٤	٨,٠	٦,٦	٦,٣	١٧,٨
١٢,٦	١٥,٤	١٤,٠	٧,٠	٩,٦	٩,٥	٨,٥	٨,٣	٧,٦	٧,٠
٨,١	٧,٤	٨,٣	٧,١	٨,٠	٦,٣	٦,١	٥,٩	٥,٩	٧,١
(التغير %، ما لم يتكرر خلاف ذلك)									
بنود للتذكير:									
...	...	٢٣٧,٤	٢٣٦,٤	٢٣٦,٤
(بمليارات الريالات السعودية) ١									
٦٠,٠	٧٠,٩	٧٨,١	٦٣,١	٦٧,٤	٧٠,٦	٧١,٩	٧٣,٤	٧٤,٧	٦٣,١
نسبة ٣ إلى إجمالي الناتج المحلي									
٩٨,٤	٩٥,٥	٨٧,١	٧٣,٨	٩٩,٥	١٠٢,٥	١٠٤,٩	١٠٧,٣	١٠٩,٠	٧٣,٨
نسبة المطالبات على القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي غير الخطي									

المصادر: البنك المركزي السعودي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ بالنسبة لعام ٢٠٢٠، تعكس الأرقام أحدث البيانات المتاحة.

الجدول ٦ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٦-٢٠٢٢

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
القطاع المصرفي						
هيكل القطاع المصرفي						
٢٧	٢٦	٢٥	٢٥	٢٩	٢٥	٢٤
عدد البنوك المرخصة						
عدد البنوك التي تبلغ حصتها:						
١	١	٢	٢	٢	٢	٢
٢٥ % من مجموع الأصول						
٥	٥	٦	٦	٦	٦	٦
٧٥ % من مجموع الأصول						
٨٤,٣	٩٧,٢	١٠٤,٩	٨١,٦	٨٠,١	٨٩,٣	٩٣,٣
مجموع الأصول (% من إجمالي الناتج المحلي)						
٨,٢	٨,١	٨,٧	٩,٥	٩,٤	١٠,٥	١٠,٠
منه: أصول مقومة بعملة أجنبية (% من مجموع الأصول)						
٥٨,٥	٦٥,٤	٦٧,٦	٥١,٨	٤٨,٣	٥٣,٧	٥٧,٩
مجموع القروض (% من إجمالي الناتج المحلي)						
٥٣,٥	٦٠,٣	٦١,٩	٤٧,٤	٤٦,٧	٥١,٩	٥٥,٩
الائتمان المقدم للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)						
٥٥,٢	٦٤,٦	٧٠,٦	٥٧,١	٥٦,٣	٦٢,٧	٦٦,٩
مجموع الودائع، ما عدا الودائع بين البنوك (% من إجمالي الناتج المحلي)						
كفاية رأس المال						
١٩,٩	١٩,٩	٢٠,٣	١٩,٣	٢٠,٣	٢٠,٤	١٩,٥
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر						
١٨,٤	١٨,٢	١٨,٧	١٨,٠	١٨,٥	١٨,٣	١٧,٥
نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر						
جودة الأصول						
٦٩,٣	٦٧,٣	٦٤,٤	٦٣,٥	٦٢,٦	٦٢,٢	٦٢,٨
صافي القروض كنسبة من مجموع الأصول						
١,٨	١,٩	٢,٢	١,٩	٢,٠	١,٦	١,٤
مجموع القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض						
١٢٤,٥	١٤٧,٧	١٣٤,٧	١٤٨,١	١٥٧,٢	١٥١,٩	١٧٧,٠
مجموع المخصصات كنسبة من إجمالي القروض المتعثرة						
٢,٧	٢,٥	٢,٥	١,٦	١,١	١,٧	١,٠
صافي القروض المتعثرة كنسبة من مجموع رأس المال						
٢,٢	٢,٧	٢,٩	٢,٨	٣,٢	٢,٦	٢,٦
مجموع مخصصات خسائر القروض (% من مجموع القروض)						
-	-	-	-	-	-	-
نسبة قروض قطاع العقارات والتشييد إلى مجموع القروض						
-	-	-	-	-	-	-
نسبة قروض قطاع الصناعات التحويلية المحلية إلى مجموع القروض						
٦٥,٦	٦٣,٣	٦٩,٠	٧٣,٩	٧١,٣	٧٦,٢	٨٤,٢
حسابات الطوارئ والخصومات خارج الميزانية العمومية كنسبة من مجموع الأصول						
الربحية						
الأرباح (التغير) (%)						
٢٨,٥	٤٢,٩	٢٤,٠	٤,٥	٩,٨	٨,٦	٤,٨
متوسط العائد على الأصول قبل خصم الضرائب						
٢,١	١,٨	١,٤	٢,٠	٢,١	٢,٠	١,٨
العائد على أسهم رأس المال						
١٢,٥	١٠,٨	٨,٦	١٢,١	١٣,٨	١٢,٩	١٢,٦
نسبة المصروفات بخلاف الفائدة إلى مجموع الدخل ^١						
٣٤,٠	٣٦,١	٣٦,٢	٣٥,٩	٣٦,٣	٣٦,٦	٣٨,٠
متوسط فروق أسعار الفائدة على القروض						
٢,٤	٣,٢	٣,٥	٣,٩	٣,٩	٣,٥	٣,٥
السيولة						
٢٢,٨	٢٤,٧	٢٦,٨	٢٥,٤	٢٢,٣	٢١,٦	٢٠,٣
نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول						
٣٩,٧	٤١,٣	٤٣,٨	٤١,٣	٣٥,٥	٣٤,٦	٣١,٨
الأصول السائلة كنسبة من الخصوم قصيرة الأجل ^٢						
٩٧,٥	١٠٢,٦	١٠٩,٦	١١٥,٠	١١٥,٦	١١٧,٩	١١٥,٧
ودائع العملاء كنسبة من صافي القروض						
٥٧,٩	٦٤,٦	٦٦,٠	٦١,٢	٦٢,٢	٦١,٤	٥٩,٩
صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي						
الحساسية لمخاطر السوق						
١١,٩	٩,٥	٧,٤	٨,٦	٨,٧	٨,٦	٧,٦
الودائع المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع الودائع						
٧,٥	٧,٥	٨,٦	٨,٩	٨,٤	٨,٠	٨,٢
القروض المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع القروض						
٣١,٢	٢٧,١	٢٨,٠	٢٧,٥	٢٧,١	٢٧,١	٢٨,٣
حسابات الطوارئ والخصومات خارج الميزانية العمومية المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع الأصول						
٢,٤	٠,٠	٧,٣	٦,٧	٦,٤	٤,٠	٢,٦
نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال						
سوق الأوراق المالية						
٢٣٧,٧	٣٠٧,٣	٣٣٠,٦	٢٨٧,٠	٦٣,٠	٦٥,٤	٦٩,٥
رأس المال سوق الأسهم (% من إجمالي الناتج المحلي)						
٧,١	٢٩,٨	٣,٦	٧,٢	٨,٣	٠,٢	٤,٣
المؤشر العام لأسعار سوق الأسهم (التغير) (%)						
٥,٦	٦١,٠	٦,٤	١٢,٤	٣١,١	٨,٢	٦٧,٤
مؤشر أسعار أسهم البنوك (التغير) (%)						
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما).						
١ مجموع الدخل يشمل صافي الدخل من الفائدة وإجمالي الدخل من المصادر غير الفائدة.						
٢ الخصوم قصيرة الأجل تشمل الودائع تحت الطلب التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٩٠ يوماً أو أقل. والأصول السائلة تشمل النقد والذهب والسندات وأون الخزنة الحكومية السعودية والودائع بين البنوك التي يحل أجل استحقاقها في						

المرفق الأول - حالة تنفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام

٢٠٢٢

التوصيات	الوضع الراهن
دعم الضبط المالي بتكثيف الجهود في مجالات تعبئة الإيرادات غير النفطية، وإصلاحات أسعار الطاقة، وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي.	رغم عدم وجود تدابير ضريبية جديدة، فقد ظلت الإيرادات الضريبية غير النفطية قوية وسجلت زيادة في ظل مستوى الامتثال الضريبي الجيد. وفي ٢٠٢٢، زادت أسعار أربعة من منتجات الطاقة، بما فيها أسعار النيزل (وهو المنتج الأكثر حصولاً على الدعم)، وإن كانت غير كافية لخفض الدعم على منتجات الوقود السائل الذي بلغ ٦,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٢ نتيجة زيادة أسعار النفط من خلال الإيرادات المهذرة بالنسبة للحكومة من شركة أرامكو.
المحافظة على الانضباط المالي عن طريق الالتزام بالحدود القصوى للميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢٢ وانخفاض عائدات النفط.	تحسن رصيد المالية العامة بما يقارب ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٢، وإن كان أقل من المتوقع خلال مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٢. فعلى المدى المتوسط، يبدو مسار الضبط المالي محفوفاً بتحديات أكبر مما كان متوقفاً نتيجة ارتفاع مستويات الإنفاق وانخفاض عائدات النفط.
زيادة مستهدفات شبكة الأمان الاجتماعي الضرورية أو إعانات دعم أسعار الأغذية لدعم الأسر منخفضة الدخل في ٢٠٢٢.	زاد حجم الإنفاق على المنافع الاجتماعية خلال عام ٢٠٢٢، بما في ذلك بتطبيق مجموعة تدابير خاصة للتعامل مع أسعار الغذاء المرتفعة. وسوف يسهم المسح الجديد لمستوى معيشة الأسر (يجري حالياً بالتعاون مع البنك الدولي) في توفير ركيزة لمستوى الإنفاق الاجتماعي.
لا يزال وضع إطار إدارة الأصول والخصوم السيادية على رأس الأولويات لدعم الاستدامة المالية	جار العمل على وضع إطار إدارة الأصول والخصوم السيادية، مع البدء بأول مرحلة بخصوص الأصول والخصوم المالية وسعيًا للوصول إلى التغطية الشاملة.
تعزير إصلاحات الإدارة المالية العامة	لا تزال جهود التحسين مستمرة مع زيادة دمج الحسابات في حساب الخزينة الموحد، وجماع اتخاذ الاستعدادات من أجل إعداد الميزانية متوسطة الأجل، كما أن مستوى الإفصاح على مستوى الميزانية مستمر في التحسن من خلال عمليات الإبلاغ المنتظمة وإعداد كشف بالمخاطر على المالية العامة. كذلك يجري حالياً وضع الصيغة النهائية لإطار تقييم مخاطر الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
مواصلة إدارة الدين بشكل سليم لدعم سياسة المالية العامة وتطوير أسواق رأس المال.	لا يزال الدين العام منخفضاً، حيث تراجعت بنسبة ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٢ وفي حدود مستدامة. ومن المنتظر أن تظل استراتيجية الاقتراض مرنة بما يسمح بإطالة أجل استحقاق الديون وتساعد على تعميق سوق الدين المحلية.
تعزير الفحص الرقابي لمخاطر الائتمان وتطبيق إطار اتفاقية بازل ٣.	لا تزال نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى مجموع القروض منخفضة. ولا يزال العمل جارياً على تحسين مراقبة المخاطر، واستمكلت عدة عمليات تفتيش حسب الموضوعات على البنوك، بما في ذلك مراجعة نموذج المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومراجعة محفظة القروض العقارية، وإجراء عمليات التفتيش على محافظ قروض الشركات لدى البنوك. ويجري حالياً وضع الصيغة النهائية لنظام مراقبة البنوك. ويجري تطبيق أطر اتفاقية بازل ٣ بشأن نسبة الرفع المالي والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.
ترشيد وتوحيد المبادرات لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة	تم توحيد وترشيد المبادرات الرامية إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ولدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، بما في ذلك ترشيد الرسوم العديدة التي يتعين على هذه المنشآت التعامل معها (وهي من أهم القيود في ممارسة الأعمال).
تيسير كفاءة الاستثمار وتحفيز استثمارات القطاع الخاص	زادت الاستثمارات الخاصة غير النفطية بنسبة ٤٥٪ بالقيمة الحقيقية مدفوعة على وجه الخصوص بتزايد وتيرة تنفيذ العديد من المشروعات العملاقة. غير أن كفاءة استثمارات القطاع الخاص لا تزال بحاجة إلى التحسين. ويشكل بيع صندوق الاستثمارات العامة لجزء من أصوله في شركتي تداول وأكوا باور" مثالا على المجالات التي خرج من مشاركاته السابقة فيها لصالح القطاع الخاص الناشئ.
مواصلة إصلاحات سوق العمل لتعزيز الإنتاجية	قطعت الحكومة السعودية شوطاً كبيراً في تشجيع المساواة بين الجنسين، بما في ذلك عن طريق تعديل القيود في النصوص القانونية، لا سيما باستحداث أحكام عدم التمييز. ولا تزال معدلات البطالة الوطنية تسجل اتجاهها هبوطياً على مستوى العمالة السعودية والوافدة على حد سواء (معدل بطالة كلي بنسبة ٥,٦٪ في عام ٢٠٢٢). وظل المستوى الكلي لمشاركة المرأة في سوق العمل مرتفعاً عند نسبة قدرها ٣٤,٥٪ في الربع الأخير من ٢٠٢٢، متجاوزاً المستهدفات المحددة في رؤية ٢٠٣٠.
مواصلة الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال السياسات المتعلقة بالمناخ	أعلنت الحكومة السعودية عن استثمارات بمبلغ ١٨٦ مليار دولار من خلال "مبادرة السعودية الخضراء". وقد شمل التقدم المحرز على صعيد هذه المبادرة خلال عام ٢٠٢٢ زرع ١٨ مليون شجرة وإنشاء صندوق للاستدامة بقيمة ١,٥ مليار دولار. وسوف تُشتر في عام ٢٠٢٣ استراتيجية وطنية متكاملة لصناعة الهيدروجين.
تحسين البيانات الاقتصادية	تم نشر سلسلة جديدة من بيانات إجمالي الناتج المحلي على أساس تقديرات جديدة لجداول العرض والاستخدام ومن المتوقع استكمال التحول إلى تقديرات الحجم بنظام السلسلة في مطلع ٢٠٢٤. وتم نشر جداول المدخلات والمخرجات لأول مرة. وتم استكمال الإحصاء السكاني وجماع العمل على استكمال مسح قطاع الأسر.

المرفق الثاني - مصفوفة تقييم المخاطر^١

طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية	الاحتمالية	التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	الاستجابة من خلال السياسات
المخاطر العالمية (القضايا المحتملة)			
تفاقم الصراع (الصراعات) على المستوى الإقليمي: تصاعد الحرب الروسية في أوكرانيا أو غيرها من الصراعات الإقليمية وما يترتب عليها من عيوب اقتصادية تسبب في اضطراب التجارة (على سبيل المثال، الطاقة والأغذية والسياحة ومكونات سلاسل الإمدادات الحيوية، أو أي منها)، وتحويلات العاملين في الخارج، وتدفقات اللاجئين، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات المالية، فضلا عن نظم المفوعات.	مرتفعة	قوت انتقال التداعيات المباشرة (التجارة، أسعار الأغذية، الاستثمارات، القطاع المالي) محدودة في المملكة العربية السعودية، فالمملكة عموما من البلدان المصدرة للملح الأولى. وعلى الرغم من أن الأمن الغذائي غير معرض للخطر في الوقت الحالي (لا سيما بفضل الاحتفاظ بالمخزونات المسبقة)، فقد ظل الأمن الغذائي دائما في صدارة اهتمامات الحكومة السعودية. وسوف تؤثر التوترات، سواء الجغرافية-السياسية أو المالية، الجارية في آسيا على المملكة بدرجة أكبر نظرا لأنها الوجهة الرئيسية لصادراتها كما أن روابطها مع المملكة تكثفت مؤخرا (لا سيما الصين).	متوسطة
التباطؤ الاقتصادي أو الركود المفاجئ: تجتمع عوامل المخاطر المنفردة والعالمية لتسبب هبوطا حادا متزامنا في النمو، مع حدوث نوبات ركود في بعض البلدان، وانتقال التداعيات المعاكسة عبر التجارة والقنوات المالية، بالإضافة إلى تجزؤ الأسواق. ففي أوروبا، من الممكن أن يتسبب تكثف التداعيات من الحرب الدائرة في أوكرانيا، وتفاقم أزمة الطاقة وانقطاع الإمدادات، والتشديد النقدي في تقادم الهبوط الاقتصادي وتصحيحات في سوق الإسكان.	متوسطة	القناة الأساسية ستكون من خلال انخفاض أسعار السلع الأولية والطلب على الوقود من المملكة، لا سيما وأن الصين في الوقت الحالي هي أكبر مشتر للنفط من المملكة (نسبة قدرها ٢٦٪ من صادراتها النفطية)، والصين كذلك هي من كبار المصدرين غير النفطيين إلى المملكة، وقد دخلت الشركات الصينية والسعودية في استثمارات أجنبية مباشرة، منها مصفاة نفطية ضخمة في الصين، وعدد من المشروعات المشتركة.	متوسطة
تقلب أسعار السلع الأولية: حدوث انقطاعات متلاحقة في الإمدادات (على سبيل المثال، من جراء الصراعات أو قيود التصدير) وتقلبات الطلب (على سبيل المثال، نتيجة إعادة فتح الصين أبوابها) يتسبب في تقلب أسعار السلع الأولية بصفة متكررة، وظهور ضغوط على القطاع الخارجي والمالية العامة، وخلخلة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.	متوسطة	من شأن حدوث زيادة/انخفاض في السعر العالمي للنفط أن يرفع/يخفض النمو والتضخم في المملكة العربية السعودية، بينما يمكن أن يؤدي ارتفاع/انخفاض عائدات الصادرات النفطية إلى تحسين/تدهور أرصدة المالية العامة والحساب الجاري.	متوسطة
عدم الاستقرار المالي النظامي: حدوث تقلبات حادة في أسعار الفائدة الحقيقية، وعلوات المخاطر، وإعادة تسعير الأصول وسط أجواء الهبوط الاقتصادي والتحويلات في السياسات يخز حالات الإعسار في البلدان التي تتسم بنوكها أو مؤسساتها المالية غير المصرفية بالضعف، مما يتسبب في اختلالات الأسواق وانتقال التداعيات المعاكسة عبر الحدود.	متوسطة	ومن شأن زيادة الانقطاعات في إمدادات الأغذية وأسعارها عالميا، مثلما حدث أثناء جائحة كوفيد وفي أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، أن يخلق أثرا متواضعا على المملكة في ظل سياساتها للاحتفاظ بالمخزونات الغذائية وتنظيم بعض أسعار الأغذية في الأسواق المحلية.	منخفضة
مواصلة تنفيذ سياسة حصيفة في القطاع المالي والاستمرار في المراقبة الوثيقة للانكشافات من البنوك ولمؤسسات المالية الأخرى، بسبل منها إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وعمليات التفتيش على أساس الموضوعات. توفير السيولة عند اللزوم، وباستخدام آليات قائمة على السوق ومتوافقة مع ربط سعر الصرف بعملة ارتكاز.		في ظل تصنيفاتها الائتمانية المرتفعة والمتزايدة مؤخرا. ولكنها تأثرت نسبيا بالزيادة في أسعار الفائدة، في سياق ارتفاع مستوى السيولة والنمو في أعقاب تحقيق أرباح استثمارية من النفط والهيكلة المواتية للميزانيات العمومية في البنوك.	

^١ توضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي قد تسبب تغييرا جوهريا في مسار السيناريو الأساسي. والاحتمالية النسبية هي تقييم الخبراء الذاتي للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (وتشير كلمة "منخفضة" إلى احتمالية أقل من ١٠٪، و"متوسطة" إلى احتمالية بين ١٠٪ و ٣٠٪، و"مرتفعة" إلى احتمالية تتراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪). وتعكس مصفوفة تقييم المخاطر آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر والمستوى الكلي للمخاوف وقت إجراء المناقشات مع الحكومة. وفي حالة المخاطر التي لا يتنافى وقوع أحدها مع وقوع الآخر فمن الممكن أن تتفاعل وتتحقق معا.

المملكة العربية السعودية

طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية	الاحتمالية	التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	الاستجابة من خلال السياسات
	متوسطة	منخفضة	
الخطأ في معايرة السياسة النقدية: مع ازدياد عدم اليقين الاقتصادي والتقلبات، تلجأ البنوك المركزية الرئيسية إلى إبطاء وتيرة التشديد النقدي أو التحول إلى تيسير موقف السياسة النقدية قبل الأوان، مما يؤدي إلى انفلات التوقعات التضخمية عن الركيزة المستهدفة وتخفيف دوامة من الارتفاعات المتعاقبة في الأجور والأسعار في أسواق العمل المتسمة بنقص المعروض.		المخاطر منخفضة بالنسبة للمملكة العربية السعودية في ظل الضغوط التضخمية المنخفضة. وسوف تتبع سياستها النقدية مسار السياسة النقدية الأمريكية على نحو وثيق، ولكن نظرا للضغوط التضخمية المنخفضة فإن المخاطر المصاحبة لانفلات التوقعات التضخمية عن ركيزتها وخطأ معايرة السياسة النقدية هي مخاطر محدودة.	استمرار الأساليب الاقتصادية القوية سوف يحول على الأرجح دون حدوث تقلبات مفرطة في الأسواق المالية السعودية. ومواصلة تنفيذ السياسات النقدية وإدارة السيولة المتسقة مع ربط سعر الصرف بعملة ارتكاز.
المخاطر العالمية (القضايا الهيكلية)			
	مرتفعة	متوسطة	
تعمق التشقق الجغرافي-الاقتصادي: تعمق واتساع نطاق الصراع (الصراعات) وضعف التعاون الدولي تؤدي إلى ازدياد سرعة إعادة هيكلة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وانقطاعات الإمدادات، وتشقت التطور التكنولوجي ونظم المدفوعات، وتزايد تكاليف مدخلات الإنتاج، وعدم الاستقرار المالي، وحدث تصدع في النظامين النقدي والمالي الدوليين، وانخفاض النمو الممكن.		نظرا لدور المملكة البارز في الشرق الأوسط وفي سوق النفط العالمية فمن الممكن أن تجذب إلى المساهمة في التشقق الجغرافي-الاقتصادي أو تتأثر بالاتجاهات العامة لهذا التشقق. قريبا الجغرافي السياسي الوثيق وروابطها الاقتصادية مع الصين وروسيا، لا سيما من خلال سوق النفط، يمكن أن يكونا عاملين مساهمين، بينما يمكن أن تتأثر المملكة بالتشقق الجغرافي الاقتصادي أيضا من خلال الضغوط الخافضة للطلب على الصادرات السعودية، وانقطاعات الإمدادات، وتشقت التطور التكنولوجي ونظم المدفوعات، وتزايد تكاليف مدخلات الإنتاج، وعدم الاستقرار المالي، وحدث تصدع في النظامين النقدي والمالي الدوليين.	لا تزال المملكة العربية السعودية منخرطة بدرجة كبيرة في هذه الأوضاع من جوانب متعددة لا سيما في إطار مشاركتها الفعالة في مجموعة العشرين وغيرها من المحافل الدولية. وينبغي الاهتمام بالمحافظة على سياسات التجارة المفتوحة، بما في ذلك في إطار أهداف التنمية الطموحة التي تتوخاها المملكة. وينبغي تعجيل تنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية لتعزيز النمو الممكن، عن طريق تخفيف تنوع قاعدة الصادرات بعيدا عن النفط وتعزيز تنافسية قطاع الصادرات غير النفطية. والمحافظة على قوة كفاية رأس المال الإلزامي لاستيعاب أي زيادات في القروض المتعثرة أثناء التحول الاقتصادي.
المخاطر الداخلية			
	مرتفعة	منخفضة	
رغم المخاطر الكبيرة من احتمال تباطؤ وتيرة الإصلاح لأسباب منها الضغوط التضخمية المحلية، فإن الإصلاحات المنفذة في السنوات الأخيرة يمكن أن تدعم حدوث تعاف قوي. الانحرافات عن مسار برنامج الإصلاحات، ربما بسبب مخاطر داخلية أو تأثير صدمات دولية على الأسعار مثلا، ستخفض التوقعات بتحقيق مستويات أعلى من النمو والتوظيف على المدى المتوسط.		من المحتمل أن تكون توقعات الخبراء قلت من شأن تأثير الإصلاحات وأن تكون الاحتمالات في هذا المجال مائلة نحو تحقيق التطورات الإيجابية. وفي حالة تعذر مواصلة الضبط المالي المقرر والإصلاحات الهيكلية الطموحة، سيكون لذلك تأثير سلبي على مستويات النمو والتوظيف. كذلك فإن عدم نجاح الإصلاحات في توفير وظائف للسعوديين في القطاع الخاص سيؤدي إلى ضغوط من أجل زيادة الوظائف في القطاع الحكومي، مما ستكون له انعكاسات سلبية على استدامة المالية العامة. وبالمثل، فإن الضغوط التضخمية حال تحققها قد تؤدي إلى إبطاء وتيرة الإصلاحات (على سبيل المثال، فيما يتعلق بأسعار ودعم الطاقة، وضريبة القيمة المضافة)	استكمال الإصلاحات الهيكلية لتشجيع النمو غير النفطية وإصلاحات سوق العمل لزيادة تنافسية المواطنين السعوديين في القطاع الخاص. وتنفيذ التصحيح المالي الذي يوازن بين الحاجة إلى دعم التعافي والحاجة إلى إعادة بناء هوامش الأمان المالية.
	متوسطة	متوسطة	
التحديات السيبرانية: التحديات السيبرانية على البنية التحتية المادية أو الرقمية الحيوية سواء المحلية أو الدولية (بما في ذلك العملة الرقمية ومنظومة الأصول المشفرة) تتسبب في زعزعة الاستقرار المالي والاقتصادي.		نظرا للتوترات الجغرافية-السياسية في المنطقة، والدور البارز الذي تحتله المملكة العربية السعودية، وسرعة التحول الرقمي في اقتصادها ومجتمعها، فإن المملكة عرضة في الوقت الراهن لهجمات سيبرانية كثيفة. فقد تعرضت المملكة لهجمات خطيرة في الأعوام ٢٠١٢ و٢٠١٥ و٢٠١٧ و٢٠١٩ و٢٠٢٠ استهدفت البنية التحتية، بما في ذلك شركة ARAMCO ومنشأتها لإنتاج النفط.	وقامت المملكة بتوسيع قدراتها للتعامل مع التهديدات السيبرانية لا سيما من خلال إنشاء "الهيئة الوطنية للأمن السيبراني" في ٢٠١٧ والتي وضعت استراتيجية وطنية للأمن السيبراني تتضمن ٦ أهداف ترمي إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، كما طورت القدرات والمهارات المحلية. وينبغي مواصلة أعمال المتابعة والرقابة الوثيقة بما في ذلك على النظام المصرفي ونظام المدفوعات.
	متوسطة	متوسطة	
تحول نظام الطاقة: التحول السريع نحو خفض استهلاك الوقود الأحفوري عالميا قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره ويؤثر على الاقتصادات المصدرة للنفط.		رغم الإنجازات الأخيرة في مجال التنوع الاقتصادي، فإن المملكة العربية السعودية لا تزال معرضة لمخاطر كبيرة من انخفاض أسعار النفط على صادراتها ومواردها المالية. غير أنها أظهرت صلابة في الفترات الأخيرة من أسعار النفط المنخفضة وقدرتها على التكيف مع تطبيق تدابير جديدة (مثل التدابير الضريبية). إلا أن استمرار هبوط الأسعار لفترة مطولة يمكن أن يفرض المزيد من الضغوط وإن كان المجال سيتسع لتسريع وتيرة تنوع مصادر الاقتصاد. وتري الحكومة	المملكة العربية السعودية منخرطة بالفعل في جهود تنوع مصادر توليد الطاقة بعيدا عن استخدام الوقود الأحفوري مع زيادة قدراتها في مجال الطاقة المتجددة تماشيا مع رؤية ٢٠٣٠. غير أن هذا سيتطلب كذلك سرعة الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة، وتعزيز الجهود الاقتصادية وجهود التنوع، واعتماد سياسة للمالية العامة قائمة على القواعد اتساقا مع

الاستجابة من خلال السياسات	التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	الاحتمالية	طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية
فرضية الدخل الدائم، بالإضافة إلى تعبئة الإيرادات غير النفطية على نحو أكثر استدامة.	السعودية ضعف احتمالات حدوث هبوط في الأسعار لفترة مطولة في ظل ما تراه كضرورات عالمية لتحقيق أمن الطاقة وبطء التحول بعيدا عن استهلاك الوقود الأحفوري.		
	منخفضة	متوسطة	
مواصلة تنفيذ سياسة تسعى إلى زيادة الصلابة في مواجهة الظواهر المناخية وتهدف إلى التصدي للتحديات المرتبطة بالتكيف مع تغير المناخ. وإذ تهدف مبادرة السعودية الخضراء إلى زرع ١٠ مليارات شجرة، ينبغي مراعاة اتساق هذا الهدف بالكامل مع استراتيجية بشأن الموارد والسياسة المائية.	رغم أن المملكة العربية السعودية معرضة لبعض الظواهر الشديدة التي ازدادت درجة تواترها وكثافتها من جراء تغير المناخ، كالعواصف الرملية والفيضانات، فإن تأثير هذه الظواهر لا يزال قيد السيطرة. ومع قلة الموارد المالية وتزايد درجات الحرارة من المرجح أن تزداد تكاليف التكيف بسرعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تداعيات الظواهر الشديدة في البلدان الشريكة تجاريا يمكن أن تؤثر كذلك على المملكة.		الظواهر المناخية الشديدة: الظواهر المناخية المتطرفة تتسبب في إلحاق أضرار أشد من المتوقع في البنية التحتية (وخاصة في الاقتصادات الأصغر المعرضة للمخاطر) وخسائر في الأرواح والأرزاق، وهو ما يؤدي إلى زيادة كبيرة في انقطاعات سلاسل الإمداد والضعف التضخمية والتسبب في نقص المياه والغذاء وخفض معدلات النمو.

المرفق الثالث - تقييم استدامة أوضاع المالية العامة والمديونية

الشكل البياني ١ - المملكة العربية السعودية: مخاطر الضغوط السيادية

التعليقات	التقييم النهائي	الإشارات التلقائية	الأفاق
المخاطر الكلية للضغوط السيادية منخفضة، مما يعكس مستوى منخفضاً من مواطن الضعف في الأجل القريب، مدفوعاً فقط بالأوضاع العالمية، والمستوى المنخفض لمواطن الضعف في الأجلين المتوسط والطويل.	منخفضة	...	الكلية
قريبة الأجل ^١			
يشير التقييم إلى أن المخاطر في الأجل المتوسط منخفضة مقارنة بالإشارة التلقائية المرتفعة نظراً لأن الهامش الوقائي الكبير من الأصول المالية يخفف من مخاطر نسبة الدين إلى الملاءة. وعلى الرسم المروحي بصفة خاصة، في حالة المملكة العربية السعودية، تتجاوز الأصول ٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي و١٠٠٪ من الدين العام، ومن ثم تم تعديل الإشارة التلقائية من الوحدة النموذجية للرسم المروحي للدين إلى مستوى منخفض، بغض النظر عن مستوى مؤشر الرسم المروحي للدين. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقييم المخاطر في الأجل المتوسط بأنها منخفضة بناء على قوة المؤسسات، وعمق تجمع المستثمرين، ومستويات الدين المنخفضة، وصندوق الثروة السيادية الضخم.	منخفضة	معتدلة	متوسطة الأجل
	...	مرتفعة	الرسم المروحي
	...	معتدلة	إجمالي
	...	أسعار السلع الأولية	الاحتياجات التمويلية
	اختيار تحمل الضغوط
المخاطر طويلة الأجل منخفضة نظراً للهامش الوقائي الكبير من الأصول الذي يتجده صندوق الاستثمارات العامة عند الحاجة، كما أن محدودية انتقال آثار النفقات المرتبطة بالشيخوخة إلى الصحة والضمان الاجتماعي ساهمت في ديناميكية الدين. ولا تزال الاحتياطات النفطية قوية ويشير تقييم الخبراء إلى محدودية نفقات التحول المناخي مما يساهم أيضاً في ديناميكية الدين.	منخفضة	...	طويلة الأجل
	لا ينطبق	غير ضروري للبلدان	تقييم الاستدامة ^٢
	غير ضروري للبلدان الخاضعة لأعمال الرقابة	غير ضروري للبلدان الخاضعة لأعمال الرقابة	
نعم			استقرار مستوى الدين في السيناريو الأساسي

ملخص تقييم تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين

التعليقات: يشير التقييم إلى أن الدين العام في المملكة العربية السعودية لا يزال في حدود مستدامة في ظل السيناريو الأساسي. فالمملكة لديها احتياطات وقائية كبيرة يمكنها دعم فترات من العجز في المالية العامة. وبعض الزيادات في حجم الدين في الماضي كانت مدفوعة أيضاً بالحاجة إلى تطوير سوق الدين المحلية وتعزيز فرص النفاذ إلى الأسواق الدولية. ونتيجة للتقييم المنخفض بالنسبة لمخاطر الديون والتمويل في الأجلين المتوسط والطويل، إلى جانب النتائج المستخلصة من سيناريوهات اختبارات الضغوط، فإن التقييم النهائي هو أن المخاطر منخفضة. والمملكة معرضة لمخاطر كلية منخفضة من الضغوط السيادية وديونها في حدود يمكن الاستمرار في تحملها. وقد بدأت معظم المؤشرات تعود إلى طبيعتها مع بدء التعافي من صدمة جائحة كوفيد-١٩. ويشير تحليل إجمالي الاحتياجات التمويلية باستخدام الوحدة النموذجية للقدرة التمويلية إلى أن مخاطر السيولة في الأجل المتوسط منخفضة.

المصدر: خبراء الصندوق.

ملحوظة: مخاطر الضغوط السيادية هي مفهوم أوسع نطاقاً من مفهوم استدامة القدرة على تحمل الدين. ولا يمكن تسوية الدين التي لا يمكن الاستمرار في تحملها إلا من خلال تدابير استثنائية (مثل إعادة هيكلة الدين). وفي المقابل، نجد أن الكيانات السيادية يمكن أن تتعرض للضغوط دون أن تكون ديونها بالضرورة في حدود لا يمكن الاستمرار في تحملها، ومن الممكن معالجة مثل هذا الوضع بتدابير مختلفة لا تنطوي على إعادة هيكلة الدين، مثل الضبط المالي والتمويل الجديد.

١/ التقييم في الأجل القريب لا ينطبق على الحالات التي تنطوي على صرف موارد بموجب اتفاق مع الصندوق. وفي الحالات الخاضعة لأعمال الرقابة فقط أو في الحالات الداخلة في اتفاقات وقائية مع الصندوق، يتم إجراء التقييم في الأجل القريب لكنه لا يُنشر.

٢/ إجراء تقييم استدامة القدرة على تحمل الدين اختياري بالنسبة للحالات الخاضعة لأعمال الرقابة فقط والزامي في الحالات التي تنشأ فيها اتفاقات مع الصندوق. وتُلغى قبل النشر الإشارة التلقائية عن تقييم استدامة القدرة على تحمل الدين. وفي الحالات الخاضعة لأعمال الرقابة فقط أو حالات الاتفاقات مع الصندوق في حدود الاستفادة الاعتيادية من موارده، تلغى قبل النشر المحذّرات التي تشير إلى احتمالية استدامة القدرة على تحمل الدين (أي "احتمالية مرتفعة" أو "لكن بدون احتمالية مرتفعة").

الشكل البياني ٢ - المملكة العربية السعودية: نطاق تغطية الديون والإفصاحات

التعليقات	<table border="1"> <tr> <td>CG</td> <td>GG</td> <td>NFPS</td> <td>CPS</td> <td>أخرى</td> </tr> </table>					CG	GG	NFPS	CPS	أخرى
CG	GG	NFPS	CPS	أخرى						
	<p>١- نطاق تغطية الديون في تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين: ١ /</p> <p>١١- إن كانت حكومة مركزية، فهل الكيانات بخلاف الحكومة المركزية غير مهمة؟</p> <p>٢- القطاعات الفرعية المتضمنة في التغطية المختارة في (١) أعلاه:</p>									
	قطاعات فرعية تم رصدتها في السيناريو الأساسي									
لا ينطبق	مدرجة	١	٢	٣	٤					
	الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية	١	CG	GG	NFPS					
	الصناديق خارج الميزانية (EBFs)	٢								
	صناديق الضمان الاجتماعي (SSFs)	٣								
	حكومات الولايات	٤								
	الحكومات المحلية	٥								
	الشركات العامة غير المالية	٦								
	البنك المركزي	٧								
	الشركات العامة المالية الأخرى	٨								
	٣- تغطية الأدوات									
	العملة والقروض									
	مندات الدين									
	حسابات دائنة									
	IPSPG / 3									
	أخرى / ٢									
	٤- المبادئ المحاسبية									
	أساس القيد									
	تقييم رصيد الدين									
	الأساس غير النقدي									
	الأساس النقدي									
	القيمة الظاهرية									
	القيمة السوقية									
	٤/									
	٥/									
	٦/									
	٧/									
	٥- توحيد الديون عبر القطاعات									
	موحدة									
	غير موحدة									

رمز الألوان: ■ التغطية المختارة ■ غير موجودة في التغطية الموصى بها ■ لا تنطبق

إبلاغ البيانات بشأن حيازات الدين بين أجهزة الحكومة

مجموع	جهة خاضعة	جهة الإصدار	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
صفر	حكومة مركزية في الميزانية	حكومة مركزية في الميزانية								
صفر	الصناديق خارج الميزانية	الصناديق خارج الميزانية								
صفر	صناديق الضمان الاجتماعي	صناديق الضمان الاجتماعي								
صفر	حكومات الولايات	حكومات الولايات								
صفر	حكومات محلية	حكومات محلية								
صفر	شركات عامة غير مالية	شركات عامة غير مالية								
صفر	البنك المركزي	البنك المركزي								
صفر	شركات عامة مالية أخرى	شركات عامة مالية أخرى								
صفر	المجموع	المجموع								

١/ CG = الحكومة المركزية؛ GG = الحكومة البلدية؛ NFPS = القطاع العام غير المالي؛ CPS = القطاع العام الموحد؛ IPSGS = نظم التأمين ومعايير القواعد ولصناديق الموحدة .

٢/ يمكن استخدام رصيد التأمين كمتغير بديل في حالة عدم توفر بيانات أساس الائتماني عن الحسابات الدائنة الأخرى .

٣/ نظم التأمين ومعايير القواعد ولصناديق الموحدة تضمن علنا خصوم معاشات تقاعد الموظفين الحكوميين .

٤/ يشمل علنا قود على أساس الائتماني، وأساس الأثر، وصندوق السداد، وبخلافه،

٥/ القيمة الاسمية في أي لحظة هي المبلغ المستحق على المدين إلى الدائن، وتكون قيمة الأداة عند إنشائها وأي تدفقت اقتصائية لاحقة (مثل المعاملات، وسعر الصرف، وتغيرت التقييم الأخرى بخلاف تغيرت سعر السوق، وتغيرت الحجم الأخرى) .

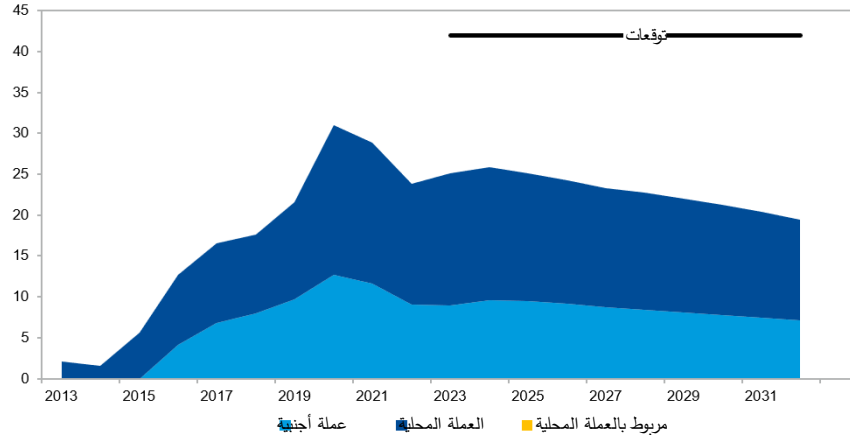
٦/ القيمة الظاهرية لأداة الدين هي مبلغ الأصل غير الخصوم للرجوع سداد عند (أو قبل) الانتهاء .

٧/ القيمة السوقية لأدوات الدين هي القيمة كما لو تم إقراضها من خلال معاملات سوقية في تاريخ إبلاغ بيانات التغطية الموصية (تاريخ المرجعي). وسندت الدين المتأخرة هي فقط الأدوات التي تكون لها قيم سوقية مشاهدات.

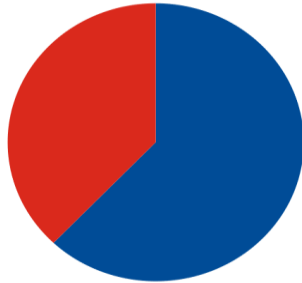
التعليقات: لا تشمل حكومات الولايات ولا الحكومات المحلية في المملكة العربية السعودية بمساحة مستقلة لإصدار أدوات الدين، وتعمل في المعاد تحت مظلة الحكومة المركزية، بما في ذلك ما يتعلق بتبليغها للإقراض.

الشكل البياني ٣- المملكة العربية السعودية: مؤشرات هيكل الدين العام

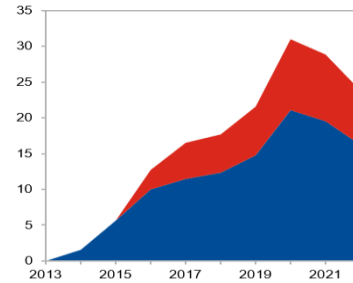
الدين حسب العملة (% من إجمالي الناتج المحلي)



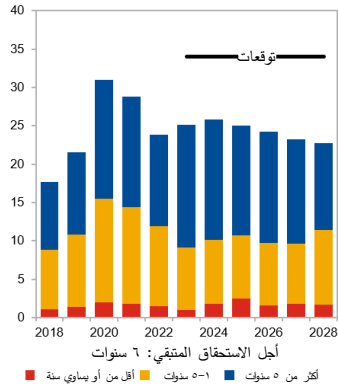
الدين العام حسب متطلبات النظام المعمول به، ٢٠٢٢ (%)



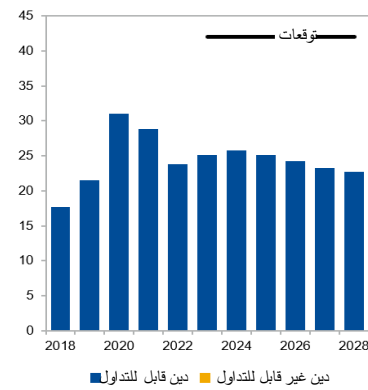
الدين العام حسب الجهة الحائزة (% من إجمالي الناتج المحلي)



الدين العام حسب أجل الاستحقاق (% من إجمالي الناتج المحلي)



الدين حسب الأدوات (% من إجمالي الناتج المحلي)



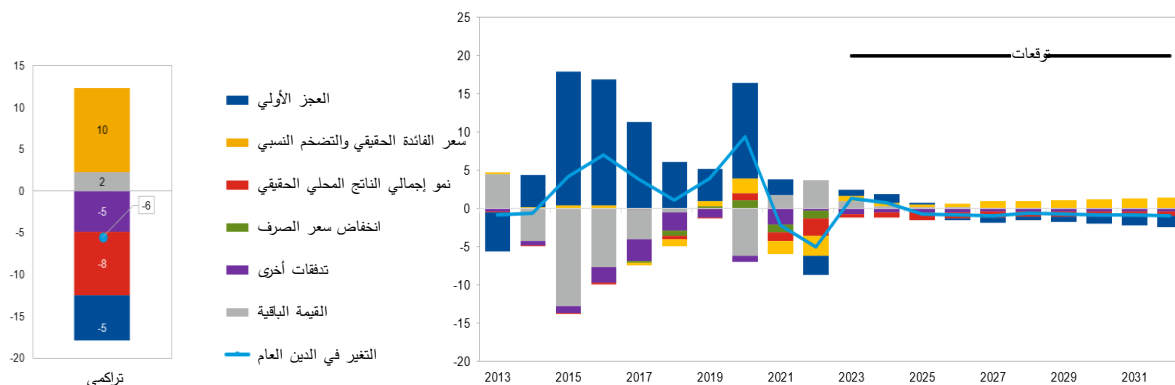
التعليقات: لا تزال المملكة العربية السعودية لديها الحيز الكافي للنفذ إلى الأسواق الخارجية. وتزداد حصة الدين بالنقد الأجنبي زيادة طفيفة في أفق التنبؤات. وقد ساهمت عمليات إعادة الشراء الجزئية لأسهم وسندات الدين المحلية والوالية التي تستحق في الأجل القصير في الحد من مخاطر إعادة التمويل في المستقبل وزادت قليلاً من متوسط الفترة حتى الاستحقاق.

الشكل البياني ٤ - المملكة العربية السعودية: السيناريو الأساسي

التوقعات الموسعة					التوقعات على المدى المتوسط					فعلية	
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢
١٨.٣	١٩.٤	٢٠.٤	٢١.٣	٢٢.١	٢٢.٧	٢٣.٣	٢٤.٢	٢٥.١	٢٥.٨	٢٥.١	٢٣.٨
١.١-	١.٠-	٠.٩-	٠.٨-	٠.٧-	٠.٦-	٠.٩-	٠.٩-	٠.٧-	٠.٧	١.٣	٥.٠-
١.٢-	١.١-	١.٠-	٠.٩-	٠.٨-	٠.٦-	١.٠-	١.٠-	٠.٩-	٠.٤	٠.٢	٨.٧-
١.٧-	١.٥-	١.٢-	١.٠-	٠.٧-	٠.٤-	٠.٦-	٠.٣-	٠.٢	١.١	٠.٧	٢.٥-
٢٦.٦	٢٦.٨	٢٧.١	٢٧.٤	٢٧.٧	٢٨.٠	٢٨.٨	٢٨.٧	٢٨.٥	٢٧.٩	٢٧.٩	٣٠.٠
٢٤.٨	٢٥.٤	٢٥.٩	٢٦.٥	٢٧.٠	٢٧.٦	٢٨.٢	٢٨.٤	٢٨.٧	٢٩.١	٢٨.٧	٢٧.٥
٠.٩	٠.٨	٠.٦	٠.٥	٠.٤	٠.٢	٠.١	٠.٣-	٠.٧-	٠.٢-	٠.٢	٥.٩-
١.٥	١.٤	١.٣	١.٢	١.١	٠.٩	٠.٨	٠.٥	٠.٤	٠.٤	٠.٧	٢.٦-
١.٥	١.٥	١.٤	١.٢	١.١	١.٠	٠.٩	٠.٧	٠.٦	٠.٨	١.٤	٣.٩-
٠.١-	٠.١-	٠.١-	٠.١-	٠.١-	٠.١-	٠.١-	٠.١-	٠.٢-	٠.٣-	٠.٧-	١.٣
...	٠.٦-	٠.٦-	٠.٧-	٠.٧-	٠.٧-	٠.٨-	٠.٨-	١.٠-	٠.٧-	٠.٤-	٢.٣-
٠.١	١.٠-
٠.٣-	٠.٤-	٠.٤-	٠.٤-	٠.٤-	٠.٤-	٠.٤-	٠.٥-	٠.٥-	٠.٥-	٠.٧-	٠.٣-
٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.١	٠.٢
٠.٣-	٠.٤-	٠.٤-	٠.٤-	٠.٤-	٠.٤-	٠.٤-	٠.٥-	٠.٥-	٠.٥-	٠.٨-	٠.٥-
٠.١	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١	٠.٢	٠.٣	١.٠	٣.٧
٣.٢	١.٦	١.٨	٢.٠	٢.١	٢.٣	١.٧	٢.٦	٢.٠	٢.١	٢.٧	٢.٠-
٥.٢	٣.٤	٣.٤	٣.٤	٣.٢	٣.٢	٢.٨	٣.٤	٢.٣	١.٤	٢.٣	١.٠
٣.٠	٢.١	٢.٠	٢.١	١.٩	١.٩	١.٨	٢.٦	١.٤	١.١	٠.٦	٠.٦
٢.٣	١.٣	١.٣	١.٣	١.٣	١.٣	١.٠	٠.٨	٠.٩	٠.٣	١.٨	٠.٤
٣.١	٣.١	٣.١	٣.١	٣.١	٣.١	٣.٣	٣.٣	٤.٢	٢.٨	١.٩	٨.٧
١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	٠.٧	٠.٥	٠.١-	١.٣-	٥.٦-	١٧.٣
٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.٠	٣.٨	٤.٢	١.٥	٣.٨-	٢٧.٦
٩.٣	٨.٤	٧.٦	٦.٩	٦.٢	٥.٥	٤.٧	٣.٣	٢.٢	١.٧	٠.٠	٠.٠

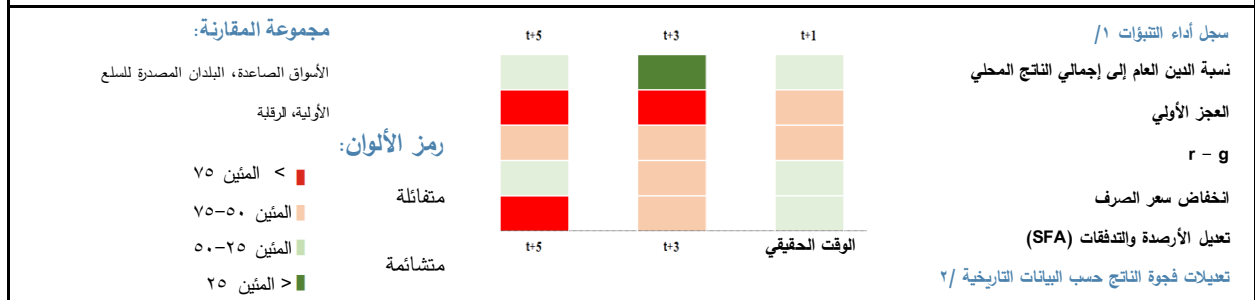
المساهمة في التغيرات في الدين العام

(% من إجمالي الناتج المحلي)



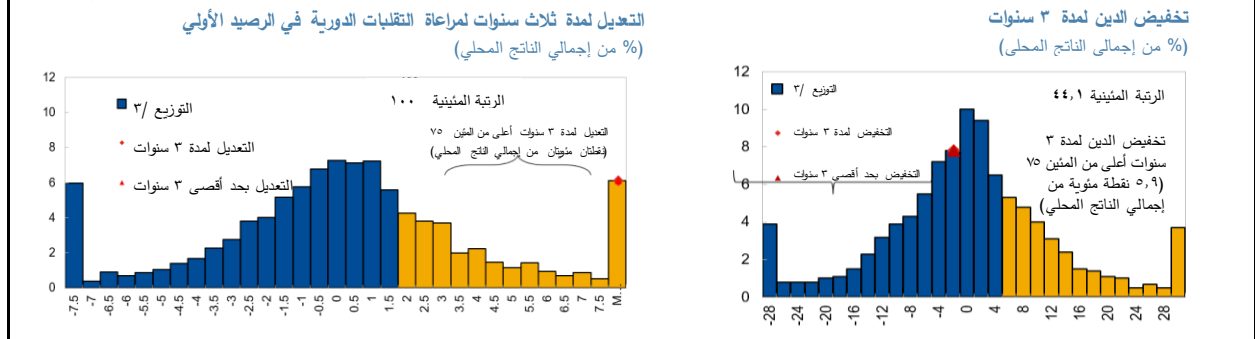
التعليقات: الدين العام يعكس توقعات تضلّول فجوة العجز الأولي واستقرار الأوضاع الاقتصادية في الأجل القصير، ويرجع كذلك لتحسن مركز المالية العامة.

الشكل البياني ٥ - المملكة العربية السعودية: مدى واقعية افتراضات السيناريو الأساسي



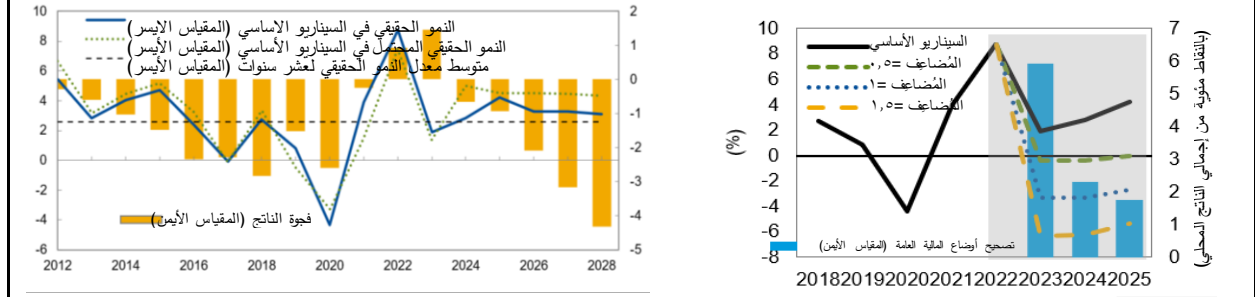
إصدارات السندات (الأعمدة، إصدارات سندات الدين، المقياس الأيمن) (من إجمالي الناتج المحلي)؛ الخطوط، متوسط أسعار الفائدة الهامشية (المقياس الأيسر، %)

التدفقات المنشئة للدين العام (من إجمالي الناتج المحلي)



النمو الحقيقي المحلي الحقيقي

الضبط المالي ومسايرات النمو المحتملة (الخطوط، النمو الحقيقي باستخدام مضاعف (المقياس الأيسر)؛ الأعمدة، الضبط المالي (المقياس الأيمن))



١/ التوقعات في بيانات سابقة من أعداد أكتوبر وإبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".

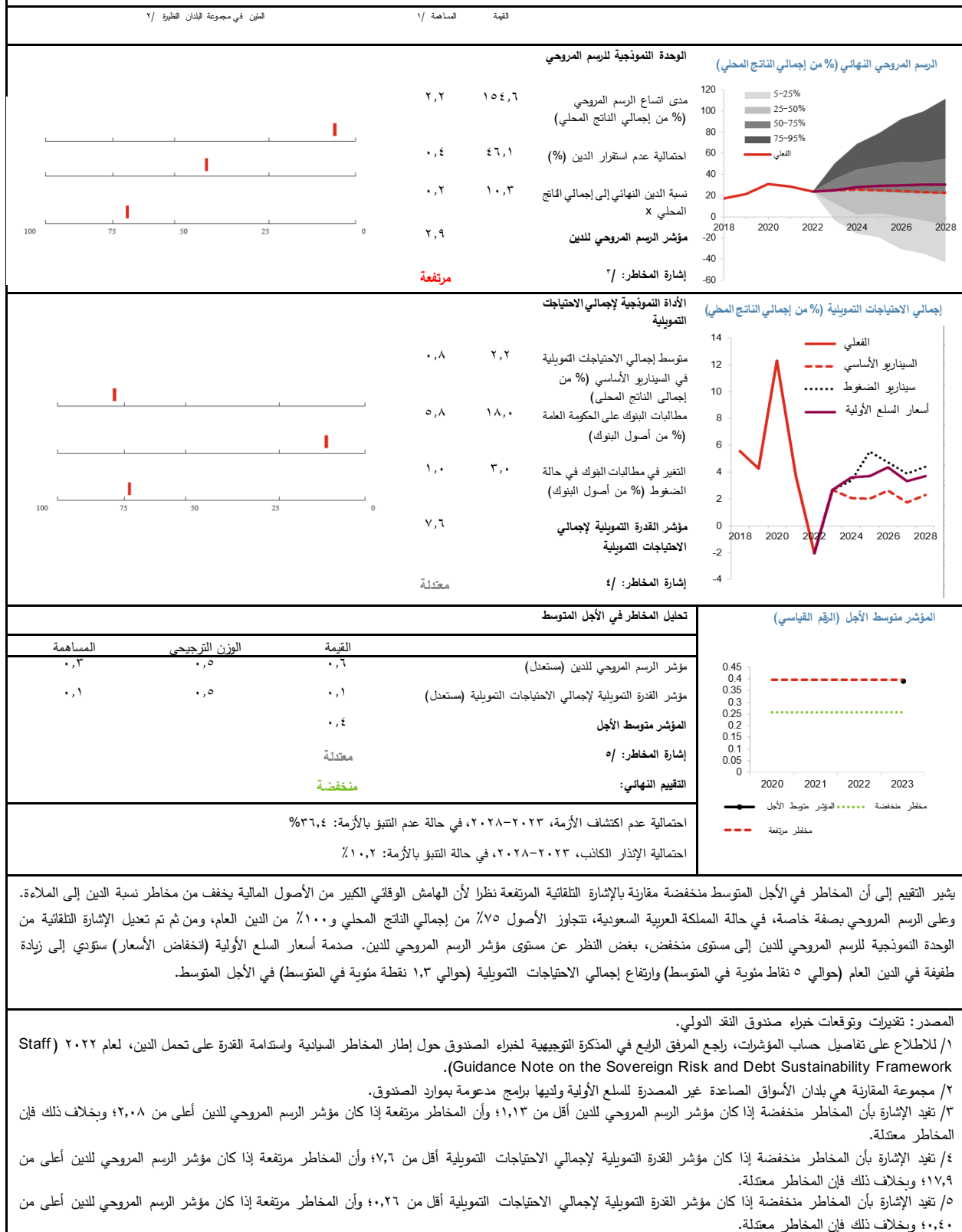
٢/ محسوبة كالتربة المئينية تعديلات فجوة الناتج في البلد المعني (المعرفة كالفرق بين الوقت الحقيقي/تقديرات الفترة القادمة والتعديرات النهائية في عدد أكتوبر الأخير من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي") في التوزيع الكلي للتعديلات على مستوى عينة البيانات.

٣/ البيانات تغطي المشاهدات السنوية من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٩ بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والصاعدة القادرة على النفاذ إلى الأسواق. % من العينة على المحور الرأسي.

٤/ قاعدة Laubach (٢٠٠٩) هي قاعدة خطية تفترض زيادة الفرق على عائد السندات بحوالي ٤ نقاط أساس استجابة لزيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي المتوقعة.

التعليقات: تحليل مدى واقعية لا يشير إلى وجود شواغل رئيسية كما أن توقعات الضبط المالي وتخفيض الدين تقع إلى حد كبير ضمن المعايير المقبولة. وكانت تنبؤات نمو الإنتاج النفطي في السنوات القليلة الماضية أكثر تقابلاً في ظل استحداث حصة الإنتاج النفطي بموجب اتفاقية أوبك+ في ٢٠٢٠ والتغيرات اللاحقة في هذه الحصة. ولا يمكن فهم الضبط المالي على النمو بالشكل الكامل في سياق اقتصاد مصدّر للنفط نظراً لأنه يفترض تركيز التقييم على النمو غير النفطي.

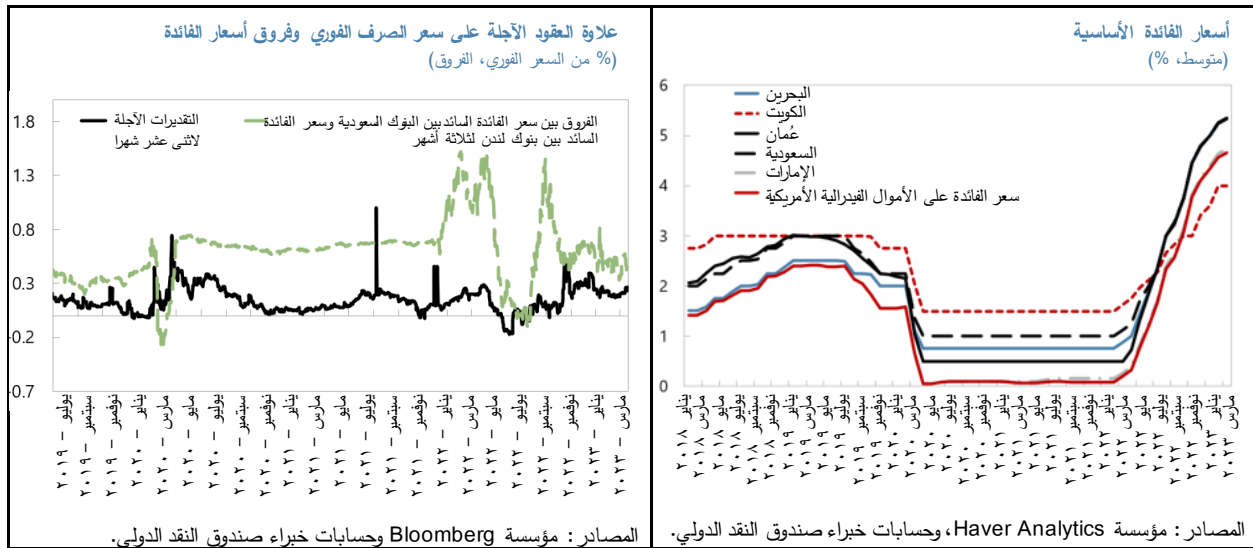
الشكل البياني ٦- المملكة العربية السعودية: تقييم المخاطر في الأجل المتوسط



المرفق الرابع - تطورات السيولة في القطاع المصرفي

خلفية

- 1 - تعتمد المملكة العربية السعودية نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بالدولار الأمريكي. ولا يزال الريال السعودي مربوطاً بالدولار الأمريكي بمعدل ٣,٧٥ ريال سعودي للدولار منذ عام ١٩٨٦، كما تعتمد المملكة نظام الحساب الرأسمالي الحر.
- 2 - ويمثل ربط سعر الصرف بعملة ارتكاز مستهدفاً وسيطاً، أي أن أداة سعر الفائدة تركز فقط على دعم هدف سعر الصرف. ويحافظ البنك المركزي السعودي على ربط سعر الصرف بعملة ارتكاز عن طريق أداة سعر الفائدة، أو على نحو أكثر دقة بإدارة عمليات إعادة الشراء العكسية وأسعار إعادة الشراء على نحو يعكس سعر الفائدة على الدولار الأمريكي. وفي نهاية إبريل ٢٠٢٣، ظلت أسعار الحد الأقصى والحد الأدنى في هذا النظام لنطاق تقلبات أسعار الفائدة ثابتة عند ٥,٧٥٪ و ٥,٢٥٪ على التوالي.



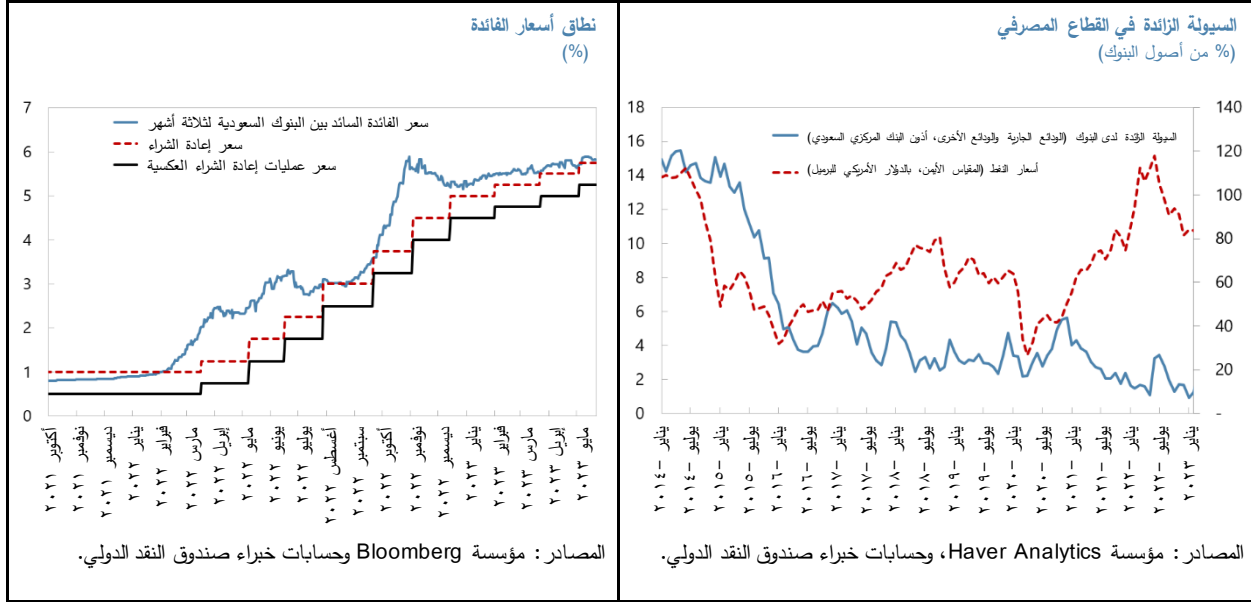
- 3 - يستخدم البنك المركزي السعودي مجموعة من المؤشرات لتقييم تطورات السوق. وتشمل تدابير للسيولة (على سبيل المثال، مركز السيولة في البنك المركزي) والاتجاهات العامة في أسعار الفائدة بين البنوك السعودية (سايبور) مقارنة بما يقابلها من المعيار الحدي لأسعار الفائدة بين بنوك لندن (ليبور) بالدولار الأمريكي، ونسبة القروض إلى الودائع.

آخر التطورات

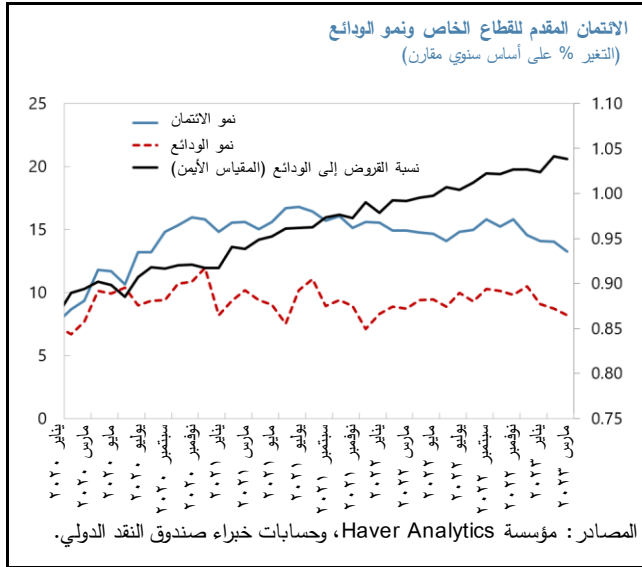
- 4 - كانت سياسة التشديد النقدي التي اتبعتها البنك المركزي السعودي مؤخرًا مواكبة لإجراءات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. فقد رفع البنك المركزي السعودي سعر الفائدة الأساسي بواقع ٤٧٥ نقطة أساس منذ مطلع عام ٢٠٢٢، لمسيرة دورة تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة، ودعمًا لنظام ربط سعر الصرف بعملة ارتكاز.

- 5 - وتسببت أزمتا السيولة خلال شهري يونيو وأكتوبر ٢٠٢٢ في حدوث ارتفاع حاد في أسعار الفائدة. وجاء ذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في فروق العائد بين سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية وسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن على القروض لثلاثة أشهر بلغت أكثر من ١٥٠ نقطة أساس في يونيو ٢٠٢٢ ومرة أخرى في أكتوبر ٢٠٢٢ (مقارنة بالمتوسط التاريخي البالغ

٦٠ نقطة أساس على مدار الثلاث سنوات السابقة). وعلى عكس نوبات عجز التمويل السابقة لدى هبوط أسعار النفط، فقد حدثت هاتان النوبتان على نحو مثير للدهشة في ظل أسعار النفط المرتفعة نسبياً.

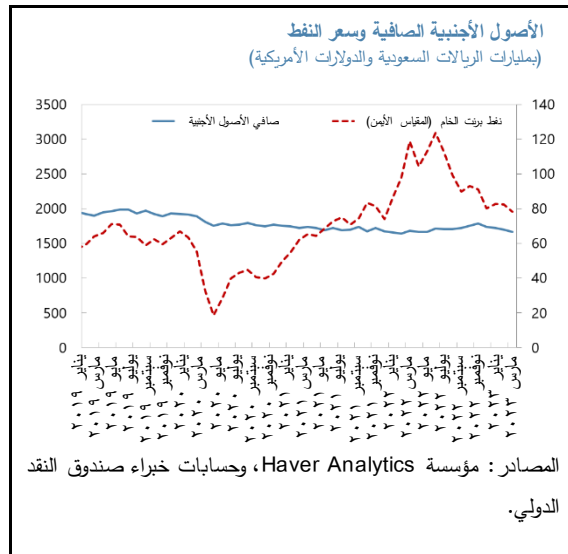
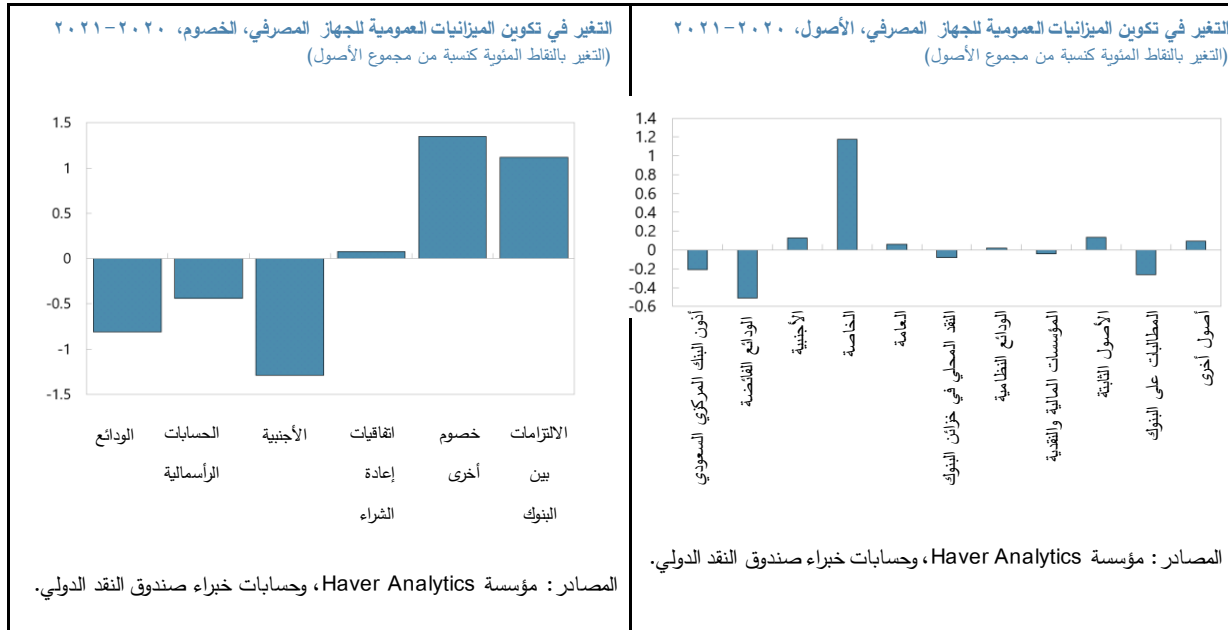


٦ - وهناك عدة عوامل يمكن أن تفسر أزميتي السيولة الأخيرتين في سياق أسعار النفط المرتفعة. وهي كالتالي:



• **النمو الائتماني السريع:** استمر النمو الائتماني السريع في خفض السيولة الفائضة. فقد زاد الائتمان المصرفي للاقتصاد في ٢٠٢٢ بنسبة قدرها ١٢٪، متجاوزاً النمو في الودائع المصرفية الذي لم يتجاوز نسبة قدرها ٩٪. وأدى ذلك إلى زيادة مطردة في نسبة القروض إلى الودائع لتصل إلى ١٠٠٪ في مطلع ٢٠٢٣. وكانت نسبة القروض إلى الودائع (المرجحة) حسب التعريف الوارد في المبادئ التوجيهية للبنك المركزي السعودي قد بلغت ٨٢٪ في ديسمبر ٢٠٢٢، لتقترب من الحد الأقصى الاحترازي وقدره ٩٠٪. ولتمويل النمو القوي في الاقتراض - لأسباب منها الوصول بنسبة امتلاك المساكن التي تستهدفها الحكومة إلى ٧٠٪ (راجع أدناه)

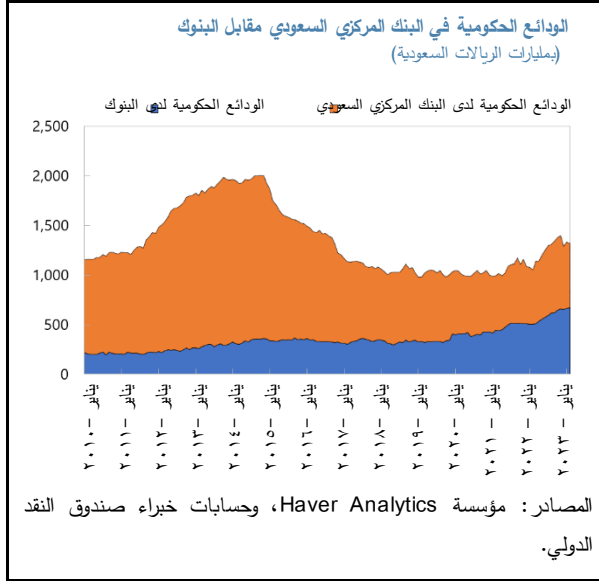
وللمشاركة في تمويل المشروعات العملاقة المربحة - لجأت البنوك إلى زيادة أسعار الفائدة على الودائع (من خلال زيادة اللجوء إلى الودائع لأجل والودائع الادخارية) واجتذاب مصادر تمويل من غير الودائع.



• فك الارتباط بين الإيرادات النفطية والسيولة المحلية: درجت

الميزانية العمومية للبنك المركزي السعودي ومستويات السيولة المحلية على التأثر بشدة بتطورات الإيرادات النفطية، حيث يتم إيداع الإيرادات المتولدة عن صادرات النفط في البنك المركزي وصرفها من خلاله. غير أن هناك حصة كبيرة من الإيرادات النفطية تستثمر حالياً في الخارج بدلاً من استخدامها في الداخل. ومع ازدياد قوة الانضباط المالي في القطاع الحكومي في فترة كانت أسعار النفط خلالها مرتفعة- وهو تطور جدير بالترحيب - تراجعت الرابطة بين فائض السيولة المحلية وارتفاع أسعار النفط. وزادت الأصول الأجنبية المملوكة للسعوديين المقيمين (الاستثمار المباشر في الخارج، واستثمارات الحافظة، والودائع لدى البنوك الأجنبية، إلخ) بنحو ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٢ لتضاهي حجم الفائض في الحساب الجاري المدفوع بالعائدات النفطية.

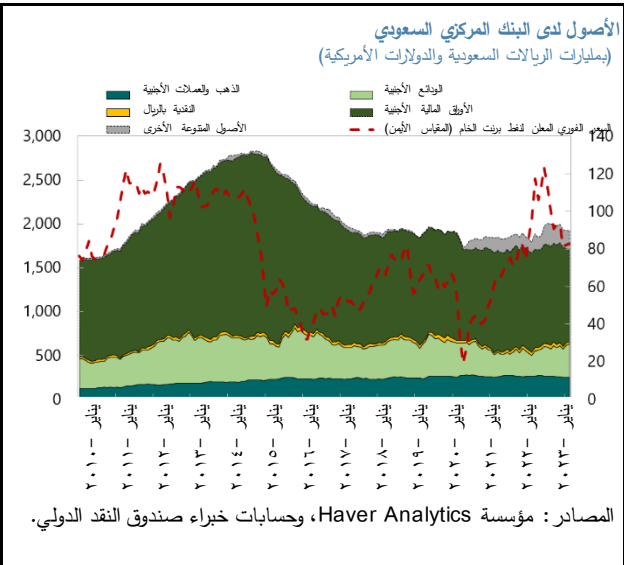
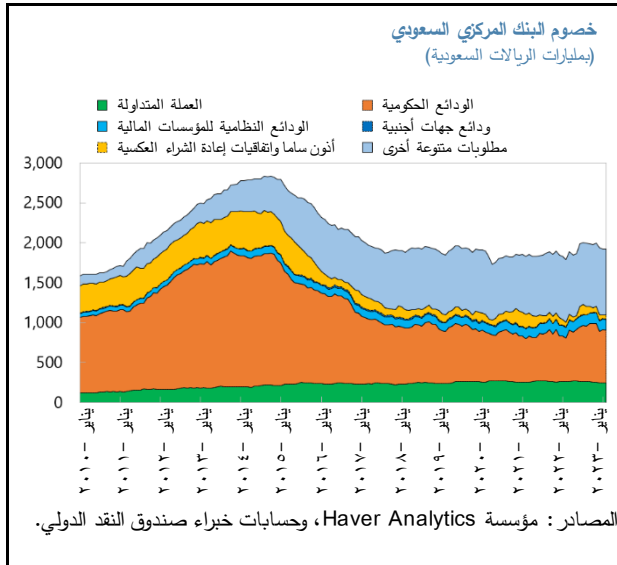
- **إنشاء حساب الخزينة الموحد:** جاء إنشاء حساب الخزينة الموحد الجدير بالترحيب في البنك المركزي السعودي مصحوباً بانعكاسات انتقالية على إدارة السيولة. وقد انضم لحساب الخزينة الموحد ١٦٠ منشأة حكومية من مجموع المنشآت الحكومية البالغ عددها ١٨٨ منشأة، بينما يُتوقع استكمال انضمام بقية المنشآت البالغ عددها ٢٨ منشأة في عام ٢٠٢٣. وقد تأثرت السيولة بإنشاء حساب الخزينة الموحد - الذي دمج أكثر من ١٠ آلاف حساب مصرفي بحلول عام ٢٠٢٢ - رغم أن حجم الودائع الحكومية في الجهاز المصرفي كانت مستقرة نسبياً، بل كانت تتزايد منذ عام ٢٠١٧.



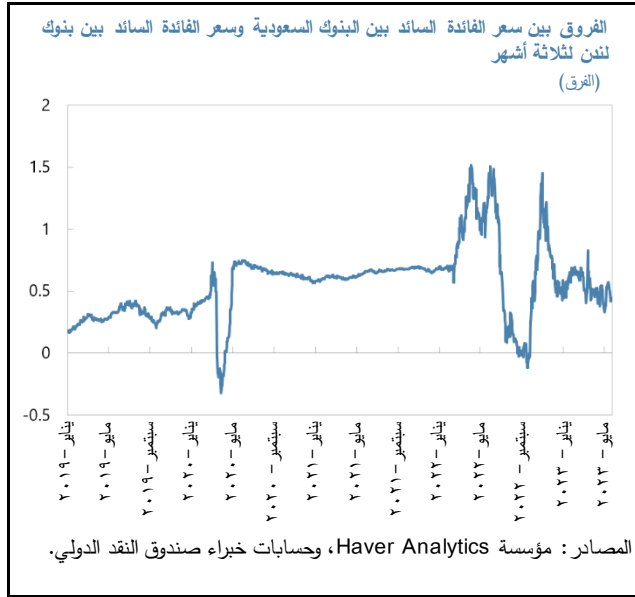
- **تزايد الإيرادات غير النفطية:** على خلاف النمط السائد في

الماضي، سجلت الإيرادات غير النفطية نمواً بنسبة ١٣٧٪ بين عام ٢٠١٦ (١٨٦ مليار ريال سعودي) وعام ٢٠٢٢ (٤٤٠ مليار ريال سعودي) مما يشير إلى الزيادة الكبيرة في حجم السيولة المسحوبة من الجهاز المصرفي مقارنة بالسابق.

٧- **وتقييم الميزانية العمومية للبنك المركزي تتضح الصورة بالنسبة للنقاط المذكورة أعلاه.** وفي هذه الحالة، باستعراض أصول البنك المركزي السعودي، وبرغم أن الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية والودائع الأجنبية يمثلان الأصول الرئيسية، فلم يحقق هذان البندان نمواً يتماشى مع ارتفاع الإيرادات النفطية. وفي فبراير ٢٠٢٣، شكلت الودائع الحكومية حوالي ٣٤٪ من خصوم البنك المركزي السعودي - وهو اتجاه هبوطي في ظل تراجع الاحتياطيات الحكومية.



٨- وقد انحسرت ضغوط السيولة المؤقتة بفضل الإجراءات السريعة والحاسمة التي اتخذتها الحكومة. وفي شهر يونيو



٢٠٢٢، تدخل البنك المركزي السعودي بضخ مبلغ قدره ٤٠ مليار ريال سعودي (١٠,٧ مليار دولار أمريكي) في هيئة ودائع. وسرعان ما أعاد ذلك الطمأنينة للأطراف المشاركة في السوق وأدى إلى تقليص فروق العائد بين سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية وسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن. وقد تم التعامل مع ضغوط السيولة التي عاودت الظهور في أكتوبر ٢٠٢٢ باستخدام إطار أعد حديثاً اقتضى التعاون بين البنك المركزي ووزارة المالية لأنه كان ينطوي على إعادة تدوير أموال وزارة المالية في الجهاز المصرفي مع قيام البنك المركزي بدور الوكيل المالي للحكومة (بمبلغ يقارب ٥٠ مليار ريال سعودي).

٩- ورغم أن البنك المركزي السعودي لديه مجموعة

من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة القائمة على السوق ضمن مجموعة أدواته، فقد تمت معالجة أزمتي السيولة الأخيرتين بأدوات غير قائمة على السوق. ويستخدم البنك المركزي اتفاقيات الليلة الواحدة واتفاقيات إعادة الشراء لأجل/إصدار أدون البنك المركزي السعودي (عمليات سوق مفتوحة)، وترتيبات مبادلة النقد الأجنبي، والاحتياطات الإلزامية. ومع ذلك، رأت الحكومة ضرورة تكملة استخدام الأدوات النقدية التقليدية بتدخلات في هيئة إيداع مباشر للودائع في الجهاز المصرفي.

المرفق الخامس - تقييم القطاع الخارجي^١

التقييم الكلي: كان المركز الخارجي خلال عام ٢٠٢٢ أقوى بكثير من المستوى الذي تقتضيه الأساسيات الاقتصادية والسياسات المحيطة على المدى المتوسط، ولا تزال الميزانية العمومية الخارجية قوية. ولا تزال الاحتياطيات كافية وفق مقاييس صندوق النقد الدولي المعيارية. وفي ظل مسار رصيد المالية العامة الحالي، من المتوقع أن يكون الرصيد الأولي غير النقطي لدى الحكومة المركزية على مسار اتجاهي نحو التحسن. وفي ظل هيكل الاقتصاد السعودي، لا يزال ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي يوفر ركيزة ذات مصداقية للسياسة النقدية في المملكة.

الاستجابات المحتملة على مستوى السياسات: من المنتظر أن تنقلص الفجوة مع عودة صادرات النفط إلى طبيعتها حسب المتوقع. وسوف يقترن برنامج الإصلاحات الهيكلية الطموحة، في إطار رؤية ٢٠٣٠، للمساعدة في تنويع مصادر الاقتصاد وزيادة الإنتاجية وإعطاء دفعة للقطاع التجاري غير النقطي، بتنفيذ برنامج ضخم للاستثمارات، بما فيها استثمارات صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادية السعودي. وسوف تؤدي هذه العوامل إلى تقليص الفجوة الحالية والمساعدة على مواءمة المركز الخارجي مع الأساسيات الاقتصادية على المدى المتوسط. وسوف يكون من الضروري مواصلة الإصلاحات على مستوى المالية العامة لتجنب سياسة المالية العامة المسارية للاجتهادات الدورية في ظل الأرباح الاستثنائية المرتفعة المتأتية من الهيدروكربونات، وذلك من خلال فك الارتباط بين قرارات الإنفاق وتقلبات أسعار النفط الدولية مع تطبيق إطار للمالية العامة متوسط الأجل. وقد بدأ تنفيذ إصلاحات هيكلية مهمة على مستوى المالية العامة على مدار السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك تعبئة الإيرادات غير النفطية وإدخال تحسينات واسعة النطاق على الإدارة المالية العامة، وإصلاح أسعار الطاقة. وينبغي تقليل المخاطر المصاحبة للسياسات الصناعية إلى أدنى حد، مع تجنب السياسات التمييزية لأنها قد تخفق التسهيلات في تخصيص الموارد وتفتح الشركاء التجاريين إلى اتخاذ تدابير تأزيرية.

مركز ومسار الأصول والالتزامات الخارجية	خلفية: يقدر صافي الأصول الخارجية بنسبة ٦٤,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٢٢، وهو ما يمثل ٧١,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١. وبينما زاد صافي الأصول الخارجية من ٦٢٠ مليار دولار أمريكي إلى ٧١٤ مليار دولار أمريكي، زاد إجمالي الناتج المحلي الاسمي بقدر أكبر نتيجة أسعار النفط المرتفعة. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يستقر وضع الاستثمار الدولي الصافي عند نسبة قدرها ٦٩,١٪ من إجمالي الناتج المحلي. ولا توجد بيانات متاحة في الوقت الحالي لتكوين الأصول الخارجية سوى عن الفئات العامة. وتمثل استثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى، والاحتياطيات، والاستثمار الأجنبي المباشر نسبة قدرها ٥٤٪ و ٣٤٪ و ١٢٪ على التوالي من مجموع الأصول الخارجية.
التقييم: لا تزال الميزانية العمومية الخارجية قوية للغاية، وتمثل الأصول المتراكمة الكبيرة مصدر حماية من مواطن الضعف الناجمة عن تقلبات أسعار النفط ووسيلة لإدخال إيرادات الموارد غير المتجددة لصالح الأجيال المستقبلية.	

٢٠٢٢ (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	صافي وضع الاستثمار الدولي: ٦٤,٤	إجمالي الأصول: ١٢٢,١	الأصول الاحتياطية: ٤١,٥	إجمالي الالتزامات: ٥٧,٧	الالتزامات الدين: ٢٣,٩
----------------------------------	---------------------------------	----------------------	-------------------------	-------------------------	------------------------

الحساب الجاري
خلفية: سجل رصيد الحساب الجاري فائضاً بنسبة ١٣,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال ٢٠٢٢، مقابل فائض بنسبة ٥,١٪ خلال عام ٢٠٢١. وتحسن الميزان التجاري بنسبة ٩,١٪ من إجمالي الناتج المحلي نتيجة ارتفاع حجم صادرات النفط وأسعاره في ٢٠٢٢. وخلال السنة نفسها تحسنت معدلات التبادل التجاري بنسبة قدرها ٢٨,٩٪. وبالمسبة للتوقعات، يفترض في الإنتاج النقطي اتساقه مع اتفاقية أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط، بالإضافة إلى روسيا وبلدان أخرى مصدرة للنفط خارج أوبك)، مع حدوث تراجع. ومن المتوقع أن يسجل الحساب الجاري فائضاً في ٢٠٢٣ (حوالي ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي) مع تراجع إيرادات التصدير مقارنة بعام ٢٠٢٢، مما يرجع جزئياً لانخفاض توقعات أسعار النفط (إذ يتوقع تدهور معدلات التبادل التجاري بحوالي ٢٢٪) في ٢٠٢٣.

التقييم: تشير تقييمات خبراء الصندوق إلى فجوة في الحساب الجاري بنسبة ٤,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي باستخدام نموذج الحساب الجاري منهجية التقييم المبسط للقطاع الخارجي، وإن كان التقييم الكلي عرضة لعدم يقين كبير بشأن النموذج نتيجة الخصائص المنفردة للاقتصاد السعودي. اعتماد المملكة على النفط يزيد من صعوبة استخدام منهجيات تقييم التوازن الخارجي المعتادة، في ظل التقلبات الكبيرة في أسعار النفط بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢. وقد زادت أسعار النفط زيادة هائلة، مما يرجع جزئياً للحرب في أوكرانيا، وهو ما ترتب عليه تحقيق فائض كبير. وقد تم رصد هذه الزيادة في مكون التصحيح الدوري (١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي). وهناك اعتبارات دورية إضافية ضمن الآثار الانتقالية لجائحة كوفيد-١٩ على السياحة وخدمات النقل مقدره بنحو صفر. وتشير قواعد توزيع الاستهلاك إلى بلوغ فجوة الحساب الجاري ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي وفق قواعد الدخل السنوي الحقيقي الثابت و-٢,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي وفق قواعد توزيع الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد. ويشير نموذج الاحتياج الاستثنائية إلى فجوة في الحساب الجاري بنسبة ١٤,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتتضمن تقديرات فجوة الحساب الجاري البالغة ٤,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي نطاقاً تقديرياً يتراوح من ٢,٢٪ إلى ٧,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي^٢.

٢٠٢٢ (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	الحساب الجاري: ١٣,٦	الحساب الجاري المعدل لمراعاة العوامل الدورية: ١٢,٥	المعيار وفق منهجية تقييم التوازن الخارجي: -	الفجوة وفق منهجية تقييم التوازن الخارجي: -	التعديل لمراعاة جائحة كوفيد: ٠,٠	تعديلات أخرى: -	الفجوة حسب تقييم الخبراء: ٤,٧
----------------------------------	---------------------	--	---	--	----------------------------------	-----------------	-------------------------------

سعر الصرف الحقيقي
خلفية: لا يزال الريال مربوطاً بالدولار الأمريكي بسعر ٣,٧٥ ريال للدولار منذ عام ١٩٨٦. في المتوسط، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ٤,١٪ في عام ٢٠٢٢، وتجاوز متوسط مستواه خلال فترة عشر سنوات بنسبة ٥٠٪، بينما ارتفع سعر الصرف الفعلي الاسمي بنسبة ٨,٧٪ في عام ٢٠٢٢. وكان ارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي مدفوعاً أساساً بارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل عملات ثالثة ومع انخفاض التضخم مقارنة بالشركاء التجاريين، سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي في المملكة ارتفاعاً أقل من الارتفاع المسجل في سعر الصرف الفعلي الاسمي. وفي إبريل ٢٠٢٣، انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي عن متوسط عام ٢٠٢٢ بنسبة قدرها ٠,٢٪.

التقييم: تحركات سعر الصرف لا تؤثر إلا بقدر محدود على القدرة التنافسية في المملكة العربية السعودية على المدى القصير، نظراً لأن معظم صادرات المملكة هي منتجات نفطية أو مرتبطة بالنفط مقومة بالدولار الأمريكي. وهناك إمكانية لإحلال محدودة بين الواردات والمنتجات محلية الصنع التي تحتوي بدورها على مكون كبير من العمالة والمدخلات الوسيطة المستوردة. ويشير نموذج سعر الصرف الفعلي الحقيقي باستخدام منهجية التقييم المبسط للقطاع الخارجي إلى مبالغفة في التقييم بنسبة ١١,٢٪. واتساقاً مع تقديرات الخبراء لفجوة الحساب الجاري واستناداً إلى معامل مرونة ٠,٢، تشير تقييمات خبراء الصندوق إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي مقوماً بأقل من قيمته بنسبة قدرها ٢١,٦٪. بنطاق تراوح بين -٩,١٪ و -٣٤,١٪.

الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات وتدابير السياسات
خلفية: استمرت التدفقات المالية الصافية إلى الخارج في ٢٠٢٢ في ظل قيام صندوق الاستثمارات العامة وغيره من الهيئات بالاستثمار في الخارج. **التقييم:** يصعب تحليل الحساب المالي بسبب نقص المعلومات التفصيلية المتاحة عن طبيعة التدفقات المالية. ويحد وضع الاحتياطيات القوي، بما في ذلك الحجم الضخم لأصول صندوق الاستثمارات العامة، من المخاطر ومواطن الضعف التي تهدد تنقلات رأس المال.

التدخلات في سوق النقد الأجنبي ومستوى الاحتياطيات
خلفية: يعكف صندوق الاستثمارات العامة على زيادة استثماراته في الخارج، وإن كانت الحكومة لا تزال تحتفظ بمعظم أصولها الأجنبية لدى البنك المركزي ضمن الاحتياطيات الدولية. زاد صافي الأصول الأجنبية إلى ٤٤٠,٥ مليار دولار أمريكي (٣٩,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي، أي ما يعادل ١٩,٤ شهر من الواردات، و ٢٣١٪ بمقياس تقييم كفاية الاحتياطيات) في نهاية ٢٠٢٢ مقابل ٤٣٨,٢ مليار دولار أمريكي بنهاية ٢٠٢١ (و ٢٢٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٤). وكان هذا الاتجاه العام مدفوعاً إلى حد ما، بالتدفقات المالية إلى الخارج. ومن المتوقع أن تستقر الاحتياطيات في الأجل المتوسط عند مستوى ١٤ شهراً من الواردات. **التقييم:** للاحتياطيات دور مزدوج — الادخار لدوافع احترازية ولصالح الأجيال القادمة. والاحتياطيات كافية للأغراض الاحترازية (حسب مقياس صندوق النقد الدولي). وتتوفر الاحتياطيات الوافية كذلك من الأصول الخارجية التي يحتفظ بها صندوق الاستثمارات العامة وشركة الزيت العربية السعودية. غير أنه يتعين توخي الحرص المالي على المدى المتوسط لتقوية الحساب الجاري وزيادة المدخرات لصالح الأجيال القادمة.

^١ نماذج منهجية تقييم التوازن الخارجي لا تتضمن المملكة العربية السعودية. وقد نظر الخبراء في ثلاث منهجيات ضمن منهجية التقييم المبسط للقطاع الخارجي، منها منهجيتان تراعيان الاعتبارات الخاصة عبر فترات زمنية متعددة والمائدة في الإحصاءات التي تشكل صادراتها من الوارد غير المتجددة حصة كبيرة للغاية من الناتج والصادرات. وباستخدام نموذج الحساب الجزئي ضمن منهجية التقييم المبسط للقطاع الخارجي، يقدر معيار الحساب الجاري المعدل لمراعاة العوامل الثورية بنسبة ٧,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي (أي أعلى قليلاً من معيار الحساب الجاري لشي بلغ ٧,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١). وتفترض قواعد توزيع الاستهلاك أن استئثار مسار الحساب الجاري تقتضي أن يكون صافي القيمة الحالية لمجموع الدخل المستقبلي من النفط والأنشطة المالية والاستثمارية (الثروة) مساوياً لصافي القيمة الحالية للواردات من السلع والخمات بعد خصم الصادرات غير النفطية. وحسب قواعد توزيع الاستهلاك، يقدر معيار الحساب الجاري بنسبة ١٣,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي وفق قاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت وبنسبة ١٦,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لقاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد. ويراعي نموذج الاحتياجات الاستثمارية أنه قد يكون من المجدد تخصيص جزء من ثروة الموارد لتفويض الاستثمار، وهو ما لم يراعه النموذج القائم على الاستهلاك. ويشير إلى وجود فجوة في الحساب الجاري بنسبة ١٤,٤٪ على المدى المتوسط ومن شأن اعتماد نماذج الاستهلاك والاستثمار على أسعار النفط المتوقعة لأمه بعد الإطار الاقتصادي الكلي متوسط الأجل أن يعنفي على الفئات درجة عالية من عدم اليقين. وتعتبر فجوة الحساب الجاري في عام ٢٠٢٢ البالغة ٤,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي عن التقييم الكلي للفرد التي يركز على نموذج الحساب الجاري ضمن منهجية التقييم المبسط للقطاع الخارجي. ويتم حساب نطاق الفجوة باستخدام تقديرات من الترويج، وهي اقتصاد غني بالنفط مستخدم كمعيار للمقارنة في عينة منهجية تقييم التوازن الخارجي.

المرفق السادس - سوق الإسكان^١

السياق

١ - تشهد سوق الإسكان في المملكة العربية السعودية تحولا جذريا. ويمثل برنامج الإسكان السعودي، الذي انطلق في عام ٢٠١٨ تحت إشراف وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، مكونا جوهريا ضمن رؤية السعودية ٢٠٣٠. وإدراكا بأن "المسكن هو من الأصول الأساسية القادرة على خلق بيئة حيوية للأسر السعودية وللمجتمع ككل"، تهدف رؤية ٢٠٣٠ إلى تحوّل سوق الإسكان في المملكة وزيادة الاستثمارات في الإسكان مع مراعاة مستهدفات عديدة معينة، وهي بلوغ نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بنسبة قدرها ٤٧٪ في ٢٠١٦. وكان مشترو المساكن السعوديون قبل بدء تنفيذ الإصلاحات يعتمدون إلى حد كبير على "صندوق التنمية العقارية" في الحصول على القروض، التي كانت تستغرق أحيانا أكثر من عقدين لصدور الموافقة.

٢ - وتنص رؤية ٢٠٣٠ كذلك على عدة أهداف استراتيجية أخرى للمدن السعودية. ومن هذه الأهداف: (١) أن يصبح الاقتصاد السعودي واحدا من أكبر ١٥ اقتصادا عالميا، و(٢) الاعتراف بالمدن السعودية ضمن قائمة أفضل ١٠٠ مدينة في العالم للمعيشة، و(٣) بناء أكثر من ٣٥ مشروعا عملاقا. ومن أمثلة المشروعات العملاقة، تعترّم المملكة تشييد أعلى بناءين في العالم في منطقة تكاد تكون غير مأهولة بالسكان في إطار مشروع تطويري جديد يعرف باسم "مدينة نيوم". ومن المقرر أن تضم المدينة ناظحتي سحاب تؤمّنتين بارتفاع حوالي ٥٠٠ متر تمتدان على مسافة عشرات الكيلومترات من البحر الأحمر إلى قلب الصحراء بحيث يضم البناءان مزيجا من المساحات السكنية والأسواق التجارية والمكاتب.

٣ - ويتضمن برنامج الإسكان السعودي عدة مبادرات محددة تقود الاتجاهات العامة الحالية. ومن بين هذه المبادرات الحوافز الضريبية العامة لشراء وتملك العقارات، والبرامج الحكومية لفئات معينة من مشتري المساكن، ودعم السيولة في سوق التمويل العقاري الذي تقدمه "الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري" (الإطار ١). وأحدث انطلاق هذا البرنامج ثورة من التغيير بالنسبة لجميع الأطراف المعنية الرئيسية، أي الممولون والمشيّدون والمستفيدون. وعلاوة على ذلك، تعترّم وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان اتخاذ مبادرات أخرى لزيادة المعروض من الوحدات السكنية، أهمها من خلال إعادة التخطيط العمراني الحضري ضمن المدن وتعديل قواعد تنظيم البناء.

٤ - وقد أنشئت الهيئة العامة للعقار في ٢٠١٧ بهدف تنظيم القطاع العقاري في المملكة العربية السعودية، ورفع كفاءته، وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية. وتضطلع الهيئة العامة للعقار بدور حيوي في رفع الكفاءة والحرفية داخل القطاع العقاري عبر عدة أنشطة وبرامج. وعلى سبيل المثال، حرصت الهيئة على زيادة المهارات في القطاع العقاري بإنشاء "المعهد العقاري السعودي" الذي يقدم برامج تدريب مخصصة لمختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك السماسرة العقاريون. كذلك قامت الهيئة العامة للعقار بإنشاء مركز التحكيم العقاري بغية تخفيف الأعباء الواقعة على المحاكم من خلال التسوية الفعالة للمنازعات الناشئة عن البرامج التي تشرف عليها الهيئة.

^١ إعداد فاسيلي بروكوبنكو.

^٢ راجع <https://www.vision2030.gov.sa/v2030/vrps/housing/>

^٣ مستوى نسبة تملك المساكن البالغ ٧٠٪ سوف يكون مماثلا إلى حد كبير للنسب الفعلية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الإطار ١ - أهم المبادرات الداعمة لتطورات سوق الإسكان في المملكة العربية السعودية

الدعم المالي للمستفيدين المستحقين: يتيح برنامج الدعم للمستفيدين تصميم أسلوب الدعم الذي يتفق مع قراتهم بالاستعانة بمنصة المستشار العقاري الإلكترونية. ويصل متوسط مبلغ الدعم المقدم إلى أكثر من ١٥٠ ألف ريال سعودي.

دعم سعر الفائدة: التزم صندوق التنمية العقارية بتغطية مدفوعات الفائدة على مبلغ أصل القرض بحد أقصى ٥٠٠ ألف ريال سعودي بالنسبة للقروض العقارية الصادرة قبل فبراير ٢٠٢٣ للمقترضين المؤهلين محدود الدخل؛ ويدفع المقترضون الفائدة على مبلغ الأصل الذي يتجاوز ٥٠٠ ألف ريال سعودي. وقد تم تعديل نظام هذا الدعم في يناير ٢٠٢٣ في ظل سرعة تزايد سعر الفائدة. وصُممت مصفوفة الدعم الجديدة على أساس الدخل الشهري للمستفيدين؛ حيث يكون الدعم بنسبة ٤٥٪ من دخل المستفيد بحد أقصى للراتب الشهري ثلاثة آلاف ريال سعودي، وينخفض مع مستويات الدخل الأعلى.

حوافز ضريبية لمشتري عقارات لأول مرة: يعفى مشترو العقارات لأول مرة بحد أقصى مليون ريال سعودي من ضريبة التصرفات العقارية.

برنامج تيسير القروض السكنية للموظفين الحكوميين: برنامج مشترك بين وزارة المالية ووزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان يوفر الضمانات الحكومية لقروض الإسكان لموظفي القطاع العام.

الدعم السكني للعسكريين: ظل صندوق التنمية العقارية حتى عام ٢٠٢٠ يقدم قروض شراء المساكن بدون فوائد بحد أقصى ١٤٠ ألف ريال سعودي للعسكريين في الخدمة.

ضمانات القروض العقارية: حتى وقت قريب، كان صندوق التنمية العقارية يقدم ضمانات القروض العقارية لبعض المقترضين الذين لا تعتبرهم البنوك من ذوي الجدارة الائتمانية.

الدفعة المقدمة المخفضة: رفع البنك المركزي السعودي المستوى الحدي التنظيمي لنسبة الحد الأقصى للتمويل من قيمة المسكن الأول للمواطنين من ٧٠٪ إلى ٨٥٪ في ٢٠١٧ ثم إلى ٩٠٪ في ٢٠١٨. وبالنسبة لقروض العقارات التي نقل قيمتها عن مليون ريال سعودي وتخضع لمعايير أهلية معينة، فإن الحد الأدنى المسموح للدفعة المقدمة هو ٥٪. وتم الإبقاء على المستوى الحدي التنظيمي لنسبة الحد الأقصى للتمويل من قيمة العقار الثاني عند ٧٠٪.

توفير السيولة لسوق التمويل العقاري: تأسست الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري في عام ٢٠١٧ كشركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة من أجل ضخ السيولة في سوق العقارات. وتقدم الشركة السيولة للممولين العقاريين إما عن طريق شراء المحافظ أو التمويل المباشر قصير الأجل للدخول في اتفاق إقراض عقاري مشتق في وقت لاحق. وتعزز الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري كذلك دمج القروض في سندات دين بضمان عقاري وبيعها للمستثمرين. غير أن هذا الأسلوب لتوريق القروض لم يستخدم بعد.

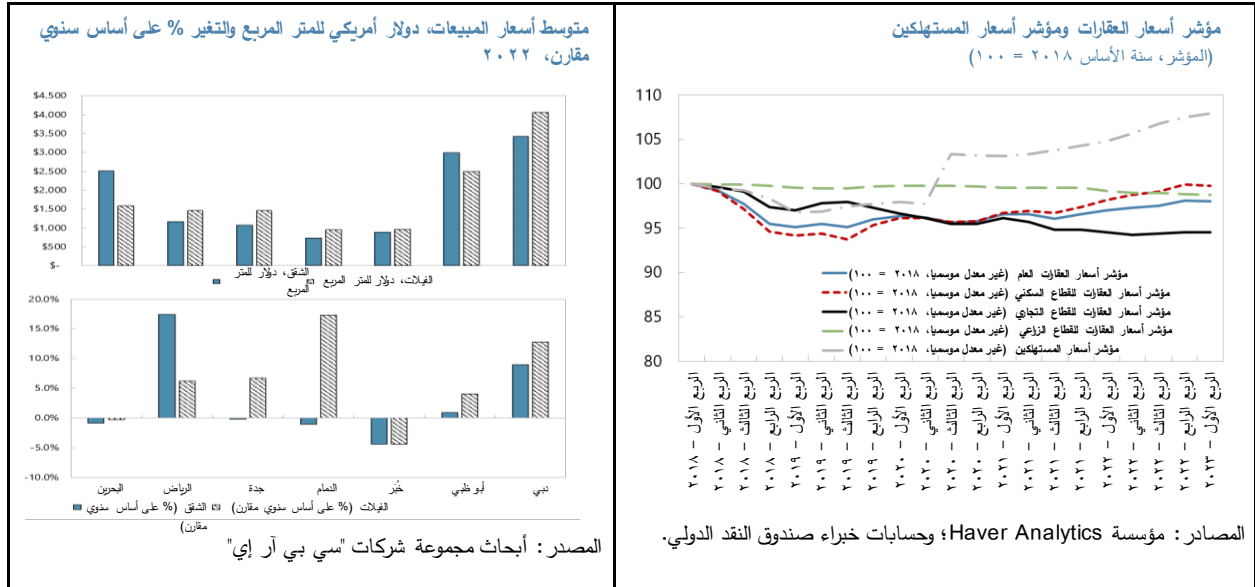
نتائج برنامج الإسكان السعودي

٥ - في ظل المبادرات التي اتخذتها الحكومة السعودية، بدأت المملكة تشهد نمواً سريعاً في بناء المساكن وإصدار القروض العقارية. فقد زاد عدد المعاملات العقارية بدرجة كبيرة منذ عام ٢٠١٦، واستفاد أكثر من ١,٤ مليون أسرة سعودية من البرنامج. وقدم برنامج الإسكان السعودي الدعم لأكثر من ٩٠٪ من اتفاقات القروض العقارية الموقعة، وارتفعت نسبة تملك المساكن إلى ٦٠,٦٪ في عام ٢٠٢٢ (مقارنة بنسبة قدرها ٥١,٧٪ في ٢٠١٨). ويتمثل الهدف الإرشادي في الوصول بنسبة تملك المساكن إلى ٦٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥.

٦ - ويشكل قطاع الإسكان جزءاً مهماً من الاقتصاد السعودي. وارتفعت نسبة مساهمة أنشطة القطاع العقاري في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من حوالي ١٠٪ في ٢٠٢١ إلى ما يقارب ١٣٪ في ٢٠٢٢. وفي فبراير ٢٠٢٣، بلغ عدد العاملين في مختلف الأنشطة العقارية وقطاع الخدمات البلدية قرابة ٥ ملايين عامل (منهم سعوديون بنسبة ١٧,٥٪).

٧- وأصبح قطاع الإسكان في الوقت الراهن كذلك متضافرا بقوة مع القطاع المالي. فمنذ عام ٢٠١٧، ظل الإقراض المرتبط بالأنشطة العقارية، لا سيما القروض العقارية، ينمو بسرعة كبيرة قبل انخفاضه قليلا في الآونة الأخيرة. وزادت القروض العقارية السكنية من ١١٠ مليارات ريال سعودي في ٢٠١٦ إلى ٥٥٠ مليار ريال سعودي (١٤٤ مليار دولار أمريكي) بنهاية ٢٠٢٢، بحيث يمثل حاليا رُبع مطالبات البنوك على القطاع الخاص تقريبا (الرسوم البيانية). وقدمت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري قروضا لإعادة التمويل للبنوك وشركات التمويل العقاري في محافظة القروض العقارية بقيمة ١٩ مليار ريال سعودي (أو ٣,٥٪ من مجموع القروض العقارية). ومن المتوقع أن يزداد حجم قروض إعادة التمويل بدرجة كبيرة في السنوات القليلة القادمة حيث تعتزم الشركة إعادة تمويل ٢٠٪ من مجموع القروض العقارية السكنية في المملكة بحلول عامي ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

٨- ورغم رواج القروض العقارية، ليس ثمة ما ينذر بحدوث فورة في النشاط في سوق العقارات السعودية. فالطلب على الإسكان - الناشئ عن سعر الفائدة المنخفض (حتى عام ٢٠٢٢)، والدعم الحكومي، وتخفيف سياسات السلامة الاحترازية الكلية، وتوفير السيولة عبر الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري - لم يتجاوز المعروض من المساكن بدرجة كبيرة. ونتيجة لذلك، ظلت أسعار العقارات تزداد بسرعة أقل مقارنة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال متوسط أسعار مبيعات العقارات في الرياض أو جدة أقل من متوسط الأسعار في دبي أو أبوظبي، أو حتى في البحرين (الرسوم البيانية).



التحديات

٩- برنامج الإسكان السعودي يأتي بتكلفة كبيرة على المالية العامة. فالأشكال المختلفة من الدعم والضمانات والحوافز الضريبية لها انعكاسات كبيرة على الميزانية العامة للدولة. فقرابة ثلاثة أرباع القروض العقارية تصدر بأسعار فائدة مدعمة. ووفقا لبيانات صندوق التنمية العقارية بلغ الدعم المرتبط بالإسكان المقدم من الصندوق في ٢٠٢٢ قرابة ١٢ مليار ريال سعودي وبلغت قيمة الضمانات العقارية القائمة الصادرة من الصندوق حوالي ٥٠ مليار ريال سعودي. أما تكاليف برنامج الإسكان المدرجة في الميزانية لعام ٢٠٢٣ فتبلغ ٩ مليارات ريال سعودي.

١٠- وأصبحت أوضاع سوق الإسكان قادرة حاليا على التأثير على أوضاع البنوك. فالقروض العقارية أصبحت تمثل جانبا مهما في نشاط البنوك السعودية. ونظرا للأهمية النسبية للقروض العقارية في البنوك، فإن أي زيادة في معدلات التعثر يمكن أن تخلق المصاعب للبنوك، وخاصة إذا اقترنت بانخفاض مفاجئ في أسعار المساكن. غير أن احتمالية تحقق هذا السيناريو منخفضة نسبيا. فحالات العجز عن سداد القروض العقارية تكاد تكون منعدمة حتى الآن. ومن العوامل الداعمة لهذا الوضع أن القروض العقارية تصدر غالبا مقترنة بحق الرجوع الكامل، وخدمة الدين محدودة بنسبة ٦٥٪ من دخل المقترض، ومعظم مدفوعات السداد مربوطة مباشرة بمخصصات الرواتب (علما بأن غالبية المستفيدين بالقروض العقارية هم من موظفي القطاع العام). وبالإضافة إلى ذلك، تصدر معظم القروض العقارية بسعر فائدة ثابت، مما يوفر قدرا من الراحة حتى بالنسبة للمقترضين الذين حصلوا على مبالغ القروض العقارية بدون أي دعم قبل دورة الارتفاع الجارية لأسعار الفائدة.

خاتمة

١١- تكللت الخطة الطموحة لتحويل قطاع الإسكان في المملكة بالنجاح. فقد نجح برنامج الإسكان السعودي، منذ بدايته في ٢٠١٨، في تعزيز فرص الحصول على العقارات الملائمة وتنشيط المعروض العقاري. وأتاح البرنامج تسهيل إجراءات الاستحقاق الفوري تقريبا للقرض العقاري للمواطنين السعوديين المؤهلين بدلا من فترات الانتظار التي كانت تصل لأكثر من عشر سنوات في السابق. وزادت نسبة التملك وتواصل مسارها نحو تحقيق مستهدف رؤية ٢٠٣٠ بالوصول إلى نسبة ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

١٢- وفي الوقت الراهن، تراجعت إلى حد كبير المخاطر التي تكتنف التحول السريع لقطاع الإسكان. فرغم سرعة ارتفاع أسعار المساكن في مدن أو مناطق قليلة بعينها، ليس ثمة ما ينذر بحدوث فورة في النشاط، ولا تزال أسعار المساكن في المملكة معتدلة مقارنة ببلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وتصدر غالبية القروض العقارية بسعر فائدة ثابت وبحق الرجوع الكامل، مما يساهم في انضباط عملية السداد، بينما تساهم النسب الاحترازية الحالية والارتفاع النسبي في مستوى رسملة البنوك وقوة ربحيتها في خلق هامش أمان إضافي ضد التطورات غير المتوقعة.

١٣- ومع ذلك، ينبغي أن تتوخي الحكومة اليقظة المستمرة. ورغم عدم وجود دلائل في الوقت الراهن على اختلال التوازن في سوق العقارات السعودية، فإن الوضع غير مستقر. فمع ازدياد الطلب على العمالة وبقاء المعروض العقاري محدودا (لا سيما في بعض المدن الكبرى)، يمكن أن تزداد الضغوط على الطلب في المرحلة القادمة، على غرار المشاهد مؤخرا من زيادة الإيجارات بنسبة ١٠٪ على الأقل مدفوعة بكثافة عودة العمالة الوافدة. وسوف يزداد الطلب على الإسكان أكثر في ظل التيسير المتوقع للقواعد التنظيمية التي تسمح لغير السعوديين بتملك العقارات، وهو ما اقترن بالخطط الرامية إلى جعل المملكة مركزا دوليا رئيسيا لمختلف الأنشطة. فسرعة نمو القروض العقارية تدعو إلى مواصلة المراقبة الوثيقة لممارسات مراجعة إجراءات القروض وإدارتها في البنوك. ومن الأمور التي تكتسب أهمية بالغة الكشف المبكر عن المدينين المتعثرين وحجم الانكشافات، وإثبات حالات التأخر عن سداد القروض في الوقت المناسب، ورصد المخصصات الكافية لخسائرها.

١٤- وفي حالة استمرار قوة نمو القروض العقارية، ينبغي النظر في إلغاء العديد من المبادرات الاحترازية الكلية والمالية بالتدرج. فالقروض العقارية وغيرها من أشكال التمويل المرتبط بالعقارات كانت المساهم الرئيسي في النمو الائتماني بالمملكة. ورغم أن وتيرة الإقراض العقاري بدأت تتراجع في أواخر ٢٠٢٢، فمن الضروري النظر في تشديد تدابير السلامة الاحترازية التي سبق تيسيرها إلى جانب الخروج بالتدرج من مختلف الحوافز المقدمة من المالية العامة (إعانات الدعم، والإعفاءات الضريبية، والضمانات). ومن التدابير التي يمكن اتخاذها خفض نسبة الحد الأقصى للقرض إلى القيمة في الإقراض العقاري أو إنشاء هامش أمان رأسمالي محدود مضاد للتقلبات الدورية أو كلاهما.

المرفق السابع - حالة تنفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧

التوصيات	الوضع الراهن
الرقابة المصرفية	
تحديث الميثاق المصرفي ونظام مراقبة البنوك بغرض محو أي أحكام متضاربة أو متكررة، وإلغاء المادة ٢١ بشأن صلاحيات وزير المالية التي تخول له في أحوال استثنائية إعفاء أي بنك من تطبيق أحكام هذا النظام. تدوين جميع التعاميم التشريعية المصرفية ونشرها، واستبعاد التعاميم التي ألغيت بموجب تعاميم لاحقة.	تم اعتماد نظام البنك المركزي الجديد في عام ٢٠٢٠. ويتضمن النظام الجديد عددا من التعديلات منها إنشاء قناة للإبلاغ ترتبط مباشرة بالملك، كما يرسخ سلطة البنك المركزي السعودي الرقابية على جميع المؤسسات المالية الخاضعة له. وتم طرح نظام مراقبة البنوك الجديد للتشاور العام ومن المتوقع إحالته للسلطة التنظيمية في أواخر ٢٠٢٣. أطلق البنك المركزي السعودي رسمياً بوابة إلكترونية لنشر التعاميم في ديسمبر ٢٠٢٠.
تعزيز المنهج الرقابي من خلال تحسين آليات تحديد المخاطر في البنوك وتقييم الرقابة عليها، وتحقيق الاتساق بين عملية التخطيط الرقابي وأنماط المخاطر في البنوك، وتطوير آليات توثيق عملية فحص القروض.	بدأ العمل بالإطار الرقابي المصرفي الجديد القائم على المخاطر. وتجمع عملية تقييم المخاطر في البنوك حالياً بين تقييم المخاطر الكامنة وتقييم ضوابطها. وتستند حالياً عملية التخطيط الرقابي لأعمال الرقابة المصرفية الميدانية والمكتبية إلى أنماط المخاطر في البنك المعني. كذلك تم تطوير نظام توثيق عمليات فحص القروض.
إعداد دليل بشأن إصدار تراخيص البنوك ونشر المبادئ التوجيهية بشأن تراخيص البنوك.	تم إعداد المتطلبات والمبادئ التوجيهية المعدلة ونشرها في الموقع الإلكتروني للبنك المركزي السعودي في يناير ٢٠١٩. وقام البنك المركزي كذلك بتحديث صفحته الإلكترونية لتراخيص البنوك بإضافة الأنظمة واللوائح المصرفية، والقواعد والتعليمات المصرفية، والتعاميم الصادرة للقطاع المصرفي، والمبادئ التوجيهية ومتطلبات الأهلية لتراخيص البنوك، ومبادئ توجيهية ومتطلبات أهلية إضافية للبنوك الرقمية فقط، والنماذج اللازمة لطلب التراخيص.
تقديم إرشادات للبنوك بشأن ربط أنماط المخاطر في المنتجات الإسلامية بإطار اتفاقية بازل.	قام البنك المركزي السعودي بتطبيق المعايير المصرفية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بما فيها المعايير المتعلقة بإدارة المخاطر. وتم إصدار اللوائح التالية: - إطار الحوكمة الشرعية - إطار إدارة المخاطر - إدارة المخاطر الائتمانية - خصائص السداد المبكر - الأطراف المعنية - حسابات الاستثمار مع المشاركة في الأرباح - كفاية رأس المال (جار العمل) وتعكف البنوك حالياً على تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها في ضوء المعايير المذكورة أعلاه بالإضافة إلى القواعد التنظيمية لإدارة المخاطر المعمول بها في الأعمال المصرفية التقليدية. ونظراً لأن معايير المخاطر ذات الصلة المتوافقة مع أحكام الشريعة مطبقة بالفعل فلا داعي إذن لربط المخاطر المصرفية الإسلامية بالمخاطر المصرفية التقليدية.
اعتماد مشروع القواعد التنظيمية بشأن تصنيف القروض وضمان تقديم تقارير منتظمة وشاملة عن حجم القروض التي أعيدت جدولتها وهيكلتها.	اعتمد البنك المركزي السعودي متطلبات المعيار ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي تتناول تصنيف القروض ورصد مخصصات لخسائرها من منظور محاسبي علماً بأن البنوك ملتزمة بهذه المتطلبات منذ عام ٢٠١٨. كذلك قام البنك المركزي السعودي بتنفيذ المبادئ التوجيهية للجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن "المعالجة الاحترازية للأصول الإشكالية - تعريف مفهومي الانكشافات المتعثرة وإمهال الدائنين". ويعكف البنك المركزي في الوقت الراهن على إصدار متطلباته الاحترازية المتعلقة بتصنيف القروض ورصد مخصصات لخسائرها والتي ستكون بمثابة متطلبات إضافية تهدف إلى زيادة تعزيز الإطار الحالي. ومن المتوقع اعتماد هذه المتطلبات بنهاية ٢٠٢٣.
إلزام البنوك بوضع سياسات وإجراءات رسمية لعمليات إعادة جدولة القروض وإعادة تمويلها وإعادة هيكلتها، وتقديم إقرارات احترازية عنها.	أصدر البنك المركزي السعودي في يناير ٢٠٢٠ قواعد وتوجيهات حول إدارة القروض الإشكالية تقتضي من البنوك وضع سياسات وإجراءات لإعادة جدولة الانكشافات القائمة وإعادة هيكلتها.

التوصيات	الوضع الراهن
تعزيز التعاون عبر الحدود من خلال إبرام مذكرات تفاهم مع جهات تنظيمية أجنبية.	وقع البنك المركزي السعودي مذكرة تفاهم مع لجنة الخدمات المالية وهيئة الرقابة المالية في جمهورية كوريا في مجال الرقابة على المؤسسات المالية. كذلك تم التوقيع على مذكرة تفاهم أخرى في مجال الخدمات المالية والتعاون السوقي مع دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وقع البنك المركزي السعودي على مذكرة تفاهم مع سلطة دبي للخدمات المالية للعمل في مجال الخدمات المالية.
إدارة السيولة	
وضع إطار لإعداد تنبؤات السيولة للاسترشاد به في عمليات أسواق المال.	وتم وضع نموذج للتنبؤ بالسيولة. وسوف تضطلع بعثة جديدة للمساعدة الفنية بتقييم هذا النموذج الجديد وتقديم التوصيات بشأنه.
شبكات الأمان المالي	
اعتماد وتنفيذ مشروع نظام تسوية الأوضاح.	صدر نظام معالجة المنشآت المالية المهمة في ديسمبر ٢٠٢٠. ويعكف البنك المركزي السعودي حالياً على صياغة مشروع اللائحة التنفيذية لهذا النظام. ويعتزم استكمال الصياغة بنهاية ٢٠٢٣.
وضع إطار لمساعدات السيولة الطارئة.	بدأ البنك المركزي السعودي العمل لوضع إطار عام لمساعدات السيولة الطارئة.
وضع إطار زمني لسداد مدفوعات صندوق حماية الودائع وضمان توافر خط تمويل احتياطي.	يخضع مشروع النظام حالياً للتشاور العام وسوف تتم الموافقة عليه وإصداره قريباً.
السياسة الاحترازية الكلية	
توسيع نطاق تعريف نسبة خدمة الدين إلى الدخل ضمن اللوائح التنظيمية بحيث يغطي جميع أنواع الدين والدخل.	صدرت المبادئ الخاصة بحساب نسبة خدمة الدين إلى الدخل في مايو ٢٠١٨، وتم تنفيذها في أغسطس ٢٠١٨.
تعزيز عملية جمع واستخدام بيانات قطاعات الأسر والشركات والعقارات.	تُنشر حالياً بيانات شهرية عن تمويل القروض العقارية السكنية الجديدة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويجري في الوقت الراهن العمل على تعزيز عملية جمع البيانات.

المرفق الثامن - رؤية ٢٠٣٠: النتائج الفعلية مقابل مستهدفات الحكومة^١

المستهدفات	الوضع الحالي	السيناريو الأساسي ^١	مستهدفات اقتصادية كلية مختارة	الأهداف الاقتصادية	برامج تحقيق الرؤية
٢٪١١	٪٧,٧	٪٢	قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من مجموع القروض المصرفية	تطوير القطاع المالي	برنامج تطوير القطاع المالي
٢٪٧٠	٪٦٢	٪١٨	حصة العمليات غير النقدية		
١ تريليون ريال سعودي	٤١٠,٩ مليار ريال سعودي	١٦٦ مليار ريال سعودي	زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية	تحقيق رصيد المالية العامة القابل للاستدامة والحد من الاعتماد على إيرادات النفط	برنامج الاستدامة المالية
٨٠	٧٨	٧٧	العمر الافتراضي (بالسنوات)	تعزيز خدمات الرعاية الصحية وفرص الحصول عليها.	برنامج تحول القطاع الصحي
٪١٠٠	٪٩٤	٪٧٨	توفير التغطية الصحية الشاملة بما في ذلك المناطق الريفية	تطوير البنية التحتية وتقنيات الرعاية الصحية	
٢١٤	١٥	١٢,٥	عدد أسرة العناية المركزة لكل ١٠٠ ألف نسمة	تحسين جودة الرعاية الصحية ونتائج رضا المرضى	
٢٪١٠٠	٪٨٩,٦	٣٪١٣	النسبة المئوية من السكان المشمولين في النظام الموحد للسجلات الطبية الإلكترونية	زيادة معدلات نسب تملك المساكن وتحسين القدرة على تحمل تكاليف السكن.	برنامج الإسكان
٪٧٠	٪٦٤	٪٤٧	نسبة تملك المساكن	وضع خيارات سكنية مستدامة ومتنوعة	
٢٪٨٠	٪٩٠	٤٪٨٠	مؤشر رضا المواطنين	إنشاء قوة عمل ماهرة ومنتجة.	
٪٧	٪٨	٪١٢	معدل بطالة السعوديين	زيادة نسبة السعودة في الوظائف عالية المهارات	برنامج تنمية القدرات البشرية
٢٪٤٠	٪٤٢	٪٣٢	الترتيب في مؤشر رأس المال البشري الذي يعده البنك الدولي	تعزيز تطوير التعليم واكتساب المهارات	
٢٥٠	٧٧	٨٧	معدل المشاركة الاقتصادية للإناث	النسبة المئوية للخريجين المتعطلين عن العمل والذين يعثرون على وظائف خلال فترة لا تتجاوز ١٢ شهرا	
٪٣٠	٪٣٤,٥	٪٢٢,٨		تشجيع ريادة الأعمال والابتكار والصناعات القائمة على المعرفة	
٢٪٧٠	٪٦٠	٪٥١			

^١ إعداد غريتا بولو وسيدرا رحمن.

المستهدفات	الوضع الحالي	السيناريو الأساسي ^١	مستهدفات اقتصادية كلية مختارة	الأهداف الاقتصادية	برامج تحقيق الرؤية
٦٥٪	٤٢٪	١٤٪	النسبة المئوية لخريجي التعليم التقني والمهني المنضمين إلى سوق العمل خلال ٦ أشهر من تخرجهم	تعزيز نظامي التعليم والتدريب المهني	
٢١٠٤٠	٧٢١	١٦٩	عدد التراخيص الصادرة في الصناعات الواعدة	تعزيز تنافسية الصناعات الرئيسية	برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
٢٥	٣٨	٤٩	المرتبة في مؤشر الأداء اللوجستي	تطوير بنية تحتية قوية للخدمات اللوجستية وتيسير التجارة.	
٢٪١٩,٢	١٥٪	٠,٢٪	مساهمة الاقتصاد الرقمي في إجمالي الناتج المحلي	هو البرنامج الشامل المعني بالتنسيق ومتابعة تنفيذ رؤية ٢٠٣٠	
٢٠	٦٦	٧٨	المرتبة في مؤشر فعالية القطاع الحكومي		
٣٥٪	٢٩٪	٢٠٪	زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي	التركيز على التنوع الاقتصادي ونمو القطاع الخاص وتوفير الوظائف.	برنامج التحول الوطني
١٠	٣٦	٤١	مؤشر التنافسية العالمية		
٥	٣١	٤٤	ترتيب المملكة في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية من إعداد الأمم المتحدة	تنفيذ المبادرات المختلفة عبر قطاعات متعددة لتحقيق الأهداف المتوخاة في الرؤية.	
٣٠ مليون	٨,٤ مليون	٦,٢ مليون	زيادة طاقة استقبال المعتمرين سنويا	تعزيز الخدمات والمرافق والبنية التحتية من أجل الحجاج.	برنامج ضيوف الرحمن
٦٥٪	٤٣٪	٤٠٪	زيادة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي	تشجيع التخصيص ومشاركة القطاع الخاص في القطاعات الحيوية	برنامج التخصيص
٥,٧٪	٢,٢٪	١,٢٪	زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال مبادرات التخصيص	
٧ تريليونات ريال سعودي	٢,٢٣ تريليون ريال سعودي	٦٠٠ مليار ريال سعودي	زيادة أصول صندوق الاستثمارات العامة	تعزيز دور صندوق الاستثمارات العامة كمحفز للنمو الاقتصادي.	برنامج صندوق الاستثمارات العامة

المستهدفات	الوضع الحالي	السيناريو الأساسي ^١	مستهدفات اقتصادية كلية مختارة	الأهداف الاقتصادية	برامج تحقيق الرؤية
١٠٪	٤,٥٪	٣,٦٪	مساهمة قطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي	تطوير قطاع السياحة، ودعم المبادرات الثقافية والترفيهية، وتيسير استثمارات القطاع الخاص في التنمية المستدامة والنمو	برنامج جودة الحياة
<p>^١ السيناريو الأساسي حسب الوضع في ٢٠١٦، ما لم يتكرر خلاف ذلك. والمستهدفات تشير إلى آخر مشاهدات متاحة.</p> <p>^٢ مستهدفات عام ٢٠٢٥.</p> <p>^٣ السيناريو الأساسي حسب الوضع في ٢٠١٨.</p> <p>^٤ تشير إلى مستوى حدي بنسبة ٨٠٪ يتم الحفاظ عليه على نحو متسق طوال السنة.</p>					

المرفق التاسع - المملكة العربية السعودية: التقييم الطوعي لجوانب الفساد عبر الحدود الوطنية

يحث صندوق النقد الدولي، في سياق الإطار الذي أعده لتعزيز مشاركته في القضايا المتعلقة بالحكومة (٢٠١٨)، جميع بلدانه الأعضاء على التطوع بإخضاع أطرها التشريعية والمؤسسية للتقييم في سياق أعمال الرقابة الثنائية وفيما يخص جوانب الفساد عبر الحدود الوطنية، وذلك بغرض تحديد ما يلي: (أ) إن كانت تقوم بتجريم وملاحقة جرائم رشوة الموظفين العموميين الأجانب؛ و(ب) إن كان لديها نظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يهدف إلى منع الموظفين الأجانب من إخفاء العائدات المتحصلة من الفساد. وقد وافق حتى الآن ١٣ عضواً على التقييم الطوعي، وهم: بلدان مجموعة السبعة والنمسا والجمهورية التشيكية وهولندا والنرويج والمملكة العربية السعودية وسويسرا.

قضايا التسهيل

١- اتخذت المملكة العربية السعودية خطوات لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال بغية الحد من مخاطر استغلال البلاد في إخفاء العائدات المتحصلة من أعمال الفساد الأجنبية أو "قضايا التسهيل".^٢ ووفقاً لما ورد في تقرير التقييم المشترك (MER)، يُعرّف التقييم الوطني للمخاطر أعمال الفساد بأنها من أهم الجرائم المحلية المدرة للمتحصلات، غير أن المملكة العربية السعودية لا تعد وجهة جاذبة لغسل متحصلات أعمال الفساد الدولية.^٣ ومن أهم النتائج المستخلصة من التقرير والتدابير التي اتخذتها الحكومة، ما يلي:

- وضع ضوابط لتملك غير السعوديين الشركات بهدف الحد من مخاطر إساءة استخدام مفهوم الشخصيات الاعتبارية لأغراض غسل الأموال. وبإمكان الهيئات المعنية والقطاع الخاص الحصول على المعلومات المتعلقة بملكية انتفاع الشخصيات الاعتبارية من خلال سجل الشركات. وفي إطار جهود المملكة لتعزيز تسجيل المعلومات عن ملكية الانتفاع، أصدرت المملكة نظاماً جديداً للشركات في عام ٢٠٢٢ ينص صراحة على منح وزارة التجارة صلاحية وضع القواعد والإجراءات لضمان تحديث معلومات ملكية الانتفاع ودقتها. غير أن معلومات ملكية الانتفاع التي تحتفظ بها البنوك عن عملائها لم تكن دائماً محدثة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة مؤخراً منصة إلكترونية لزيادة فرص الحصول على معلومات ملكية انتفاع الشخصيات الاعتبارية وتحديثها وأصدرت تعاميم لزيادة الوعي بالأساليب المستخدمة في إخفاء ملكية الانتفاع.
- تتمتع المؤسسات المالية الأكبر بفهم عميق لمخاطر غسل الأموال وتطبق التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما فيها العناية الواجبة في التحقق من هوية العملاء وتحديد ملكية الانتفاع. غير أنه بإمكان المؤسسات المالية وغير المالية رفع مستوى حداثتها إبلاغها بالعمليات المشبوهة، وقامت الحكومة بإصدار مبادئ توجيهية حول التدابير الوقائية بهدف معالجة هذا الأمر.
- تتمتع الجهات الرقابية في المؤسسات المالية بفهم عميق لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتجري عمليات رقابية مكثفة على القطاعات عالية المخاطر، كما أنها تشارك بدرجة عالية في جهود الكيانات الخاضعة للتنظيم.

^٢ أجرت فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال (FATF) وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) تقييماً مشتركاً لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية وأصدرتا تقرير التقييم المشترك في ٢٠١٨.

• **تعكف الحكومة على رفع مستوى التحقيقات والملاحقات القضائية في مجال غسل الأموال.** وقد ركزت الجهود الأخيرة على بناء القدرات والتدريب في مجال التحقيقات المالية الموازية التي تقوم بها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) حول رصد الأصول ومصادرتها عن طريق وحدة التحريات المالية، بالإضافة إلى قيام هيئة التحقيق والادعاء العام بإصدار دليل حول إجراءات الضبط والمصادرة. وأنشأت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة" إدارة لاسترداد الأصول ينصب عملها على استرداد العائدات المتحصلة من أعمال الفساد، كما أنشأت المديرية العامة للأمن العام إدارتين لضبط ومصادرة الأصول. وفي إطار جهود المملكة العربية السعودية لمصادرة متحصلات جرائم الفساد، قامت مؤخرا بتعديل نظام مكافحة الرشوة لتوفير الأساس لمصادرة متحصلات الرشوة واعتمدت مبدأ المصادرة دون الاستناد إلى إدانة في عام ٢٠١٩. وقامت المملكة كذلك بتحسين تنظيم إدارة القضايا لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة كما تعمل على زيادة تعاونها مع الأطراف المقابلة الأجنبية في مجال تحقيقات الفساد من خلال التعاون الرسمي وغير الرسمي عن طريق زيادة عدد مذكرات التفاهم مع الأطراف المقابلة الأجنبية والاستفادة من الشبكات الحالية للتعاون متعدد الأطراف.

٢ - **ومع ذلك لا تزال الحاجة قائمة لإدخال مزيد من التحسينات لضمان زيادة فعالية رصد وتعطيل عمليات غسل متحصلات جرائم الفساد الأجنبية.** ومنها ما يلي: (١) تعزيز فهم المخاطر، ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي استكمال عملية تحديث "التقييم الوطني للمخاطر" بحيث يتضمن تحليلاً لتدفقات العائدات المتحصلة من الجرائم الأجنبية الوافدة كمتحصلات الفساد التي يجري غسلها في المملكة؛ و(٢) التأكد من دقة وحداثة المعلومات المسجلة عن ملكية الانتفاع لكل الشخصيات الاعتبارية في المملكة؛ و(٣) تشجيع الجهات المعنية على مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة - مع الإقرار بأهمية ما سبق اتخاذه من خطوات في سبيل التحقيق في الجرائم الأصلية وما يرتبط بها من غسل الأموال - من أجل تعزيز فعالية جهود مصادرة وسائط الجرائم وعائداتها.

القضايا على جانب العرض

٣ - **أحرزت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تقدماً في مجال تجريم وملاحقة جرائم رشوة الموظفين العموميين الأجانب، "القضايا على جانب العرض".** ففي ديسمبر ٢٠٢١ تم تعديل نظام مكافحة الرشوة للتوسع في تجريم أعمال افساد لتشمل الموظفين الحكوميين الأجانب، بالإضافة إلى بعض موظفي المؤسسات والمنظمات الدولية. وبناء على هذه التعديلات، قامت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بإنشاء إدارة لمكافحة الرشوة الأجنبية. ويُعهد إلى موظفي إنفاذ القانون بالإدارة مهام استلام ومعالجة جميع البلاغات بشأن جرائم الرشوة الأجنبية والتحقيق فيها، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ المملكة التزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية مثل "اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية" الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (التي لم تنضم المملكة إليها بعد). والإدارة مكلفة ببدء التحقيقات في حالات الاشتباه بالرشاوى الأجنبية التي تم إبلاغها للإدارة مباشرة، ومن خلال قناة إبلاغ مخصصة تهدف إلى دعم المستثمرين الأجانب وتعرف باسم "مركز رعاية المستثمرين"، والبلاغات التي تصل للإدارة عبر منصات التواصل الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، تعقد الإدارة حلقات تطبيقية منتظمة لزيادة الوعي بجريمة الرشوة الأجنبية وتعترم إدراج الرشوة الأجنبية كجريمة أصلية في غسل الأموال. وفي عام ٢٠٢٠، انضمت المملكة كذلك إلى مجموعة العمل المعنية بمكافحة الرشوة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتم تمديد مشاركتها فيها.

الملحق العاشر - السياسة الصناعية في المملكة العربية السعودية^١

السياسة الصناعية هي مكون حيوي في سياق مساعي المملكة العربية السعودية للتحوّل الهيكلي والتنوع الاقتصادي المنصوص عليهما في برنامج الإصلاحات ضمن رؤية ٢٠٣٠. وتحقيق هذين الهدفين من صميم أهداف السياسة الصناعية - التي تسترشد بالاستراتيجية الوطنية للصناعة وتدعمها مبادرات ومؤسسات رئيسية أخرى - وذلك من خلال عمليات التدخل الموجهة، وتوفير الحوافز، وإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة. غير أنه لتحقيق الإمكانيات الكاملة للسياسات المتوخاة ينبغي التقليل من جوانب عدم الكفاءة إلى أدنى حد، بسبل منها آليات الحماية التي تم إنشاؤها، والتأكد من أن السياسة الصناعية مكملة لبرنامج الإصلاح الهيكلي الطموح الجاري تنفيذه.

١- ومع سعي بلدان العالم لاستخدام برامجها الوطنية لتشجيع الاستثمار وتعزيز التنوع الاقتصادي، تكتسب السياسة الصناعية أهمية جديدة. فالسياسة الصناعية^٢ بإمكانها الاضطلاع بدور في التحوّل الهيكلي والتنوع الاقتصادي في ظروف معينة. وتشير الدراسات المتخصصة إلى إمكانية تبرير اللجوء إليها في حالة إخفاق السوق أو ظهور مؤثرات خارجية على مستوى الصناعة ويكون بإمكان الحكومة تحديد تلك الصناعات مع قدرتها على تصحيحها بالسياسات الملائمة. ويمكن تصنيف مثل هذه المؤثرات الخارجية إلى مؤثرات خارجية معلوماتية، التي تستدعي استكشاف هيكل التكاليف في الاقتصاد المعني؛ أو مؤثرات خارجية تنسيقية في حالة وفورات الحجم؛ أو مؤثرات خارجية تكنولوجية أو بيئية حيثما تكون هناك تداعيات من الإنفاق على التدريب أو البحث والتطوير على مستوى الشركات.^٣ وعلى سبيل المثال، نجد أن الطاقة المتجددة تمثل الصناعة التي يمكن أن يؤدي التدخل الحكومي فيها إلى تصحيح الإخفاقات السوقية عن طريق تشجيع الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة. وتكون هذه التدخلات مبررة إذا تبين أن الإصلاحات واسعة النطاق غير كافية، كما ينبغي لهذه السياسات أن تجتاز تحليل التكلفة والعائد، مع النظر في استخدامات بديلة للموارد. وبالإضافة إلى ذلك، لدى صياغة هذه التدخلات، ينبغي الحد كذلك من مخاطر الإخفاقات الحكومية.^٤

٢- وترى المملكة أن السياسة الصناعية مكوّن بالغ الأهمية لجهود البلاد لتنويع اقتصادها والحد من الاعتماد على النفط. فخطة التنوع الاقتصادي في إطار رؤية ٢٠٣٠ تدعمها ركائز ومبادرات جوهرية، لا سيما الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وصندوق الاستثمارات العامة، ومبادرة السعودية الخضراء. والاستراتيجية الوطنية للصناعة هي خارطة طريق استراتيجية تهدف إلى تحوّل الاقتصاد من خلال سلسلة من الكيانات والحوافز الحيوية، التي تقع في صميم مسؤوليات الجهات القيادية في المملكة (الشكل البياني ١). وبناء على تحليل مفصل لقطاعات فرعية وشرائح سلاسل القيمة، حددت الاستراتيجية الوطنية قطاعات معينة باعتبارها قطاعات استراتيجية ووضعتها على رأس أولويات الاستثمار، وتشمل قطاعات الطاقة المتجددة والكيمويات والمعادن والصناعة التحويلية المتقدمة والصناعات الغذائية وصناعة السيارات والصناعات العسكرية وصناعة الأدوية.

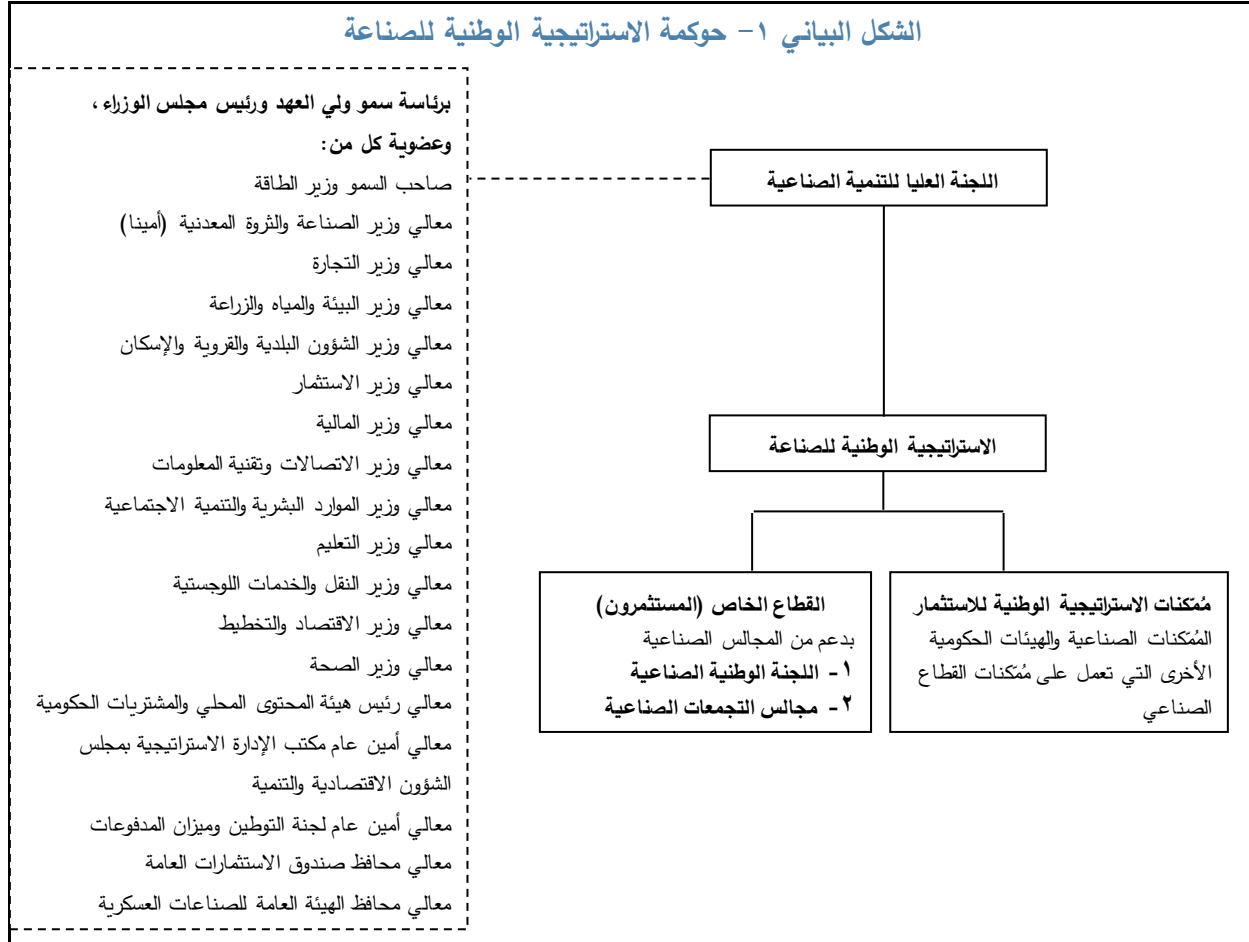
^١ إعداد سيدرا رحمن.

^٢ تشير السياسة الصناعية إلى التدخلات ذات الصلة بصناعة بعينها والتي قد تكون ذات طابع مؤقت، مثل الحوافز من المالية العامة كالخصومات الضريبية والدعم المباشر من خلال القروض أو المنح أو القروض المضمونة. وتختلف عن التدابير التي تعزز الإنتاجية على نحو أكثر حيادية أو أكثر أفضلية بين القطاعات المختلفة، مثل الاستثمار العام في البنية التحتية أو مبادرات البحوث والتطوير الأساسية.

^٣ راجع دراسة Rodrik, 2004.

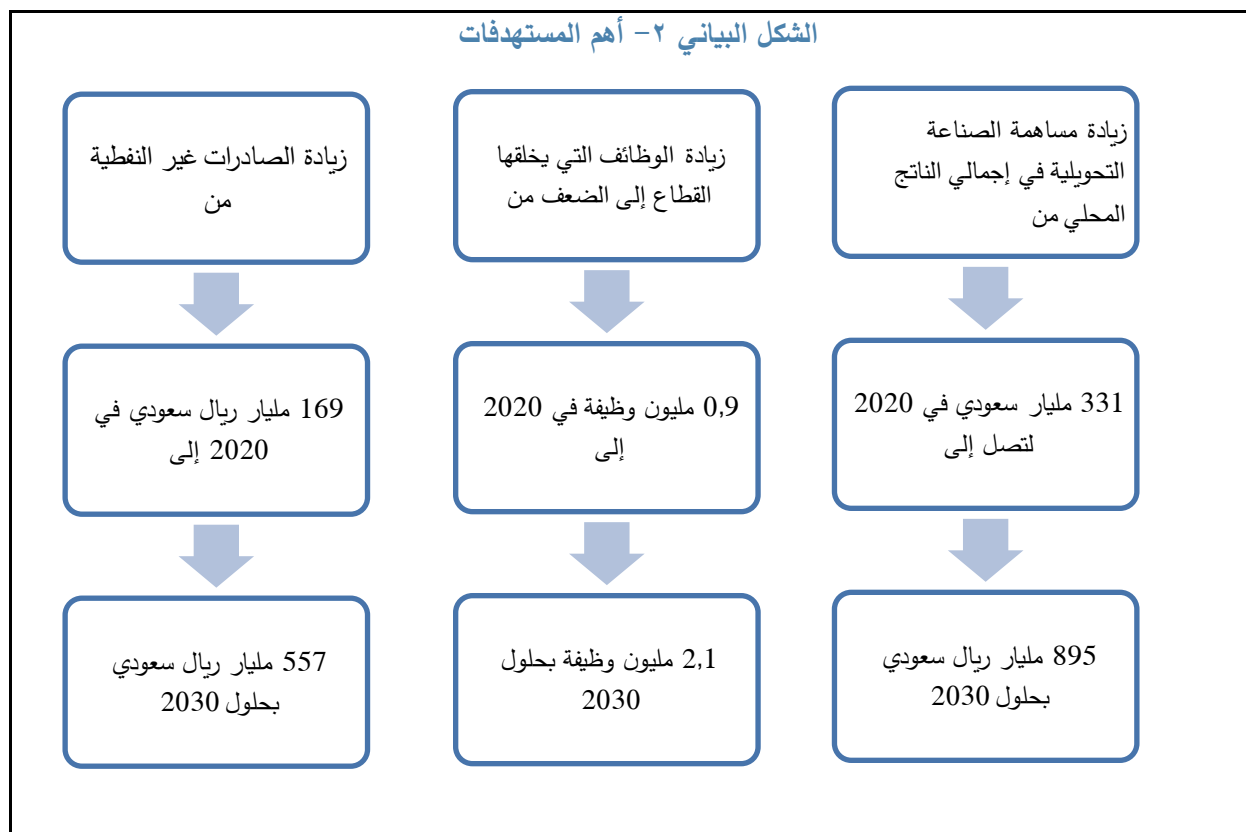
^٤ راجع دراسة Cherif et. al, 2022.

الشكل البياني ١- حوكمة الاستراتيجية الوطنية للصناعة



٣- تركز الاستراتيجية الوطنية للصناعة على ثلاثة أهداف رئيسية، هي (١) بناء اقتصاد صناعي وطني مرن؛ و(٢) تكوين مركز إقليمي صناعي متكامل؛ و(٣) تحقيق ريادة عالمية في صناعة مجموعة من السلع المختارة. وضمن الاستراتيجية الوطنية للصناعة، سوف يتوقف تحقيق هذه الأهداف على تحقق أربعة ظروف تمكينية، هي: (١) بناء سلاسل إمداد على مستوى عالمي؛ و(٢) توسيع قاعدة الشركات الصناعية؛ و(٣) تحرير التجارة الدولية؛ و(٤) غرس ثقافة الابتكار ونقل المعرفة التقنية. وفيما يلي استعراض لبعض أهم المستهدفات وأهم مؤشرات الأداء (الشكل البياني ٢، الجدول ١)

الشكل البياني ٢ - أهم المستهدفات



الجدول ١ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات الأداء الرئيسية

المؤشر	السيناريو الأساسي		
	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠٣٥
مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (المرتبة)	٣٧	٢٠	أعلى ١٥
مؤشر التعقد الاقتصادي (المرتبة)	٣٩	٢٠	أعلى ١٥
مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الريالات السعودية)	٣٣١	٨٩٥	١,٤١٣
صادرات الصناعات التحويلية (بمليارات الريالات السعودية)	١٦٩	٥٥٧	٨٩٢
التوظيف في قطاع الصناعة التحويلية (بالآلاف الوظائف)	٨٩٣	٢,٠٧٤	٣,٢٨١
نسبة التوطين حسب الاستراتيجية الوطنية للصناعة (%)	%٤١	%٥٧	%٦٤

٤- وسوف تتحدد استراتيجية السياسات الصناعية، حسب تصور المملكة، على أساس سلسلة من المبادرات، مثل توطين خدمات ومدخلات إنتاج معينة، وتقديم حزم الحوافز لجذب المستثمرين الأجانب، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة. ومن أهم سماتها:

- بناء سلاسل إمداد على مستوى عالمي عن طريق تطوير الخدمات اللوجستية والبنية التحتية وهو الدور الحيوي الذي ستساهم به المناطق الاقتصادية الخاصة. ويهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، الذي يدعمه صندوق التنمية الصناعية السعودي، إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية عبر تعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة بالإضافة إلى الخدمات اللوجستية، التي ستؤدي إلى تحسين الروابط الخلفية والأمامية للصناعات. ترى المملكة أن المناطق الاقتصادية الخاصة ذات المستوى العالمي هي بوابة المستقبل لجذب الاستثمار وتوطين الأعمال التجارية، وهو ما انعكس في التزام الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في ٢٠٢١ بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة لها "لوائح تنظيمية وتقدم فرص تنافسية مختلفة عن المعتاد" بحلول عام ٢٠٣٠ (راجع الإطار ١).

جدول الإطار ١- المناطق الاقتصادية الخاصة

الشكل البياني في الإطار ١: موقع أهم المناطق الاقتصادية الخاصة



المصدر: الحكومة السعودية

المناطق الاقتصادية الخاصة هي مجموعة من الترتيبات القانونية واللوجستية والضريبية تهدف في المعتاد إلى المساعدة على جذب الاستثمارات الأجنبية في الصناعات التحويلية الموجهة نحو التصدير. ومن خلال هذه المناطق، تهدف البلدان إلى التغلب على القيود المتعلقة بتوفير الخدمات والبنية التحتية وتملك الأراضي والبيروقراطية. ولا شك أن شعبية هذه المناطق قد ازدادت بمرور الوقت، حيث تشير التقديرات إلى بلوغ عددها ٤٣٠٠ منطقة حول العالم، وإن كان تعريف المناطق الاقتصادية الخاصة يختلف بدرجة كبيرة فيما بين البلدان (تقرير البنك الدولي، ٢٠١٧).

ومن خلال إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة وغيرها من المبادرات لجذب الاستثمار الأجنبي، تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعجيل زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية مع إدراكها بأن التأثير المترتب على ما تقوم به من إصلاحات هيكلية قد يستغرق وقتاً أطول لكي يتحقق. وتهدف الحكومة من خلال إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة إلى تحفيز تكوين تجمعات أعمال، حيث تتركز الصناعات المماثلة في منطقة واحدة، ومن ثم تشجيع التعاون والمنافسة فيما بينها فضلاً عن تبادل المعلومات. وتتراوح القطاعات المستهدفة في هذا الخصوص من قطاعي الصناعات التحويلية الخفيفة والخدمات اللوجستية إلى قطاعي الحوسبة السحابية والاقتصاد الرقمي. ومن أهم أمثلة المناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة، بما فيها المناطق التي أطلقتها هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، ما يلي: المنطقة الاقتصادية الخاصة بمدينة الملك عبد الله الاقتصادية، الواقعة شمال جدة، والمهياة لتصبح مركزاً ضخماً للتجارة والخدمات اللوجستية؛ والمنطقة اللوجستية المتكاملة الخاصة؛ والمنطقة الاقتصادية الخاصة في جازان، وجميعها تقدم حوافز أكبر من الحوافز التي يقدمها الاقتصاد الأساسي (الشكل البياني ١ في الإطار). كذلك يهدف مشروع مدينة "نيوم" النكية المستقبلية لأن يكون منطقة حرة شبه مستقلة. وقد سجل بعض كبار المستثمرين بالفعل للمشاركة في هذا المشروع ومنهم شركة "لوسيد"، وشركة "سير" ومنصة "غوغل" السحابية، إلى جانب قائمة طويلة من المستثمرين الذين أبدوا اهتماماً كبيراً ببعض القطاعات المستهدفة بما فيها مكونات صناعة السيارات، ومكونات الصناعات البحرية من الفئتين ٢ و٣، والتقنيات الرقمية.

وتضطلع هيئات المناطق الاقتصادية الخاصة والجهات التنظيمية للقطاعات بوضع مجموعة من اللوائح التنظيمية والحوافز المستقلة التي يمكن أن تتيح التعامل مع المستثمرين بسلاسة أكبر بكثير مقارنة بما يتاح لهم حالياً

جدول الإطار ١ - المناطق الاقتصادية الخاصة (تمة)

في الاقتصاد العادي، بما في ذلك الإعفاءات التنظيمية والخصومات الضريبية للشركات، ومنها الإعفاءات السخية من المالية العامة كالإعفاء الضريبي المؤقت لمدة ٥٠ عاماً في "المنطقة اللوجستية المتكاملة الخاصة" (جدول الإطار ١). وتخضع المناطق الاقتصادية الخاصة لإشراف الهيئة التنظيمية لهذه المناطق (أي هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، بالتنسيق مع الهيئة العامة للطيران المدني، ومركز المناطق الاقتصادية الخاصة بمدينة الرياض الذي أنشئ حديثاً). وتتولى اللجنة الوطنية للحوافز، التي تشرف على تقديم الحوافز في مختلف قطاعات الاقتصاد، الأعمال التنسيقية من خلال مجموعة عمل مع هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، وهي الجهة التنظيمية الشاملة والهيئة المسؤولة عن تنظيم وتخطيط ومتابعة المناطق الاقتصادية الخاصة في جميع أنحاء المملكة. وسوف يضمن ذلك تحقيق التناغم في وضع اللوائح التنظيمية وتحديد الحوافز. ورغم أن الهيئة العامة للطيران المدني في الوقت الحالي مسؤولة عن المنطقة اللوجستية المتكاملة الخاصة، فمن المتوقع أن تدخل تحت مظلة هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة.

الجدول ١ - حوافز المناطق الاقتصادية الخاصة

الأداة/السياسة	
معدل ضريبة دخل الشركات	٥٪ لمدة ٢٠ سنة ^١
ضريبة الاستقطاع من المنبع	صفر % بصفة دائمة لإعادة توظيف الأرباح من المناطق الاقتصادية الخاصة إلى البلدان الأجنبية.
الرسوم الجمركية	صفر % على الرسوم الجمركية المؤجلة على السلع المدخلة إلى المناطق الاقتصادية الخاصة
المقابل المالي على العمالة	إعفاء من الرسوم
السعودة وشروط المكوّن المحلي	صفر % من ١-٥ سنوات؛ ١٥٪ من ٦ - ١٠ سنوات؛ وسيتم دعم الفترة من ١١-١٥ عن طريق برامج الإحلال الوظيفي مع توخي المرونة مع المستثمرين.

^١ ٥٠ عاماً بالنسبة للمنطقة اللوجستية المتكاملة الخاصة. المنطقة الاقتصادية الخاصة للحوسبة السحابية لا تتمتع بأي حوافز ضريبية.

- **توسيع قاعدة الشركات الصناعية** الذي سيتوقف، حسب المتوخى في الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، على وضع إطار تنظيمي شفاف ومرن. وسوف ينصب تركيز جهود زيادة الإنتاج المحلي ونسبة السلع والخدمات المنتجة محلياً على إقامة صناعات محلية، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، على سبيل المثال من خلال برنامج "أفاق" الذي وضعه صندوق التنمية الصناعية السعودي، وتحسين بيئة الأعمال، وتشجيع الشراكات بين الشركات المحلية والدولية. وتعتبر السياسة الصناعية السعودية أن المشتريات العامة المحلية أداة حيوية في سياق هذه الجهود، وتتباين فيها الحوافز حسب القطاع، وسوف يستمر السعي للاستفادة منها على النحو التالي:

○ **المشتريات الحكومية**، التي تسترشد بتوجيهات "هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية"، تهدف إلى إثراء الإمكانات المحلية بإنشاء بيئة تشريعية، بما في ذلك اللوائح التنظيمية والسياسات، لتنمية المحتوى المحلي. وتتباين المستويات الحدية وشروط الامتثال المنصوص عليها حسب القطاع ويتم تحديدها في المعتاد حسب كل حالة على حدة، بناءً على تحليل العقود. وتشمل أهم المبادرات في هذا الشأن إصدار قائمة إلزامية بالمنتجات الوطنية لمختلف القطاعات. ولا يميز هذا الإجراء بين المالكين المحليين والأجانب، ما دام محل إقامتهم في المملكة العربية السعودية، ويسري هذا الأمر على الشركات الأجنبية التي لن تستثنى من تقديم المناقصات لكنها لن تغوز بالمناقصة إلا إذا كان سعرها تنافسياً جداً. وهناك إعفاءات أخرى قائمة، بما في ذلك في حالة ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج محلية المصدر بما يتجاوز حدود الأسعار المعقولة، أو إن كانت جودتها دون المستوى الأمثل. ومنذ استحداث هذا الإجراء في عام ٢٠٢٢، زاد المحتوى المحلي في العقود الحكومية إلى ٤٠٪ (مقارنة بنسبة قدرها ٢٨,٨٪ في ٢٠١٨، ومقابل النسبة المستهدفة لعام ٢٠٣٠ وقدرها ٧٠٪).

○ مبادرة **صُنع في السعودية**، وهي إحدى مبادرات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بقيادة "هيئة تنمية الصادرات السعودية"، وتهدف إلى المساعدة في نمو مؤسسات الأعمال المحلية لتشجيع المستهلكين المحليين على شراء المزيد من المنتجات المصنوعة محليا، ومساعدة مؤسسات الأعمال على زيادة صادراتها إلى الأسواق ذات الأولوية. وتحت مظلة التصنيف الموحد للمنتجات، حيث يستخدم المستفيدون من البرنامج شعار "صُنع في السعودية"، تهدف هذه المبادرة إلى إتاحة فرص كبيرة لمؤسسات الأعمال لتوسيع نطاقها وترويج منتجاتها محليا وعالميا.

○ برنامج **تعزيز القيمة المضافة الإجمالية لقطاع التوريد في المملكة (اكتفاء)**، الذي أنشأته شركة أرامكو، يستهدف تحقيق مستوى معين من المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز بحلول عام ٢٠٣٠. وفي ٢٠٢٢، كان البرنامج قد حقق بالفعل نسبة قدرها ٦٣٪ من مستوى المحتوى المحلي.^٥

● وتهدف **مبادرة المقرات الإقليمية** إلى تحفيز الشركات متعددة الجنسيات على إقامة مقرها الإقليمية في المملكة العربية السعودية والمساهمة في التنوع الاقتصادي بالمملكة. ففي عام ٢٠٢١، أعلنت المملكة العربية السعودية أنه اعتبارا من عام ٢٠٢٤ سوف توقف الحكومة توقيع العقود مع الشركات الأجنبية التي لا تتخذ من المملكة مقرا إقليميا. ويتمثل الهدف من ذلك في تنشيط الاستثمار الأجنبي. وتشمل الحوافز المقدمة في هذا الشأن إعفاءات من شرط السعودة، وإعفاءات الحد الأقصى لمدة التأشيرة، وخدمات الأعمال من البداية إلى النهاية، وإعفاءات من الرسوم الحكومية، وغيرها.

● **ومن الركائز الأساسية الأخرى لرؤية ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالسياسات الصناعية، ما يلي:**

○ **صندوق الاستثمارات العامة:** يلتزم صندوق الاستثمارات العامة، من خلال قاعدة أصوله وشركائه الاقتصادية الاستراتيجية القوية، بفتح المجال للاستثمار في قطاعات جديدة بالمملكة، ومن خلال مركزه كمدير أصول عالمي رائد يتطلع إلى القيام بدور رئيسي في تخفيف المخاطر على قطاعات الاقتصاد، ومن ثم تحفيز استثمارات القطاع الخاص في تلك القطاعات. ويعتزم صندوق الاستثمارات العامة كذلك استحداث شروط المحتوى المحلي، تماشيا مع التوجه العام بشأن المحتوى المحلي على المستوى الوطني، وإن كانت هذه الشروط مستقلة عن تطبيق المشتريات الحكومية على الشركات المحلية.

○ وتهدف **مبادرة السعودية الخضراء** إلى الوصول بصافي انبعاثات غازات الدفيئة إلى الصفر بحلول عام ٢٠٦٠، مع بلوغ شركة أرامكو، المنتج الرئيسي للنفط في المملكة، صافي انبعاثات صفري للنطاقين الأول والثاني بحلول عام ٢٠٥٠. وسوف تتحقق هذه المستهدفات من خلال تنفيذ مجموعة كبيرة من السياسات، لا سيما من خلال رفع كفاءة استهلاك الطاقة، وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، واتباع منهج الاقتصاد الدائري للكربون. وسوف تتشكل هذه السياسات عن طريق سلسلة من المبادرات تشمل الدعم والحوافز الضريبية إلى جانب اقترانها بإصلاحات أسعار الطاقة والاستثمار المواتي للمناخ لتعزيز قطاع الطاقة المتجددة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مبادرات أخرى سيكون لها دور مؤثر، مثل زيادة انتشار السيارات الكهربائية في السوق من خلال ملكية صندوق الاستثمارات العامة لشركة لوسيد

^٥ راجع دراسة [IKTVA and Saudi Arabia Vision 2030 by Raj Savio: SSRN and Signings worth \\$7.2bn at 7th IKTVA Forum as Aramco Digital Company launched | Aramco](https://www.ikvta.com/2023/07/07/SSRN-and-Signings-worth-$7.2bn-at-7th-IKVA-Forum-as-Aramco-Digital-Company-launched/)

موتورز للسيارات الكهربائية والكائنة في ولاية كاليفورنيا، وهو ما يؤكد مرة أخرى وضع صندوق الاستثمارات العامة كطرف معني رئيسي.

٥ - وهناك مخاطر معينة يمكن أن تواجه تلك السياسات المستهدفة، بما في ذلك من خلال ظهور التشوهات أو الحد من انتشار التداعيات إلى الاقتصاد ككل، وهو ما يقتضي توخي الدقة عند معايرة هذه السياسات.

• لا تزال المشتريات العامة المحلية في العقود الحكومية في حدود الامتثال لاتفاقية منظمة التجارة العالمية بالنسبة للمملكة العربية السعودية نظرا لأنها لم توقع حتى الآن على "اتفاقية المشتريات الحكومية" في إطار منظمة التجارة العالمية. وتفيد المملكة كذلك من الاستثناءات في السلع والخدمات المتاحة لجميع البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. غير أن شروط المحتوى المحلي الجديدة قد تشكل تحديا أمام المملكة إذا قررت الانتقال من وضعها كمرقب إلى العضوية الكاملة في اتفاقية المشتريات الحكومية. وعلاوة على ذلك، فإن المشتريات العامة المحلية في العقود الحكومية ربما تخلق ضغوطا غير مقصودة في اقتصاد يتسم بسرعة النمو وتغوق قدرته التنافسية ومن ثم تُحدث مزايدات في الأجور وأسعار مدخلات الإنتاج المحلية الشحيحة.

• ولا تزال نتائج آثار التداعيات من المناطق الاقتصادية الخاصة غير مؤكدة نظرا لأنها تعتمد على عوامل مختلفة، مثل خصائص واستراتيجيات الشركات التي تقع مقرها في المناطق الاقتصادية الخاصة، والثروات الطبيعية المحلية، والهيكل المؤسسي للبلد المضيف.^٦ وقد خلصت دراسة للبنك الدولي (٢٠١٧) إلى أن المناطق الاقتصادية الخاصة ليس لها آثار حافزة على البلدان التي تعمل من خلالها، رغم ظهور آثار إيجابية على نطاق ٢٠ كيلومترا. وتعتبر الدراسات التجريبية المتخصصة حول الاستثمار الأجنبي المباشر عن تشككها بشأن منافع انتقال آثار التداعيات في البلدان النامية، وتعزو ذلك إلى قيود على الطاقة الاستيعابية.^٧

• وتستخدم الحوافز من المالية العامة بصفة متكررة - وإن كانت لا تشكل دائما قيدا أساسيا على الاستثمارات في المملكة وغيرها من البلدان - بغية اجتذاب الشركات لممارسة عملياتها في المناطق الاقتصادية الخاصة. ونظرا لأن المناطق الاقتصادية الخاصة، بطبيعتها، قد تترتب عليها نفقات ضريبية، فإن زيادة الحوافز الجذابة قد تؤدي إلى التغول على الاقتصاد الأساسي والحد من انتقال آثار التداعيات على نطاق أوسع.

٦ - ويتوقف نجاح السياسات الصناعية والتدخلات الموجهة على إجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق، مع الحد من أوجه عدم الكفاءة المصاحبة، بما في ذلك من خلال الأدوات الوقائية التي تنظر المملكة حاليا في استخدامها. فالسياسات الصناعية ذات الصياغة السليمة يمكن أن يكون لها دور حيوي في التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي. ولكن لتحقيق الحد الأقصى من المنافع للنمو الاقتصادي والحد من المخاطر، ينبغي توخي الحرص في تصميم الحوافز مع التركيز على الشفافية والمساءلة للحد من مخاطر الحوكمة، ومع مراعاة المبادئ الأساسية التالية التي تتفق عليها الأدبيات الاقتصادية بوجه عام:

• الهيكل المؤسسي: يمثل إطار الحوكمة القوي عاملا ضروريا لمنع الهدر في الموارد العامة وتجنب الإخفاق الحكومي. وتشترك فترات استخدام السياسات الصناعية الناجحة في اقتصادات شرق آسيا في أربع سمات تميزت بها أجهزتها المعنية

^٦ راجع دراسة Farole and Winkler, 2014.

^٧ راجع دراسة Duarte et al., 2014.

بالتخطيط، وهي: الطموح والاستقلالية والمساءلة والقدرة على التكيف. فيتعين على الدولة والشركات التعاون الوثيق، مع قيام الدولة بتحديد أهداف وسياسات طموحة، ومنح الشركات الاستقلالية في تنفيذها، وضمان تطبيق المساءلة الصارمة من خلال المنافسة المحلية والدولية، مما يحول دون المحسوبية والامتياز. وأخيرا يجب أن تسارع الدولة والشركات على السواء بالتكيف مع الظروف المتغيرة لتحقيق نجاح طويل الأمد.⁸

○ آراء الخبراء وإجراءات الحكومة: فيما يتعلق بالهيكل المؤسسي، يوجد لدى الحكومة إطار واضح للحكومة ولجنة وطنية للحوافز - التي يفترض فيها تنظيم العمل في كل الحوافز (بما في ذلك من خلال مجموعة عمل مع المناطق الاقتصادية الخاصة). وعلى سبيل المثال، رغم أن اللجنة الوطنية للحوافز مسؤولة عن الحوافز على مستوى الصفقات، مثل صفقة شركة "أبل" في إطار "المنطقة اللوجستية المتكاملة الخاصة"، فإن خطة الحوافز لكل منطقة اقتصادية خاصة تعمل تحت مظلة هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة يتم تنسيقها مع اللجنة الوطنية للاستثمار من خلال مجموعة عمل وتخضع لصدور مرسوم/موافقة من مجلس الوزراء. وتستخدم مؤشرات الأداء الرئيسية في تحديد المستهدفات.

● وتسهم دقة تقييم تأثير السياسات في ضمان المساءلة، لا سيما من خلال تحديد خطوط واضحة للمسؤولية عن النجاحات والإخفاقات في تنفيذ السياسة الصناعية. فالتقييم يمثل مدخلا بالغ الأهمية لعملية صنع القرارات المستنيرة. وقد تنطوي جهود المتابعة والمساءلة على الإبلاغ المنتظم عن المستهدفات والإنجازات، واقتترانه بتفسيرات للانحرافات عن مسار النتائج المقررة. ويمكن لمثل هذه المتابعة أن تساهم في تحديد السياسات الناجحة والتدرج في إلغاء السياسات الأخرى، بما فيها السياسات التي قد تكون لها نتائج غير مقصودة، ومن ثم تخصيص الموارد على نحو أكثر كفاءة، مما يحقق الحد الأقصى لأثر الاستثمار.⁹

○ آراء الخبراء وإجراءات الحكومة: الحكومة لديها بالفعل آلية للمتابعة والتقييم ستؤدي إلى الإبلاغ المنتظم عن المستهدفات والإنجازات. وفي هذا السياق، من شأن جهود المتابعة التي تبذلها الحكومة لإجراء تحليل التكلفة والعائد على كل إجراء جديد ضمن السياسة الصناعية قبل الموافقة عليه بالإضافة إلى التقييم المنتظم لتأثير وفعالية السياسة الصناعية - بما في ذلك شروط المحتوى المحلي - أن تساعد على التخفيف من المخاطر بسبل منها إتاحة المرونة في العدول عن السياسات أو إلغاؤها بالتدرج أو تعديلها حسب الاقتضاء. فعلى صعيد الحوافز الضريبية:

✓ تعمل المبادرات الحالية على تقييم مستوى النفقات الضريبية والنشاط الاقتصادي في المناطق الاقتصادية الخاصة لتحديد ما إذا كانت المزايا الممنوحة للشركات لها مبرراتها من حيث زيادة التوظيف أو انتقال التداعيات الإيجابية إلى بقية الاقتصاد والتأكد من صرامة تطبيق معايير اختيار الصناعات المستفيدة لتجنب الوقوع في الأخطاء السابقة التي أضرت بعملية تنفيذ السياسات الصناعية. وينبغي أن يقترن ذلك بالتأكد من توفير بيئة تقوم على تكافؤ الفرص بين الشركات في المناطق الاقتصادية الخاصة والاقتصاد الأوسع نطاقا عن طريق إعادة تقييم العبء الضريبي على الشركات التي تعمل خارج هذه المناطق، ومعالجة الضرائب التنافسية، ودعم تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

⁸ راجع دراسة Cherif et. al, 2021.

⁹ راجع دراسة Rodrik, 2008, and OECD 2013.

✓ وسوف تساهم جهود الحكومة المستمرة والجديرة بالترحيب في حصر كل الحوافز المقدمة وتتبع قاعدة بياناتها في تحديد تكاليف تلك الحوافز على نحو أفضل واكتشاف أوجه التفاوت فيها. وسوف تنخفض كذلك المخاطر على المالية العامة مع اعتماد معايير صارمة فيما يخص التخارج، وشروط الانقضاء الموقوت، والتدابير ذات النطاق الزمني المحدد. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن الإعفاءات السخية من المالية العامة كالإعفاء الضريبي المؤقت لمدة ٥٠ عاما في "المنطقة اللوجستية المتكاملة الخاصة" قد تشكل عبئا.

• التركيز بصفة خاصة على توجيه الصادرات مع التركيز على التقنية والابتكار وليس إحلال الواردات، ومساءلة الشركات بشأن الدعم الذي تلقته، على سبيل المثال على أساس معايير أداء صارمة. ففي "اقتصادات المعجزة الآسيوية"، تدخلت الحكومة في مرحلة مبكرة لدعم الشركات المحلية في القطاعات المتطورة مع ضمان وجود منافسة ضارية. وبينما يمكن للتعريفات الجمركية أن توفر الحماية للقطاعات الناشئة ("حجة الصناعة الوليدة")، فإنها قد تؤدي كذلك إلى سوء توزيع الموارد، والسعي للكسب الريعي، وانعدام المنافسة.

○ آراء الخبراء وإجراءات الحكومة: تدرك الحكومة أن نظام التجارة العالمية يمنع استخدام التعريفات على الواردات التي قد تخلق تشوهات وتحفز الشركاء التجاريين على اتخاذ تدابير تأرية. ومن ثم فإنها ملتزمة بضمان اتساق سياساتها مع الالتزامات القانونية بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية. ولضمان مواصلة التركيز على الأنشطة الموجهة نحو التصدير، يمكن أن تنظر الحكومة في وضع مستهدفات إضافية لضمان تحقيق أهدافها المتعلقة بالتصدير - على سبيل المثال، من خلال متابعة حصص التصدير وليس مجرد إنتاج الصناعات التحويلية. ونظرا لاحتمالات ظهور العيوب من اعتماد شروط المحتوى المحلي، فمن الضروري تجنب مثل تلك الممارسات التفضيلية، وهي ممارسات تمييزية، لأنها قد تؤدي إلى ظهور التشوهات في الإنتاج المحلي وتهدد باتخاذ الشركاء التجاريين تدابير تأرية وخلخلة النمو المتوازن.

• وضع سياسات جيدة التنسيق لدعم الروابط الخلفية، من خلال زيادة القيمة المضافة المحلية مثلا، وكذلك الروابط الأمامية مع التركيز على الأنشطة المتممة للإنتاج. فازدياد هذه الروابط وما يصاحبها من تداعيات يمكن أن يحفز الآثار التجميعية وإقامة التجمعات التي يمكنها تعزيز التوظيف المستدام، من خلال مساهمتها مرة أخرى في مكاسب الإنتاجية. وعلى سبيل المثال، بإمكان المناطق الاقتصادية الخاصة تقديم مساهمات حيوية للنمو والتنمية بالمساعدة في جذب الاستثمارات، وخلق الوظائف، وتعزيز الصادرات - على نحو مباشر وغير مباشر عندما تنجح في بناء الروابط مع الاقتصاد الأوسع نطاقا وعندما تقترن باستراتيجية متكاملة، بما في ذلك توفير بيئة أعمال مواتية، وتحديث مستويات التقنية، وتوفير التدريب لاكتساب المهارات.

○ آراء الخبراء وإجراءات الحكومة: أسست الحكومة متطلبات التحقق من الجوهر الاقتصادي، بما في ذلك ما يتعلق بالحد الأدنى الإلزامي لرأس المال، والتي يمكنها المساعدة على تحفيز النشاط الاقتصادي وليس مجرد إعادة توزيع النشاط الحالي بين القطاعات. ومن شأن التقييم المنتظم للتأثير الاقتصادي كذلك استحداث أدوات وقائية مهمة. وبالإضافة

إلى ذلك، ينبغي استحداث أدوات أخرى في السياسة الصناعية بالاشتراك مع غيرها من السياسات مع مواصلة التأكد من عدم وجود عراقيل أمام المنافسة الأجنبية.^{١٠}

- رفع مهارات القوى العاملة الحالية وإكسابها مهارات جديدة لسد الثغرات وأوجه التباين في المهارات وزيادة التوافق بين البرامج التعليمية واحتياجات أصحاب العمل.

o آراء الخبراء وإجراءات الحكومة: من شأن المبادرات مثل برنامج تنمية رأس المال البشري ووحدة الإشراف على توظيف العمالة أن تعمل على تلبية هذه الاحتياجات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين التعليم كما ونوعاً على كافة المستويات، بما في ذلك التدريب المهني للعمال متوسطي العمر، سوف يخلق قوة عاملة أكثر إنتاجية، كما أن تقليص فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص سوف يعزز فرص التوظيف في القطاع الخاص، بينما ستؤدي معالجة الفجوة بين الإنتاجية والأجور إلى ضمان توفير أجور تنافسية.

^{١٠} راجع دراسة UNCTAD (2019) [World Investment Report 2019: Special Economic Zones](#) ودراسة UNIDO (2016) [The Role of Local Content Policies in Manufacturing and Mining in low- and Middle-Income countries](#) ودراسة Cherif and Cherif et [The Return of the Policy That Shall Not Be Named: Principles of Industrial Policy](#) Hasanov (2019) al. (٢٠٢٢، تصدر قريباً) [Industrial Policy for Growth and Diversification: A Conceptual Framework](#)، ضمن سلسلة دراسات إدارت الصندوق.